وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة :

دور القـوى الديـنيـة فـي رسـم السياسـة الأمنيـة الإسـرائيليـة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية و الإستراتيجية

من إعداد الطالب:

- سويـد محمد الطيب

إشراف الدكتورة :

- بوشنافة شمسة

الأستاذة : طاجين.....رئيساً

الأستاذة : بوشنافة .....مشرفاً و مناقشاً

الأستاذ: حوّد ميّسة.....مناقشاً

السنة الجامعية: 2015/2014

قال الله تعالى:

{ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ (110) لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ (111) ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (112)} *.....(آل عمران)*

أتقدّم بالشكر الخالص إلى كل من:

الأستاذة المحترمة "الدكتورة شمسة بوشنافة"، التي كانت أكثر من مشرفة،و على الجهد المبذول في سبيل إرشادي إلى الطريق الصحيح، و على النصائح التي لم تبخلني بها ، و التشجيع المستمرّ لي في مواصلة طريق العلم ، و تبسيطها لكل صعب أمامي...الشكر كامل الشكر و الاحترام.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في تقديم المعونة لي من قريب أو بعيد.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى:

روح والدي العزيز رحمه الله...

...إلى أمّي الغالية أطال الله في عمرها

... إلى كل إخوتي فردا فردا

... إلى كل مسلم يتوق إلى أرض الإسراء و المعراج

... إلى كل من يعشق الحرية.

الفهرس :

المقدمـــة	أ-ز
الفصل الأول : مضامين و أهداف السياسة الأمنية الإسرائيلية	
المبحث الأول : السياسة الأمنية و مقوماتها الأساسية	3
المطلب الأول : مفهوم السياسة الأمنية	3
المطلب الثاني : المقومات الأساسية للسياسة الأمنية	5
المبحث الثاني : مفهوم نظرية الأمن الإسرائيلي	8
المطلب الأول: منطلقات و مضمون السياسة الأمنية الإسرائيلية	8
المطلب الثاني: مبادئ و أهداف السياسة الأمنية الإسرائيلية	12
المبحث الثالث: هياكل و أجهزة صنع السياسة الأمنية الإسرائيلية	16
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي	16
المطلب الثاني: الهياكل الرسمية لصنع السياسة الأمنية الإسرائيلية	18
الفصل الثاني:القوى الدينية الإسرائيلية و توجهاتها الرئيسية	
المبحث الأول : الجذور الفكرية و الإيديولوجية للقوى الدينية الإسرائيلية	24
المطلب الأول : الصهيونية الدينية	24
المطلب الثاني : اليهودية المتشددة (الأرثوذكسية المتشدّدة).....	26
المبحث الثاني : الأحزاب الدينية و توجهاتها	29
المطلب الأول: الأحزاب الدينية الصهيونية	29
المطلب الثاني:الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المتشددة	31
المبحث الثالث: الحركات الدينية غير الحزبية و نشاطاتها	33
المطلب الأول: الحركات الدينية الصهيونية	33
المطلب الثاني: الحركات الدينية الأرثوذكسية المتشددة	36
الفصل الثالث : ميكانيزمات القوى الدينية في رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية	
المبحث الأول : النشاط السياسي للأحزاب الدينية الإسرائيلية	42
المطلب الأول : مميزات المشاركة الانتخابية للأحزاب الدينية	42
المطلب الثاني : مشاركة الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية	44
المبحث الثاني : علاقة القوى الدينية بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية	47
المطلب الأول: مكانة الجيش و الدين في الحياة السياسية الإسرائيلية	47
المطلب الثاني: تأثير رجال الدين في الجيش الإسرائيلي	49
المبحث الثالث: مكانة الدين في المناهج التعليمية الإسرائيلية	53
المطلب الأول: معالم التعليم في إسرائيل	53
المطلب الثاني: التنشئة السياسية للقوى الدينية في قطاع التعليم الإسرائيلي.....	55
الخاتمة :	58
المـــلاحق :	62
قائمة المـــراجع :	68

مقـدمـــة

يعتبر تاريخ 1948 من أهم التواريخ في العصر الحديث ، فهو التاريخ الذي تأسّست فيه دولة "إسرائيل" و ذلك بعد أن تهيأت لها الظروف عقب نهاية الحرب العالمية الثانية و تغيّر موازين القوى في النظام الدولي ، بحيث قامت مباشرة أول حرب عربية-إسرائيلية على إثر إعلان قيام دولة إسرائيل، إلاّ أن التحضير الفعلي لظهور هذه الدولة كان قبل ذلك بخمسين سنة، أي في عام 1897 و هو تاريخ عقد أول مؤتمر للحركة الصهيونية العالمية في "بازل" بسويسرا، و بعده قامت كل المنظمات التابعة للحركة الصهيونية بتعبئة طاقاتها من أجل ترحيل أكبر عدد من يهود "الشتات" نحو أرض فلسطين، فبدأت بتشكيل مؤسساتها اللازمة لإدارة شؤون اليهود الوافدين، فكانت كل المؤسسات الرسمية الأساسية قائمة قبل إعلان قيام الدولة، و الأهم من ذلك أنها كانت هناك سياسة عامّة و سياسة أمنية صالحة لتلك الفترة و التي ساهمت في وضع لبنتها الأولى المنظمات المسلحة مثل (الهاغانا و البالماخ و غيرها..)، و التي تحوّلت فيما بعد إلى الجيش الإسرائيلي النظامي، كما تمّ وضع أسس "نظرية الأمن الإسرائيلي" وفق ما ينطبق على التصوّر الإسرائيلي من قبل أحد أهم محاربي تلك المنظمات وهو "إيجال ألون". وبهذا تعتبر إسرائيل حالة فريدة من نوعها في العالم حيث حدّدت سياستها العامة و الأمنية قبل الإعلان عن قيام الدولة بحوالي نصف قرن.

و على الرغم من أن غالبية المجتمعين في هذا المؤتمر ذوي إيديولوجية علمانية، إلاّ أنهم استخدموا الدين و بعض رموزه من أجل إقناع يهود "الشتات" بمختلف طوائفهم و خاصّة الأغنياء المتدينين من روسيا و بريطانيا، من أجل الهجرة أو "العودة لأرض الميعاد" و هي الفكرة التي قامت عليها الحركة الصهيونية، و نفّذتها بمراحل حتى تمكّنت من تحقيق أهدافها في سنة 1948، بتخطيط محكم و مساعدة غربية غير محدودة، خاصّة من بريطانيا و فرنسا ثم الولايات المتّحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد لعبت القوى الدينية بمختلف أطيافها (أحزاب و جمعيات و مدارس دينية) دورا هامّا في الحياة السياسية الإسرائيلية ، وكانت في صراع دائم مع القوى العلمانية المسيطرة على أغلب أجهزة الدولة، لكن هذا التصارع كان يتخلّله تقارب في بعض الأحيان و ذلك من أجل مصلحة "إسرائيل" المشتركة.

و نحن في دراستنا هذه سوف نسعى لمعرفة الدور الحقيقي لهذه القوى الدينية و مدى تغلغلها في مراكز صناعة القرار و مدى مشاركتها في الحياة السياسية عامّة و السياسة الأمنية خاصّة.

* **<u>إشكالية الدراسة</u>**: تتمحور مشكلة الدراسة حول معرفة ماهي هذه القوى الدينية الفاعلة في إسرائيل و مدى نفوذها في مراكز صنع القرار و بخاصّة في أهم مجال من مجالات السياسة العليا الإسرائيلية و نقصد بها "السياسة الأمنية"، و منه فإننا نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم القوى الدينية في رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية ؟

و من خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية **:**

1- ما هي الأسس و المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الأمنية الإسرائيلية ؟

2- ما هي أهم القوى الدينية في إسرائيل ؟

3- ما طبيعة العلاقة بين القوى الدينية و المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ؟

4- ما مدى فعالية القوى الدينية في صنع السياسة الأمنية الإسرائيلية؟

* **فرضيات الدراسة :** و للإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية :

1- ارتبط دور القوى الدينية في إسرائيل بنظرية الأمن الإسرائيلي.

2- دور القوى الدينية في السياسة الأمنية الإسرائيلية ينتج عن علاقتها بالمؤسسات الحكومية.

3- التقارب و التنافر بين القوى الدينية و القيادات العلمانية لم يمنع من اتفاقهم على مبدأ المحافظة على أمن و سلامة إسرائيل.

* **أسباب اختيار الموضوع**: هناك أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

أ- الأسباب الذاتية: تتعلّق بفضول علمي لدى الطالب حول معرفة مصادر و آليات هذا النجاح الكبير الذي حقّقه شعب لا يتعدى (ال3% من السكان العرب) على أمة كاملة تمتدّ من الخليج إلى المحيط ، و الرغبة في معرفة السرّ وراء ذلك ، و أسباب التفوقّ الإسرائيلي في جميع النواحي و خاصّة في الناحية الأمنية و العسكرية و علاقة الديانة اليهودية بذلك.

ب- الأسباب الموضوعية: يعتبر موضوع **"الدين وعلاقته بالسياسة في إسرائيل"** من المواضيع التي كانت و لازالت تشغل بال جميع الباحثين في الشؤون الأمنية ، و خاصّة الباحثين العرب ، ذلك أن موضوع الأمن القومي يبقى الهاجس الأكبر للعالم العربي وهذا الموضوع بالذات له خصوصية بالنسبة للأكاديميين العرب خاصّة بعد قيام الكيان الصهيوني باحتلال أرض فلسطين، فالعلاقة الوطيدة بين العقيدتين (الأمنية و الدينية) تعتبر موضوعا دسما للدراسات الأمنية على الرغم من تراجع الاهتمام به في الآونة الأخيرة وذلك مع تراجع الحروب الإسرائيلية –العربية و الدخول في مفاوضات السلام، لكنها تبقى إحدى أهم القضايا الإستراتيجية في الدراسات الأمنية.

* **أهداف الدراسة**: تهدف الدراسة لتسليط الضوء على جانب خفي من السياسة الإسرائيلية وهي علاقة الدين -من خلال أهم الفواعل الدينية- بالقرارات الخاصّة برسم و بناء و إنتاج السياسة الأمنية في إسرائيل، و قد ركّزنا على النقاط التالية:

1- التعرّف على نشأة الدولة اليهودية و ذلك حتى نستشفّ الطابع "الأمني" الذي ميّز قيام دولة إسرائيل من خلال تتبّع منطلقات و مبادئ السياسة الأمنية الإسرائيلية قبل قيام الدولة.

2- التعرّف على السياسة الأمنية الإسرائيلية و ما يميّزها.

3- التعرّف عن أهم القوى الدينية الفاعلة في الحياة السياسية الإسرائيلية و من ثم علاقتها بصناعة القرار الأمني الإسرائيلي .

4- التوصّل إلى معرفة آليات و ميكانيزمات هذه القوى الدينية في عملية رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية.

5- التعرّف على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القوى و المكانة التي قد تصل إليها في المستقبل القريب من خلال معرفة دورها في التنشئة السياسية في الجيش و في المدارس الحكومية و الخاصّة.

* **حدود الدراسة**: ترتبط الدراسة بحدود معينة زمنية و مكانية و موضوعية كالآتي:

أ- الإطار الموضوعي: تبحث الدراسة في معرفة آليات تنفيذ القوى الدينية في رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية، و الدور الحقيقي سواء المعلن أو الخفي، في إطار نشاط الأحزاب و الحركات الدينية في الحياة السياسية أو كجماعة ضغط تمرّر أفكارها و تحقّق أهدافها من وراء الستار.

ب- الإطار الزماني: انطلقت الدراسة من بداية وضع الخطط و البرامج الأولّى في بناء الدولة الإسرائيلية، و ذلك انطلاقا من مؤتمر "بازل" في العام 1897أ ثم الإرهاصات الأوّلى لرسم السياسة الأمنية الإسرائيلية و ذلك في مطلع القرن العشرون، و استمرت الدراسة عند التاريخ الحالي (2015)، بحيث تعرّضنا لنتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي جرت في شهر مارس من السنة الجارية 2015.

ج- الإطار المكاني: أما فيما يخص الإطار المكاني فإن حدود الدراسة هي حدود دولة "إسرائيل" على الرغم من أنها حدودا غير مرسومة حتى الآن، وذلك لعدة أسباب سوف نتناولها في القادم من هذه الدراسة.

* **الإطار المنهجي**: لقد تمّ استخدام بعض المناهج و الاقترابات في هذه الدراسة و هي كالآتي:

أ- المناهج: وقد اخترنا المنهجين الذين رأينا أنهما يناسبن الدراسة و ذلك كما يلي:

المنهج الوصفي التحليلي: استخدمنا المنهج الوصفي في معظم الدراسة، وقد تمّ استخدامه في وصف عدّة نقاط هامّة من الدراسة منها:

- وصف العلاقة "المتوتّرة" بين العلمانيين و المتدينين .

- وصف مميّزات النظام السياسي الإسرائيلي.

- وصف العلاقة الخلافية بين الطائفتين الأوسع انتشارا في الطوائف الدينية الإسرائيلية.

- وصف و تحليل المشاركات الانتخابية للأحزاب الدينية الإسرائيلية.

- وصف العلاقة بين القوى الدينية و المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

- وصف التصارع الديني-العلماني حول نظام التعليم في إسرائيل .

و قد أستخدم المنهج الوصفي كذلك في بعض المواضع المتفرّقة في الدراسة.

المسح التاريخي: وقد استخدمناه في تتبّع المسار التاريخي في المواضع التالية:

- في تتبّع مراحل قيام إسرائيل في "منطلقات السياسة الأمنية الإسرائيلية".

- في تتبّع نشأة و تطور الأحزاب و الحركات الدينية الإسرائيلية.

- في تتبّع الأهداف الشاملة للسياسة الأمنية الإسرائيلية.

ب- ***الاقترابات***: و هي الآلية المناسبة للموضوع المدروس ، وقد اخترنا المنظورين التاليين:

الاقتراب النسقي(ديفيد إيستون): استخدمناه لأنه الأنسب في نظرته للظواهر السياسية من خلال البنية التي تكونها و تحكمها، فالإطار الذي يقدّمه "إيستون" لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات و تنتهي بالمخرجات، وهو ما يناسب نظرة القوى الدينية و مطالبها نحو النظام السياسي الإسرائيلي.

الاقتراب الوظيفي(غابريال آلموند): و هو الأدقّ في تفسير التفاعلات بين النظام السياسي (السلطة الحاكمة) وباقي أجزاء النظام (الأحزاب)، و أي تغيير يصيب أحد أجزاء النظام لابد و أن يؤثّر على النظام ككل، وهو ما تفترضه الدراسة حول دور القوى الدينية في النظام السياسي في إسرائيل.

* **الدراسات السابقة**: عند الحديث عن موضوع الدراسة "القوى الدينية في إسرائيل و دورها في رسم السياسة الأمنية"، فأنه ينبغي الإشارة إلى ندرة شديدة في هذا الموضوع، بل إننا لم نجد أي بحث بهذا السياق (المتغيرين معا) ، فكانت دراسات "منفصلة" إلى متغيرين، أي أنها إمّا تتناول الموضوع حول القوى الدينية و دورها أو مكانتها في الحياة السياسية عامّة، أو الحديث عن عملية صنع القرار الأمني في إسرائيل، و قد أخذنا أهمها و هي كالآتي:

1- دراسة (أحسان أديب مرتضى)، تعت عنوان:"***الدور السوسيولوجي-السياسي للأحزاب الدينية في إسرائيل"***، لسنة،2002، وقد ركّزت الدراسة على الأحزاب الدينية و دورها في الحياة السياسية في إسرائيل من خلال المشاركة في الانتخابات ، و قد خلصت الدراسة أنه في

حدود العام 2020 سوف يسيطر المتدينون على السلطة و تكون لهم الكلمة العليا على حساب العلمانيون.

2- دراسة (رضوان محمود المجالي)، تحت عنوان:"***دور الدين في إسرائيل:دراسة حالة الصراع العربي-الإسرائيلي 1948-2006"*** لسنة 2006، وقد تناولت الموضوع من جانب تأثير عامل الدين في الصراع العربي-الإسرائيلي و كذا على جانب من الصراع الداخلي بين الحركة الصهيونية و الدين في إسرائيل، و قد خلصت الدراسة إلى أن دور الدين كان سلبيا في معظم فترات الصراع العربي-الإسرائيلي و ذلك كونه مغذيا للنزعة العدوانية لليهود تجاه العرب.

3- دراسة (عبد الفتّاح ماضي)، بعنوان،"***الدين و السياسة في إسرائيل***"، لسنة 1999، و قد ركّزت الدراسة كثيرا على الأحزاب و الحركات غير الحزبية الدينية في إسرائيل و صراعها مع الطبقة العلمانية حول مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي، و كذا على الصراع الداخلي عند المتدينين بين (الأرثوذكس و الصهاينة)، وقد خلصت الدراسة إلى أن دور الأحزاب و الحركات الدينية في تعاظم و تزايد و لم تستبعد أن تسيطر الأحزاب الدينية على البرلمان الإسرائيلي في السنوات القليلة القادمة.

4- دراسة (محمد الشرعة و نظام بركات)، بعنوان: "***القوى الدينية و دورها في الحياة السياسية في إسرائيل"*** ، لسنة 2005، وقد تناولت الموضوع من جانب عام للقوى الدينية (أحزاب و حركات و مؤسسات دينية أخرى) و دورها في الحياة السياسية عامّة، و قد خلصت الدراسة إلى أن القوى الدينية لها أدوار متفاوتة في أجهزة الحكم، فهي ذات تأثير في بعض المؤسسات (كالتعليم)، ولكنها ليس لها أي تأثير في السياسة العليا (كالسياسة الخارجية و شؤون الأمن القومي).

5- دراسة (محمود محارب)، بعنوان: "***عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل و تأثير المؤسسة العسكرية فيها***"،لسنة 2011، وقد ركّزت الدراسة على آلية صنع القرارات الخاصّة بالأمن القومي و دور المؤسسة العسكرية فيها ، وقد خلصت إلى أن الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة الأقوى تأثيرا في عملية صنع قرارات الأمن القومي و خاصّة في ظل تضاؤل دور الأحزاب السياسية، و تشتّت الأحزاب الكبيرة بسبب الانقسامات التي حصلت فيها، ممّا زاد في دور الجيش في هذه العملية.

أمّا عن موضوع الدراسة فإنه يعتبر إضافة علمية تركّز على الدين و السياسة الأمنية معا، وفق الآتي:

لقد ركّزت الدراسة على الربط بين المتغيرين (القوى الدينية الإسرائيلية) و (السياسة الأمنية الإسرائيلية)، وحاولنا البحث عن الرابط بينهما من خلال الدور المعلن للأحزاب و الحركات غير الحزبية و من خلال المدارس الدينية سواء الحكومية أو المستقلة أو في الجيش، و كذلك من خلال الدور غير المعلن –كجماعة ضغط- بواسطة الدور الذي يلعبه رجال الدين في مختلف أجهزة صنع القرار، فقد توصلنا إلى أن عملية (رسم السياسة الأمنية في إسرائيل) لا تتوقّف

على ذلك الدور الذي لعبه العسكريين و الأكاديميين من خلال وضعهم لأسس نظرية الأمن الإسرائيلي، و إنما ركزنا كذلك على القرارات الحاسمة و المصيرية المتعلقة بالأمن القومي.

* **خطّة الدراسة**: لقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول ، كما يلي:

في الفصل الأول تناولنا الإطار المفاهيمي حول مضامين و أهداف السياسة الأمنية الإسرائيلية، من خلال عرضنا لمفهوم السياسة الأمنية و مقوماتها الأساسية في المبحث الأول، ثم تطرقنا في المبحث الثاني لنظرية الأمن الإسرائيلي بما تحتويه من منطلقات و مبادئ و أهداف للسياسة الأمنية الإسرائيلية، و في المبحث الثالث تطرّقنا لهياكل و أجهزة صنع السياسة الأمنية الإسرائيلية.

أمّا في الفصل الثاني، فقد أخذنا القوى الدينية و أهم توجهاتها في الحياة السياسية الإسرائيلية، و ذلك من خلال عرض للجذور الفكرية للأحزاب و الحركات غير الحزبية في إسرائيل في المبحث الأول، و كذا توجهات الأحزاب الدينية في المبحث الثاني و أهم النشاطات السياسية للحركات الدينية غير الحزبية على الساحة السياسية الإسرائيلية في المبحث الثالث.

و في الفصل الثالث، تعرّضنا إلى ميكانيزمات و أساليب القوى الدينية في رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية، و ذلك من خلال تطرّقنا لأهم النشاطات السياسية للأحزاب الدينية في المبحث الأول و كذا علاقة القوى الدينية بالمؤسسة العسكرية في المبحث الثاني، ثم تطرّقنا في المبحث الثالث إلى الدور الذي تلعبه مختلف القوى الدينية في تنشئة الأجيال القادمة في كل من الجيش و المدارس الحكومية و الخاصّة.

الفصـــل الأول

مضامين و أهداف السياسة الأمنية الإسرائيلية

تعتبر السياسات الأمنية من أهمّ وأعلى مراتب السياسة العامّة و ذلك في كل بلدان العالم، مع اختلاف المكانة و الوضع الإستراتيجي لكل بلد، و لذلك تكون السياسات الأمنية مختلفة من بلد لآخر، فهناك عدّة عوامل (داخلية و خارجية) تسهم في هذه الاختلافات، فالسياسة الأمنية الأمريكية لا تنطبق على دولة النيجر أو بوركينافاسو، وما يهدّد الأمن القومي "الكندي" ليس ما يهدّد "الجزائر" مثلا، و لذلك كان لكل بلد سياسة أمنية مختلفة تتماشى مع ظروف و محدّدات ذلك البلد.

وكذلك الحال بالنسبة للسياسة الأمنية الإسرائيلية، فهي تمتاز عن باقي السياسات الأمنية لباقي الدول العالم في كونها رسمت معالمها قبل قيام الدولة ، و هو ما يناقض الإطار النظري لتشكّل الدول و الأنظمة السياسية. فكانت هناك سياسة عامة و سياسة أمنية و أهداف إستراتيجية للدولة اليهودية و ذلك بعد مؤتمر بازل الأول في سنة 1897، و هناك جهود حثيثة في تلك الفترة إلى غاية تأسيس الدولة في سنة 1948، عندها و ضع صنّاع القرار السياسة الأمنية "الرسمية" الأولى لإسرائيل، قبل أن تعرف عدّة تطويرات و تنقيحات لما تقتضيه الضرورة.

و قد رسم صانعوا السياسة الأمنية الإسرائيلية عدة أهداف و غايات من أجل حفظ أمن و سلامة إسرائيل، وكان هناك مفهوم خاص للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية نابع من عقيدة عسكرية ضاربة في التاريخ، ممّا أعطى مصطلح خاص في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية ألا و هو "نظرية الأمن الإسرائيلية" وهو تعبير للدلالة على خصوصية الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل.

المبحث الأوّل: السياسة الأمنية و مقوماتها الأساسية

في هذا المبحث سوف نحاول إعطاء تعاريف لمفهوم السياسة الأمنية، وذلك قبل الدخول في المفاهيم المتعلّقة بالسياسة الأمنية الإسرائيلية محور الدراسة، و كل ما يتعلّق ببناء السياسة الأمنية و مقوماتها الأساسية، و قد جاءت هذه المفاهيم كالآتي:

المطلب الأوّل: مفهوم السياسة الأمنية

يتضمّن مفهوم السياسة الأمنية جانبين و هما: [1]

* الجانب العسكري للسياسة الأمنية: يقوم على وضع برامج و مخطّطات عسكرية و سياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية قائمة و محتملة.

* الجانب غير العسكري (المدني) للسياسة الأمنية: و الذي يشمل سياسات مختلفة للمساعدة و التعاون العسكري و تشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة و تحسين التفاعلات الدولية و القدرة على المساهمة في التوسّع المثمر للبرنامج الأمني.

و بهذا تبنى السياسة الأمنية على ثلاث أسس مختلفة: ***القوى الاقتصادية، القوى السياسية، القوى العسكرية.***

وهناك قاعدتين أساسيتين في مجال الدراسات الأمنية و الدفاعية المعاصرة و هي:[2]

- إن أي سياسة أمنية ترتبط أساسا بنوعية التهديد الذي يمكن أن يهدّد سيادة الدولة و وحدتها الترابية و أمن مواطنيها، ولذلك فإن أمن الدول يواجه تهديدات عسكرية و أخرى غير عسكرية تأتي من زوايا متعدّدة يصعب إدراكها ، فالتفوق العسكري وحده لا يحقّق الأمن بمعناه الشامل.

- تعكس السياسة الأمنية و الدفاعية طبيعة النظام السياسي القائم و طبيعة العلاقة بين المدنيين و العسكريين، فإذا كان النظام ديمقراطيا فإن مؤسسة الجيش تكون خاضعة للسلطة المدنية، و يكون عملها كذلك خاضعا لقنوات المراقبة الديمقراطية ، أمّا إذا كان النظام غير ديمقراطي فإن سياسة الدفاع تعكس توجهات النخب المحتكرة للقرار السياسي، وتكون الحياة السياسية عرضة لتدخّلات المؤسسة العسكرية بشكل دائم.

و السياسة الأمنية تعتمدها الدول (الوحدات السياسية) بشكل منفرد أو جماعي لأجل تحقيق مصالحها الداخلية و الخارجية، فهي ذات وجهان (داخلي و خارجي):[3]

- السياسة الأمنية داخليا: تتركّز على أمن الدولة و أمن أفرادها و سلامتهم و محاربة التهديدات الداخلية.

---

[1] - ب م ، ***واقع و آفاق السياسات الأمنية و الدفاعية بالعالم العربي***، مركز دراسات الجزيرة ، متوفّر على الرابط: http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=19384#.VTLU-fCddZg ، تاريخ الإطّلاع: 2015/02/14.

[2] - نفس المرجع.

[3] - قريب بلال ، ***السياسات الأمنية للإتّحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات و الرهانات***-(مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، باتنة، السنة:2011/2010) ، ص:44.

- السياسة الأمنية الخارجية: تتركّز على أمن الدولة من التهديدات الخارجية، وكذا تتعلّق بالاهتمام بالإنسان كمستوى أوّل قبل الاهتمامات العسكرية.كما تتأثّر السياسة الأمنية لبلد ما بالمتغيرات التي تطرأ على النظام الأمني الدولي، فتكون إمّا(سياسات أمنية دفاعية أو سياسات أمنية هجومية).[1]

و قد ظلّ مفهوم السياسة الأمنية مرتبط بالجانب العسكري، كإستراتيجية الحرب، الجيوش و الخطط، وتصوّر التهديد العسكري، إلاّ أن التحول في طبيعة التهديدات و الصراعات الدولية وسّعت من هذا المفهوم الذي أصبح يضمّ الجانب غير العسكري (المدني) الذي يشمل (التنمية الاقتصادية و الثقافية، حماية حقوق الإنسان ، حماية البيئة، و غيرها...).

إذن وكمفهوم إجرائي حول السياسة الأمنية، يمكن اختصارها بما يلي:

(***السياسة الأمنية في جوهرها هي مجموعة البرامج و الخطط العسكرية و الاقتصادية التي تحددها الدولة و هي بذلك جزء من السياسة العامّة لها المحددة لتحقيق أهداف و مصالح الأفراد و المجتمعات***).

و عملية بناء السياسة الأمنية يتطلّب توفير شرطين أساسيين و هما:[2]

- على السياسة الأمنية أن تتكيّف مع البيئة الأمنية الداخلية و الخارجية ، أي أن تواكب التطورات حول مختلف التهديدات.

- الاعتماد على توجّهات السكان و الأفراد، وذلك من أجل التصدّي لأي تهديد يمسّ المصلحة الدولية لأن السياسة الأمنية الخارجية تعتمد في الأساس على السياسة الداخلية من ذلك : (تأمين العمل والدخل، الأمن الغذائي، الاضطرابات العرقية و الدينية، انتهاكات حقوق الإنسان....).

***المطلب الثاني*: المقومات الأساسية للسياسة الأمنية**

تقتضي عملية صياغة السياسات الأمنية الوطنية من صانعي القرار السياسي أهمية إدراك كل ما يتعلّق بالأمن القومي للتعرف علي ما يمكن إدراجه كشأن متعلق بالأمن القومي، وما يقتصر عن ذلك، وكذلك ضرورة تفهم الأهداف والغايات الوطنية لتحويل المبادئ العامة لمفهوم

[1] - قريب بلال، ***نفس المرجع***، ص: 44.
[2] - ***نفس المرجع***، ص: 45.

الأمن القومي إلي حقائق سياسية في إطار الإستراتيجية القومية للدولة، ومن ثم صياغة سياسات أمنية تحقق مصالح الدولة القومية، وتحفظ أمنها الوطني.[1]

وعليه نرى أنه من الضروري التطرّق لمفهوم الأمن القومي و مقوماته الأساسية ، وهي نفس العناصر التي تبنى عليها السياسة الأمنية و ذلك كالآتي:

أ- ***مفهوم الأمن القومي***: ظهر مصطلح الأمن القومي (National Security) كنتيجة لقيام الدولة القومية في القرن السادس عشر الميلادي ؛ وتلته مصطلحات أخرى مثل "المصلحة القومية" و"الإرادة الوطنية" ، وأول تعريف حديث للأمن القومي جاء ليؤكد أنه (***هو قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وبخاصة العسكرية***)، ومع تطور مفهوم قدرة الدولة أتسع مفهوم الأمن القومي إلى أنه يتمثّل في: (***القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية***)، فالأمن القومي وفقاً لهذا المفهوم هو تأكيد لقدرة الدولة على حماية المقومات الأساسية لقيام الدولة، سواء تعلقت هذه المقومات بالناحية الاقتصادية ، أو الاجتماعية أو السياسية مما يشير إلى سيطرة الدولة على مقاليد السلطة والسيادة بها. وقد تعدّدت تعريفات الأمن القومي و من أهمها:[2]

الأمن القومي من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعنى: (***حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية***).

ويرى البعض أن الأمن القومي هو: ***(القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة).***

يعرف الأستاذ حامد عبد الله ربيع مفهوم الأمن القومي بأنه: ***(تلك المجموعة من المبادئ التي تمثل إطار الضمان الأدنى لأي حركة سياسية معادية)***، بمعنى آخر يقصد بذلك أن كل مجتمع كي يستطيع حماية تكامله وبقائه لابد وأن يسعى لإقامة إطار متكامل من مفهوم الحركة بالنسبة لعلاقاته مع جيرانه بحيث يحدد حد أدنى لا يستطيع أن يسمح بتجاوزه لأي تحرك سياسي يرتبط بجسده وحدوده.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نفهم **خصائص** مفهوم الأمن القومي كما يلي:[3]

- الأمن القومي يمثل قيما سياسية ذات طابع نسبي ديناميكي متغير ومتطور لأنها تدور حول الجسد السياسي وقد تحدد زمانا ومكانا.

---

[1] - عزت عبد الواحد، ***مقومات و سياسات الأمن القومي***، السياسة الدولية الإلكترونية، متوفّر على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/3785/من-المجلة/الدراسات/تأصيل-نظري، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/21.

[2] - نفس المرجع.

[3] -كمال الأسطل، ***الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي*** ، متوفّر على الرابط: www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=217 ، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/21.

- هو يمثل محور التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، لأنه يسعى لحماية الجسد السياسي الداخلي من منطلق السياسة الخارجية.

- ولذلك فمن منطلق الأمن القومي تصير السياسة الداخلية امتدادا لا للسياسة الخارجية وإنما للموقف الذي يحكم القوى الدولية المتصارعة والمحيطة إقليميا بالدولة صاحبة الشأن.

الأمن القومي يمثل في الواقع المحور الحقيقي الذي يسمح بخلق الترابط والتكامل والتماسك بين القيم الجماعية والقيم الفردية.

ب- ***المقومات الأساسية للأمن القومي***: تتلخص المقومات الأساسية لدعم الأمن الوطني وتنمية مسبباته في[1]:

- العقيدة الدينية باعتبار أن العقيدة تحث على فعل الخير ومحاربة الشر والإسلام-مثلا- دين عدالة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وتآلف ومحبة بين أفراد المجتمع (وهو يعتبر بمثابة مفهوم سابق لمعنى المواطنة).

- الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع الواحد لان من شروط المجتمع السليم أن يتوافر بين أفراده قدر عال من التماسك بحيث يشعر كل منهم بالانتماء إلى وطنه ومجتمعه انتماء يجعل منه وحدة عضوية تتفاعل معه فتحيا بحياته وتنمو بنموه فالانتماء ركن أساسي للحياة الاجتماعية بحيث يشعر الفرد انه جزء من المجتمع وانه مسئول عن سلامته وله دور يتوجب عليه القيام به للمحافظة على وطنه وأمته مما يحول دون إيذاء الأفراد لبعضهم البعض.

- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة فحين يتربى الإنسان تربية سليمة يستقي التقوى ومخافة الله وتنمو معه المسؤولية تجاه نفسه وتجاه غيره ينشأ محبا للناس آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر ومتى ما شب المجتمع على أساس سليم ومبادئ سامية يتأقلم الإنسان معها و تترسخ لديه وتصبح التزاما أساسيا لا ينحاز عنها فمتى وجدت هذه القواعد الأخلاقية والدينية والسلوكية في إطار المجتمع تأمنت معه احد المقومات الأساسية لتحقيق الأمن.*

- الاستقرار السياسي وتوافر الأجهزة المختصة القادرة على تحقيق الأمن والعدالة وضمان الحقوق الدستورية للفرد.

- توافر الأمن الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج وعائد مجزي يؤمن للفرد الحاجات الضرورية من مأكل وملبس ومسكن يضاف لذلك خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من العوز والمرض.

- ضمان سلامة الأرواح والأعراض والممتلكات من كل خطر فجوهر الأمن هو التحرر من الخوف من أي خطر أو ضرر قد يلحق بالإنسان في نفسه أو عرضه أو ممتلكاته ويكون في

[1] - نفس المرجع السابق.

* - لا تختلف كثيرا هذه المبادئ عند الأديان السماوية الثلاثة.

مقدوره العيش في وطنه دون الخوف وأن يكون بإمكانه أن يفكر ويدلي برأيه دون تسلط أو إرهاب من قبل الآخرين .

و عليه يمكننا استنتاج مقومات السياسة الأمنية في (***معتقداتها، بنيتها الاجتماعية، عقيدتها الخاصّة***)،[1] وهو ما يقودنا إلى أن تحديد مفهوم السياسة الأمنية يعتمد على عدّة منطلقات، فكل دولة لها سياسة أمنية خاصّة بها والناتجة عن تلك المقومات الثلاثة[2].

و في هذا الإطار تتبنى الدول تعاريف ضيقة للسياسة الأمنية قد تنحصر إلى حد اعتبارها سياسة دفاعية في جوهرها كما هو الحال في معظم بلدان العالم الثالث،[3] و بالمقابل قد تتبنى دول أخرى تعاريف تشمل كافّة القضايا الأمنية و مثال ذلك (الولايات المتّحدة الأمريكية).

و عليه نستنتج بأنه لا توجد مقومات ثابتة للسياسة الأمنية، فلكل بلد مقوماته الخاصّة و ذلك مرتبط بسياسته الأمنية و التي بدورها تعتمد على مفهوم صنّاع القرار لمفهوم الأمن القومي.

***المبحث الثاني*: مفهوم نظرية الأمن الإسرائيلي**

سوف نتعرّف في هذا المبحث على منطلقات السياسة الأمنية الإسرائيلية و التي ينطلق منها مضمون السياسة الأمنية الإسرائيلية و المتجسّدة في "نظرية الأمن الإسرائيلي"و التي تعتر جوهر الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي التي قامت عليها البادئ و الأهداف القومية للسياسة الأمنية الإسرائيلية ، و ذلك كما يلي:

***المطلب الأول*: منطلقات و مضمون السياسة الأمنية الإسرائيلية**

[1] - قريب بلال، ***مرجع سابق***، ص:43.

[2]- سعد الشهراني، ***العقيدة العسكرية في الحروب النبوية***، متوفّر على الرابط:
https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files تاريخ الإطّلاع :2015/05/21.

[3] - قريب بلال، ***نفس المرجع السابق***، ص:44.

قامت السياسة الأمنية الإسرائيلية على عدّة منطلقات قبل أن تجسّد نظرية الأمن الإسرائيلي،و ذلك كما يلي:

أ- **منطلقات السياسة الأمنية الإسرائيلية**: قامت الحركة الصهيونية في أواخر القرن الثامن عشر* بالسعي إلى تجميع يهود العالم في دولة تسمى "إسرائيل" و لن يكون ذلك إلا في أرض فلسطين، وكان على رأس هذه الحركة (تيودور هرتزل) الأب الروحي و المفكّر الأول للصهيونية، الذي استطاع أن يجمع كل الفئات الممثلة ليهود العالم في "مؤتمر بازل" بسويسرا سنة 1897 ثم تلاه عدّة مؤتمرات في نفس المدينة و نفس التوقيت من كل سنة ، و تمّ من خلال هذه المؤتمرات التأصيل و التنظير لدولة إسرائيل، وقد قامت هذه الدولة على ثلاث دعائم أساسية و هي[1]:(التخطيط اليهودي "الماكر"، التآمر الدولي، الخيانات العربية الضالعة بالولاء للشرق و الغرب).

كما مرّت عملية قيام إسرائيل عبر عدّة مراحل، انطلاقا من مؤتمر"بازل" إلى "وعد بلفور" ثم قرار عصبة الأمم لعام 1922 بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ثم مؤتمر "سايكس بيكو" و أخيرا إعلان قيام الدولة في عام 1948، لكن قبل قيام إسرائيل قامت الحركة الصهيونية بالدعاية لأمن يهود أوروبا و قضية المحرقة النازية وضرورة إقامة دولة آمنة لهم في فلسطين، فخرجت هي المنتصر الأكبر من الحرب العالمية الثانية[2]، فبعد قيام إسرائيل وضعت القيادة الإسرائيلية مسألة الأمن في مقدمة أولوياتها و رسمت إستراتيجية متكاملة لمفهوم (أمن قومي إسرائيلي) و أوضحت سبل تحقيقه وحدّدت **منطلقاته الأساسية** على النحو التالي:[3]

- اعتبار الأراضي التي حصلت عليها بالقوّة عام 1948-1949 لا توفر الأمن الإستراتيجي لدولة "إسرائيل"، و لا تلبّي الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين ، و رفضت و لا تزال ترفض ترسيم و تحديد حدودها النهائية مع جيرانها الفلسطينيين و تعتبر ذلك مساسا بأمنها و عقيدتها.

- رفض الالتزام بتنفيذ أي قرار للأمم المتّحدة يمسّ بأمن دولة إسرائيل ، و عدم توقيع أيّة اتفاقات أو معاهدات دولية أو إقليمية يمكن أن تعرّضها للخطر.

- الاعتماد في صيانة أمن الدولة الخاص على القوى الذاتية و اعتبار القوى الخارجية الأخرى مجرد قوى فرعية مساعدة، و بناء المؤسسات الأمنية و القدرات العسكرية الكفيلة بذلك.

- تكريس و تعزيز وجود إسرائيل و أمنها بنقل أكبر عدد من يهود العالم إليها و تهجير أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين و تدمير قراهم و مصادرة أراضيهم و ممتلكاتهم و موارد رزقهم و قد

---

* - أول من استخدم مصطلح الصهيونية هو "ناتان بيرنباوم" و ذلك إثر المذابح التي تعرّض لها اليهود في روسيا عقب اغتيال القيصر الروسي"ألكسندر الثاني" عام 1881م، و بعدها بسنة ظهرت منظمة يهودية في روسيا تسمى(محبّي صهيون) دعت لفكرة استيطان فلسطين. أنظر في هذا الشأن:
صالح بن محمود السعدون،***الإتحاد الإنجلويهودي للسيطرة على فلسطين- 1922/1882***-(الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية، 2009)،ص:175.

[1] - ناصر بن سلمان العمر، ***رؤية إستراتيجية في القضية الفلسطينية*** ، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002)، ص:24.

[2] - إحسان أديب مرتضى، ***الأمن القومي الإسرائيلي***،(بيروت، دار باحث للدراسات، 2006)، ص: 36.

[3] - ***نفس المرجع***، ص: 36.

شكّلت الحكومات الإسرائيلية دائرة خاصّة بأملاك الغائبين و هي من أكثر المؤسسات سرية في إسرائيل حتى الآن.[1]

- رفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني و إنكار حقوقه في فلسطين، و رفض التفاوض المباشر و غير المباشر مع أية جهة فلسطينية ممثّلة له.*

- رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم و ممتلكاتهم في "إسرائيل" ، و اعتبار عودتهم خطرا إستراتيجيا على الأمن القومي الإسرائيلي.

- إخضاع العلاقات الدولية و الإقليمية لصالح تعزيز أمن إسرائيل و تحقيق أهدافها القومية الإستراتيجية و بناء التحالفات و عقد الاتفاقات على هذا الأساس.

- توظيف الإمكانيات المالية اليهودية العالمية و تكييف بناء الاقتصاد و التعليم و الثقافة و مؤسسات المجتمع المدني لخدمة أمن إسرائيل القومي.

- عقد تحالفات مع حلف الناتو "شمال الأطلسي" و استخدام كل الوسائل من أجل تحقيق الأهداف في المجال الأمني.[2]

و بذلك تكون القيادة الإسرائيلية قد وضعت الخطوط العريضة للسياسة الأمنية انطلاقا من المراحل التي مرّت بها قبل إعلان قيام الدولة سنة 1948 ، و التي تشكّل أهم منطلقات السياسة الأمنية الإسرائيلية.

ب- **مضمون السياسة الأمنية الإسرائيلية**: تمتاز السياسة الأمنية الإسرائيلية بعدّة ميزات عن غيرها من السياسات الأمينة، فمصطلح "نظرية الأمن" لا يعني المفهوم الأكاديمي لمعنى النظرية و لكن هي مجرّد تسمية-ذات طبيعة إعلامية- تمّ تداولها بكثرة في الأوساط العلمية، و هي تقودنا إلى جوهر و مضمون الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية و التي يرى بعض الأكاديميين بأنها تعني في مضمونها الحقيقي "العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي" و التي وضع أسسها "آلون إيجال"*، فالجيش الإسرائيلي حاضر في كل النقاشات و السياسات الإسرائيلية و ذلك لما يعرف عن إسرائيل بأنها تمثّل (المجتمع القلعة) بامتياز، و ذلك للعسكرة التي تغلب على المجتمع الإسرائيلي في مختلف أطواره منذ قيام الدولة و حتى كتابة هذه الأسطر.

استمدّ الفكر الأمني الإسرائيلي شرعيته السياسية من الدروس المستقاة من التاريخ اليهودي و العسكري العالمي القديم و الحديث[3] ، و من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، وذلك في إطاره العام الذي صاغه "بن غوريون" كمنطلق لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ،

---

[1] - إحسان أديب مرتضى, ***نفس المرجع السابق***،ص: 37.

* - لم يتمّ التفاوض مع الفلسطينيين حتى مفاوضات مدريد عام 1991.

[2] - نفس المرجع، ص: 38.

* - ***آلون إيجال***: هو واضع الفكر الأمني الإسرائيلي، يجمع بين الخبرة الميدانية (كأحد قادة البالماخ) و الدراسة الأكاديمية (خريج جامعة أكسفورد في العلوم السياسية)، ولد في الجليل عام 1918 و شغل عدّة مناصب عليا بعد قيام إسرائيل.

[3] - جميل عفيفي، ***المذهب العسكري الإسرائيلي***، الأهرام الرقمية-الطبعة الأولى متوفر على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=81903&eid=190 تاريخ الإطلاع: 2014/11/12.

وذلك إلى الحد الذي يمكن القول فيه إن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، وقد مر مفهوم الأمن الإسرائيلي بأربع مراحل أساسية: (مرحلة القاعدة الاستيطانية، ثم مرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، ومرحلة التوسع، ومرحلة الهيمنة)، ومن هنا ندرك أسباب هذا التغيير والحراك في المفهوم الأمني لما تقتضيه السياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، فهو مفهوم متحرك يتبدل بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة.إن نظرية الأمن الإسرائيلي لا تستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات دبلوماسية وسياسية دولية، بل تستهدف إيجاد الوسائل العملية الداخلية لدى إسرائيل القادرة على تجسيد نظرية الأمن الإسرائيلي، والتي ترتكز على جملة من العوامل المتداخلة المترابطة، والتي تشمل مختلف مجالات النشاط والفعاليات الحيوية في إسرائيل و التي يختصرها بعض الأكاديميين في مصطلح "معادلة الأمن القومي الإسرائيلي"(ملحق رقم 01)، ومن هنا فإن نظرية الأمن الإسرائيلي هي ظاهرة مركبة تتكون من: القوة العسكرية- الهجرة اليهودية إلى إسرائيل- توسيع عمليات الاستيطان- تخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج- تقوية القاعدة الاقتصادية- تأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن- توفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية.[1]

وقد ركزت الحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل على الدعم السياسي، كعامل هام للمساعدة على إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وبعد قيام إسرائيل استمر مخططو الإستراتيجية في إسرائيل في التركيز على استمرارية تأمين الدعم اللازم أيضاً لإسرائيل لتحويلها إلى حقيقة قائمة والاعتراف بها من جانب العرب، وأن هذا الاعتراف عملية تحتاج إلى علاقات متعددة متداخلة بين إسرائيل والمجتمع الدولي، وعبر هذه العلاقة تؤمن إسرائيل اعترافاً دولياً واسعاً بها. كما يمكّنها هذا الاعتراف من إقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية تؤمن لها عوامل القوة والاستمرار أولاً، وتحول هذه العلاقات إلى عوامل ضاغطة من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل على العرب باتجاه القبول بالوجود الإسرائيلي إلى جانب الأمة العربية.[2] وعموما يمكن إجمال مضمون نظرية الأمن الإسرائيلي في النقاط الآتية:

- تقوم على افتراض أن إسرائيل بلد صغير لا يملك عمقا إستراتيجيا و بالتالي فإن حدودها مع العرب غير آمنة .

- إن أي هزيمة "كبيرة" لها ستعني زوال الكيان الصهيوني من الوجود .

- الاعتماد على عاملي الدين و التاريخ، تبني الدين اليهودي و الاستفادة من دروس التاريخ.

- لابد من تكوين جيش قوي يتفوق على الجيوش العربية مجتمعة ، وذلك لا يتأتّى إلا بواسطة:(تطوير الجيش و احترافيته،الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، العمل على زيادة عدد الجيش و ذلك بزيادة عدد المجندين "الجيش الاحتياطي+ الجيش العامل").

[1] - نفس المرجع.

[2] - محمد المصري ، ***نظرية الأمن الإسرائيلي*** ، متوفّر على الرابط:
www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/07/14/139596.html، تاريخ الإطّلاع:2015-02-14.

* الاعتماد على قوة دولية كبرى (ألمانيا ثم بريطانيا ثم الولايات المتّحدة) و ذلك في جميع المجالات و بخاصّة العسكرية.

* العمل على عدم وصول الأسلحة المتطورة للجيوش العربية.

* الاعتماد على السلاح النووي (لردع الدول العربية و خاصّة المحيطة بإسرائيل).

* بناء و تطوير الصناعة العسكرية المتطورة (مركب صناعي عسكري) يضاهي المركبات الصناعية للبلدان المتطورة.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن فكرة "إسرائيل الكبرى" هي من بين أهم الركائز التي يتمحور حولها المذهب العسكري الإسرائيلي بل و تعتبر من أهم الغايات للفكر الإستراتيجي الإسرائيلي[1].

وكخلاصة لما سبق يمكن إيجاز تعريف إجرائي مختصر لنظرية الأمن الإسرائيلي في الآتي:

" نظرية الأمن الإسرائيلي هي المنبع الذي يستقي منه القيادات العسكرية توجهاتهم، وهي تعني المفاهيم التي تنتهجها إسرائيل لضمان أمنها ، أو هي مجموعة القواعد و المبادئ و الأساليب التي يتمّ في إطارها تحديد التهديدات التي تتعرّض لها إسرائيل طبقا لأسبقيتها و طرق مواجهتها" .

***المطلب الثاني*: مبادئ و أهداف السياسة الأمنية الإسرائيلية**

تنطلق السياسة الأمنية الإسرائيلية من مبادئ أساسية والتي تبني عليها أهدافها ، و ذلك كما يلي:

أ- **مبادئ السياسة الأمنية الإسرائيلية**: تعتبر مقولة "هرتزل" الشهيرة : (...أرض بلا شعب لشعب بلا أرض...) هي المحرّك الأساسي للسياسة الأمنية الإسرائيلية ، بل هي المبدأ العام الذي تقوم عليه دولة إسرائيل، ذلك أنها ليست مجرّد مقولة فلسفية أو شعار مؤقت، فهي تحمل في معناها الكثير و من ذلك[2] : أن فكرة وجود الشعب الإسرائيلي –اليهود- داخل إسرائيل يعني بالضرورة تحييد و تغييب الشعب الفلسطيني أو ما يعرف في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية بنظرية "العربي الغائب" ، و هو ما يلزم المؤسسة العسكرية من الدفاع على هذا الشعب ضدّ الفلسطينيين و العرب، وهو بالضرورة ما يستلزم تطوير هذا الجيش باستمرار و إضعاف القدرات العسكرية العربية و تمتين العلاقات مع الغرب و خاصّة أمريكا، وهذا هو لبّ

[1] - علي حسن السعدني ،***الإستراتيجية العسكرية و المذاهب و العقائد المعاصرة***، الحوار المتمدّن، متوفّر على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid= تاريخ الإطّلاع: 2015/03/06.

[2] - إحسان أديب مرتضى، ***نفس المرجع السابق***، ص: 53.

الموضوع بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي الذي يعتبر الأساس في دولة قامت وسط بيئة معادية و محاطة من جميع النواحي بالأعداء، بحسب التصور الإسرائيلي.

و تجدر الإشارة إلى أن إعلان قيام الدولة-إسرائيل- قد سبق بوثيقة مهمّة (وثيقة قيام إسرائيل)-ملحق رقم 02- و التي كانت بمثابة الخطوط العريضة للمبادئ التي قامت عليها السياسة العامّة الإسرائيلية و من ضمنها السياسة الأمنية.و يمكن إجمال المبادئ الأساسية التي قامت عليها السياسة الأمنية الإسرائيلية في ما قام به "بن غوريون" –أول رئيس وزراء إسرائيل- و مساعدوه العسكريين في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي من تفسير لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي القائم آنذاك على حماية الوجود اليهودي في المنطقة و الحول دون المساس بالأنفس و الممتلكات و الأراضي، و قد استند "بن غوريون" في ذلك على أربع مبادئ أساسية يتمحور حولها الأمن القومي الإسرائيلي و يندرج ضمنها العديد من المبادئ الهامّة ، و قد جاءت أهم المبادئ كالتالي:[1]

- **مبدأ التحالف مع القوى العظمى**: فبعد أن "تخلّت" إسرائيل عن الحليف الأسبق "بريطانيا" اتّجهت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى القوة العظمى الجديدة "الولايات المتّحدة الأمريكية"، و تجسّد ذلك في عدّة اتفاقات و معاهدات للتعاون الإستراتيجي و الدفاع المشترك.

- **مبدأ التحكّم في المنطقة**: و ذلك من خلال ضرب الوحدة العربية أو أي محاولة لتوحيد الصفوف، و التركيز أكثر على الدول الكبرى في الوطن العربي مثل "مصر" و ذلك من خلال عزلها و عدم سعيها لإيجاد حلّ للقضية الفلسطينية.

- **مبدأ التفوق العسكري**: و يقوم هذا المبدأ على عدم السماح لأي دولة من دول الجوار في امتلاك سلاح يمكن أن يهدّد أمن إسرائيل، و كذا من خلال الاعتماد على النفس في مجال التسلّح و عدم الاّتكال على المواثيق الدولية.

- **مبدأ الردع و الحرب الإستباقية**: و هو مرتبط بالمبدأ السابق لأن من مضامين الردع توفير القوّة العسكرية القادرة على إقناع الخصم بأنه لا جدوى من مقاومته، و بالتالي توفير القدرة على تحقيق الأهداف السياسية للأمن القومي الإسرائيلي.

من خلال حديثنا عن مبادئ السياسة الأمنية الإسرائيلية نلاحظ بأن "العقيدة العسكرية" حاضرة بقوّة و لذلك ما يبرّره ، فإسرائيل دولة عسكرية بامتياز لذا كان لابد من التعرّض لمبادئ هذه العقيدة العسكرية التي هي جزئ لا يتجزأ من السياسة الأمنية عامّة، و التي تمّ تحديثها مؤخرا في سنة 1998 و تضمّنت جملة مبادئ أهمها ما يلي[2]:

1- تعميق و توسيع التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتّحدة.

2- تأمين وجود مكثّف في الفضاء الخارجي بواسطة الأقمار الصناعية الإسرائيلية و الأمريكية.

---

[1] - ***نفس المرجع***، ص: 43.

[2]- عبد القادر محمد فهمي، ***المدخل إلى دراسة الإستراتيجية***،(الأردن، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2006)،ص:262.

3- بناء منظومة دفاعية قادرة على تدمير قواعد الصواريخ المعادية بعيدة المدى قبل أن تباشر عملها .

4- استخدام الغواصات المجهّزة برؤوس نووية بعيدة المدى .

5- إعطاء الأولوية للقوات الجوية و الصاروخية، وذلك من أجل تغطية النقص في التعداد للجيش و كذا عدم توفّر عمق إستراتيجي داخل إسرائيل.

ب- **أهداف السياسة الأمنية الإسرائيلية**: لقد استخلصنا ممّا سبق بأن الهاجس الأمني الذي يسيطر على العقلية الإسرائيلية قد انعكس على جميع السياسات ، فأصبحت السياسة الأمنية الشغل الشاغل لجميع مؤسسات الدولة، و عليه فإن أهداف هذه السياسة الأمنية لم تعد تعنى بها المؤسسة العسكرية فقط، و أهدافها صارت هي أهداف للسياسة الخارجية الإسرائيلية، و ذلك للتداخل بين السياستين*، كما و تنقسم هذه الأهداف إلى ثلاثة فروع و هي:

أ- الأهداف الشاملة: و هي الأهداف التي أكّدت عليها القيادة الإسرائيلية بعد قيام الدولة في (14 مايو 1948) و التي جاءت في وثيقة إعلان الدولة- ملحق رقم 01- وفيها التأكيد على أمن إسرائيل و بقائها و تفوقها و تكريس الأهداف الإستراتيجية الشاملة لإسرائيل و المتمثّلة في الآتي:[1]

- فتح دولة إسرائيل لهجرة و تجمّع يهود الشتات.

- ضمان تطوير البلاد لصالح سكانها.

- استمرار قيام الدولة على أساس الحرية و العدل و السلام حسب ما رآه أنبياء بني إسرائيل.

- ضمان تحقيق المساواة التامّة في الحقوق الاجتماعية و السياسية لكل السكان دون تمييز.

- ضمان حرية العقيدة الدينية و حرية الرأي و اللغة و التعليم و الثقافة.

- حماية الأماكن المقدسة لكل الأديان.

- الالتزام بميثاق الأمم المتّحدة.

* - تعتبر السياسة الخارجية الإسرائيلية أداة من أدوات السياسة الأمنية و ذلك للخصوصية التي تتمتّع بها دولة إسرائيل، ومنها بعض الخصوصيات التي تفرض على الدولة انتهاج سياسة خارجية معينة و أهم هذه الخصوصيات:
. ضرورة توطيد العلاقات الخارجية مع الدول الكبرى.
. تواجد اليهود و انتشارهم في مختلف بلدان العالم.
. العلاقات "المعادية" لدول الجوار المحيطة بإسرائيل.

[1] - محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، ***المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي***،(عمّان، دار حامد للنشر و التوزيع ،2013) ، ص: 184.

ب- الأهداف المحدّثة (ما بعد 1967): وهي الأهداف التي صيغت عقب حرب 67 ، و التي تتماشى مع تلك المرحلة و لا تزال قائمة حتى الآن برغم التعديلات التي عرفتها الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بحسب المراحل، و أهم هذه الأهداف ما يلي[1]:

- تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي.

- تأمين الدعم السياسي و الاعتراف بإسرائيل من قبل أكبر عدد من دول العالم.

- الدفاع عن كيان الدولة و وجودها.

- تنمية التبادل الاقتصادي و الثقافي مع كل دول العالم.

- تأمين الهجرة اليهودية إلى إسرائيل.

- اتخاذ الإجراءات المضادّة للتحرّك العربي.

- تقوية الشعور الديني و الثقافي و الروابط التاريخية بين إسرائيل و يهود العالم.

ج- أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية: عملت السلطات الإسرائيلية منذ تلك المرحلة على تبنيّ سياستين (داخلية و خارجية) من أجل تحقيق تلك الأهداف القومية، و ممّا يميّز تلك السياستين هو ارتباطهما الوثيق بالسياسة الأمنية و الدفاعية و التي لابد من انتهاجها لتحقيق غايات الدولة.

لقد اعتمدت السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ نشأتها على مبدأ القوة العسكرية*، و هو ما أكّده زعماء إسرائيل منذ النشأة على ضرورة توطيد العلاقات مع الدول الغربية القوية من أجل رفع مستوى الجيش الإسرائيلي، و قد تبلورت مجموعة من الأهداف وضعها صانعو السياسة الخارجية الإسرائيلية و التي تلخّصت في الآتي:[2]

- إحداث التفوق العسكري الإسرائيلي من خلال بناء جيش قوي يستند إلى كل مقومات الجيوش العصرية (التكنولوجيا العسكرية و أسلحة الدمار الشامل).

- حماية الأمن القومي الإسرائيلي وفق توجّهات نظرية الأمن القومي و ذلك بالاعتماد على:

* تهويد الأراضي العربية المحتلة عبر إتّباع سياسة استيطانية تقوم على بناء المستوطنات بعد طرد السكان العرب.

* مواجهة المقاومة الفلسطينية السياسية و العسكرية و العمل على تصفية رموزها.

- توسيع رقعة الأرض المحتلّة عبر العدوان و شنّ الاعتداءات على الأرض العربية.

---

[1] - ***نفس المرجع*** ، ص: 185.

* - في هذا الصدد يقول "موشي ديّان" : (السياسة الخارجية الإسرائيلية ما هي إلاّ سياسة أمنية دفاعية بالأساس).

[2] - محمد حسين المومني، ***نفس المرجع***، ص: 186.

و عموما فإن السياسة الأمنية الإسرائيلية قامت على عدّة منطلقات و ضعت على إثرها نظرية الأمن الإسرائيلي، و التي تستمدّ منها المبادئ و الأهداف التي و ضعتها القيادة الإسرائيلية ، قبل قيام الدولة في 1948.

***المبحث الثالث*: هياكل و أجهزة صنع السياسة الأمنية الإسرائيلية**

سنحاول في هذا المبحث التعرّف عن كثب على طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي و ذلك من خلال التركيز على السلطتين التشريعية و التنفيذية، ثم التعرّف على هياكل صنع السياسة الإسرائيلية، و هو ما نوضّحه كما يلي:

***المطلب الأول*: طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي**

يعرّف النظام السياسي بأبسط التعاريف، بأنه نظام الحكم القائم على وجود ثلاث سلطات، هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية و السلطة القضائية، تعمل هذه السلطات الثلاث على صنع القرار و تنفيذه , بما يضمن الحفاظ على مصالح الدولة العليا .

تتعدد و تختلف الأنظمة السياسية من دولة إلى أخرى , فهناك النظام البرلماني و النظام الرئاسي و النظام المختلط الذي يمزج بين ما هو برلماني و ما هو رئاسي .[1]

[1] - محمد نويري، ***النظام السياسي في إسرائيل***، الحوار المتمدّن الإلكتروني، العدد:2639-2009/05/07، متوفّر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171011، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/22.

و قد اختار صانعوا القرار الإسرائيلي منذ النشأة نظام الحكم البرلماني و الذي يعتمد في المقام الأول على البرلمان الإسرائيلي و الذي يسمّى "كنيست" *، و الذي يتكوّن من 120 نائبا، ينتمي كل نائب لحزب مسجّل و يعمل ممثلا لهذا الحزب، و من مميزات النظام السياسي الإسرائيلي أنه نظام برلماني متعدّد الأحزاب، لذلك تتمّ الانتخابات العامّة للكنيست فقط، حيث ينتخب أعضاء الكنيست رئيسا للحكومة من بينهم-مع العلم أن هذا النظام قد تغير منذ انتخابات 1996 و أصبح الناخبون يختارون رئيس الحكومة أيضا- و يقرّر أعضاء الكنيست تعيين جميع الوزراء.[1]

يقوم نظام الحكم في إسرائيل على ثلاثة أعمدة هي رئيس الدولة والسلطة التشريعية (الكنيست)، والسلطة التنفيذية. وسلطات رئيس الدولة محدودة، إذ ليست له سلطات تنفيذية وليس له الحق في حضور اجتماعات مجلس الوزراء ولا في الاعتراض على التشريعات التي يصدرها الكنيست، ولا يحق له مغادرة إسرائيل دون موافقة الحكومة. ومدة الرئاسة هي خمس سنوات يجوز تجديدها مرة واحدة، ولا يحق له حل الكنيست أو إقالة الحكومة.[2]

أما السلطة التنفيذية، ممثلة في مجلس الوزراء، فهي الجهة المخولة لتسيير شئون الدولة، واتخاذ القرارات المباشرة فيما يخص الشئون الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية، فالحكومة هي التي تصدر قرار الحرب. ورغم خضوع الحكومة نظرياً للكنيست، فإنها واقعياً هي التي تسيطر أو تملك قوة القرار لأن الحكومة هي التي تملك أغلبية برلمانية تعطيها حقّ اتخاذ قراراتها، ورئيس الوزراء يتمتع بمكانة تفوق ما يتمتع به رؤساء الحكومات في الدول الأخرى. ولعل القانون الأخير الذي تمت بموجبه انتخابات عام 1996 يمثل زيادة أخرى في قوة رئيس الوزراء حيث يتم انتخابه مباشرةً، وهو ما يجعل خلعه من منصبه مهمة مستحيلة إلا بعد إجراء انتخابات عامة جديدة، أو موافقة ثلثي أعضاء الكنيست على خلعه، وهو نصاب من الصعب جداً أن تلتقي عليه الأحزاب الممثلة في الكنيست، ومن هنا يمكن اعتبار النظام السياسي في إسرائيل نظاماً يصبّ في مصلحة الحزب الأقوى يحكمه زعيمه الذي هو رئيس الحكومة بشكل آلي في ظل القانون الجديد بعد أن ينتخبه الشعب.[3]

ويتبع مكتب رئيس الوزراء مكتب خدمات الأمن الذي تتمثل فيه فروع الاستخبارات الرئيسية المدنية والعسكرية ويرأسه رئيس الموساد الذي يقدم تقاريره إلى رئيس الحكومة مباشرةً. والوزارات الإسرائيلية الأساسية هي الدفاع والمالية والخارجية، وخلافاً للدول الأخرى توجد وزارة للهجرة والاستيعاب مستحدثة منذ عام 1968، وفي الواقع فإن قلة من الوزراء تشارك في صنع القرار وهم من يسمون وزراء "الصفوة" أو "مجلس الوزراء المصغر"، وهم في العادة وزراء الدفاع والمالية والخارجية إضافة إلى رئيس الوزراء، ويوجد في الحكومة العديد من الوزراء بلا حقائب لإرضاء الأحزاب الصغيرة.

---

* - ***الكنيست***: كلمة عبرية تعني "الاجتماع"، وهي مأخوذة عن المعبد اليهودي المسمّى"بيت كنيست".

[1] - بثينة شتيوي، ***كيف تصنع القرارات المتعلّقة بالأمن القومي الإسرائيلي***، مجلة ساسة بوسط الإلكترونية، على الرابط: http://www.sasapost.com/israeli-national-security ،تاريخ الإطّلاع: 2015/05/06.

3- ب م ، ***طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي***، متوفّر على الرابط: www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/.../MG7/GZ4/.../M0034.HTM ، تاريخ الإطّلاع:2015/05/22.

[3] - ب م ، ***نفس المرجع السابق***.

ومن أهم خصائص النظام السياسي في إسرائيل أنها دولة بدون دستور، وذلك يعود إلى عام 1948 والخلاف الذي نشب بين المعارضين-المتدينين- والمؤيدين لوضع دستور للدولة، فرغم أن وثيقة قيام الدولة حددت موعد مطلع أكتوبر من عام 1948 كموعد أقصى لوضع الدستور، فإن ذلك لم يحدث حتى الآن وقد رأى مؤيدو وضع الدستور أن الدستور الدائم يعطي الكيان صفة الدولة العادية والطبيعية ويدعم استقرار نظامها السياسي، ويحول دون اغتصاب السلطة. أما معارضو الدستور فقد تراوحوا بين من يعتبر الشريعة اليهودية دستور إسرائيل الدائم مثل حزب "أغودات إسرائيل"، وقد انتهى النزاع-ولو لفترة قصيرة- بإقرار عرف بإقرار "الجمعية التأسيسية" أو "الدستور الصغير"، وكان ذلك في (16 فبراير 1949)، و هو يتضمّن خمسة عشرة مادّة –لازالت نافذة المفعول حتى الآن- والتي بموجبها تمّ تصريف شؤون الدولة "الفتيّة" و ذلك حتى صدور مجموعة من القوانين ذات الطبيعة الدستورية، سمّيت بالقوانين الأساسية.[1]

و يذكر أن النظام السياسي الإسرائيلي يعيش في أزمات سياسية عشية كل انتخابات كنيست و ذلك منذ العام (1977) بعد "الانقلاب الانتخابي" الذي تعرّض له اليهود الشرقيين و قاموا بعدها بتأسيس حزب خاصّ بهم و هو الحزب الديني "شاس".[2]

***المطلب الثاني*: الهياكل الرسمية لصنع السياسة الأمنية في إسرائيل**

عموما ليس هناك جهة معينة لصنع (رسم) السياسة الأمنية في إسرائيل غير أنه توجد هياكل لصنع القرارات السياسية الهامّة بما فيها السياسة الأمنية و هي معمّمة في الهياكل التالية:[3]

- مجلس الوزراء (الحكومة).

- اللجنة الوزارية لشؤون الأمن.

- المؤسسة العسكرية و التي تمثّل (الصفوة الفنية المختارة).

وبشكل مفصّل يمكن أن تتوسّع هذه الهياكل إلى أكثر من ذالك، بسبب التطورات التي عرفتها نظرية الأمن الإسرائيلي الناتجة عن الحروب التي خاضتها إسرائيل و التغيرات الإقليمية و الدولية على مرّ الزمن.

إن غياب دستور مكتوب –كما أشرنا آنفا- قد أربك النظام السياسي الإسرائيلي و جعل من عملية صنع القرارات في مجال الأمن القومي عملية غير واضحة و مبهمة، على الرغم من تعويض غياب الدستور بمجموعة من القوانين الأساسية التي تعالج وظائف الأذرع المختلفة للحكم و المؤسسات الرسمية للدولة ، و التي قام الكنيست الإسرائيلي بتشريعها تدريجيا، ومن بين هذه القوانين "القانون الأساسي الذي سنّه الكنيست عام 1968م" و الذي يؤكّد على دور الحكومة و

---

[1] - عبد الفتاح محمد ماضي، ***الدين و السياسة في إسرائيل***،(القاهرة، مكتبة مدبولي ، 1999)، ص:111..

[2] - أكرم عطا الله ، ***إسرائيل.. أزمة نظام حكم و ليس تشكيل الحكومة***،يومية الأيّام الإلكترونية، متوفّر على الرابط: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f1a8afay253397754Yf1a8afa، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/22.

[3] - محمد حسين المومني، ***نفس المرجع السابق***، ص: 219.

بأنها السلطة التنفيذية للدولة و مسئولة مسؤولية جماعية (رئيس الحكومة + وزراء آخرين) أمام الكنيست، و لم يشر القانون حرفيا إلى جهات صنع السياسة الأمنية و لكن هناك لجان وزارية دائمة أو مؤقتة تساعد رئيس الحكومة في القرارات المصيرية و أهمها : [1]

- لجنة الوزراء لشؤون الأمن: أنشأت في عام 1953،كانت تسمّى "لجنة الخارجية لشؤون الأمن"، وتختلف أهميتها بحسب رئيس الحكومة، فهو الذي يعين أعضائها و يرأس اجتماعاتها، اللجنة مكونة من (وزير الدفاع،وزير الخارجية،وزير المالية،وزير الأمن الداخلي،وزير القضاء) و وزراء آخرين يعينهم رئيس الحكومة.

- ديوان رئيس الحكومة: مهمته ينسّق عمل الحكومة و يضمّ مجموعة من المسئولين، يرأسهم مدير عام الديوان الذي يشارك في صنع القرارات و ذلك بحسب طبيعة علاقته برئيس الحكومة و قوّة شخصيته.

- السكرتير العسكري لرئيس الحكومة: هو حلقة الوصل بين رئيس الحكومة و المؤسسات الأمنية و يكون في العادة ضابط في الجيش النظامي، و يحضر جميع اجتماعات رئيس الحكومة مع المسئولين العسكريين و الأمنيين (الموساد و الشاباك).

- سكرتير الحكومة:تعينه الحكومة الجديدة و يرأس مجموعة من الإداريين، تتباين درجة مشاركته في صنع القرارات بحسب طبيعة شبكة العلاقات التي يشكّلها.

- مجلس الأمن القومي: أسّس سنة 1999 بقرار من حكومة (نتنياهو)، وهو عبارة عن مؤسسة تابعة لديوان رئيس الحكومة، مهمّته إعداد الاستشارات و المعلومات و التقارير الخاصّة بشؤون الأمن القومي و تقديمها لرئيس الحكومة.[2]

- وزير الدفاع و رئيس الأركان: يشكل وزير الدفاع في إسرائيل محورا أساسياً في خط التماس ما بين المستوى المدني والمستوى العسكري. فوزير الدفاع تعينه الحكومة وزيراً على الجيش، وبهذا المعنى فهو يمثل رسميا سلطة الحكومة على الجيش، ويخضع رئيس الأركان رسميا له. ومع ذلك فهناك عدم وضوح في عدد من القضايا المهمة المتعلقة بكيفية تنفيذه مهامه. فوزير الدفاع ليس قائداً عاما للقوات المسلحة، فلا يوجد في إسرائيل مثل هذا المنصب، وعوضاً عن ذلك يخضع رئيس أركان الجيش لسلطة الحكومة ، ومع أن وزير الدفاع هو الذي تعينه الحكومة على الجيش، فإنه من غير الواضح في القانون ما هي المجالات والقرارات التي ينبغي على وزير الدفاع الحصول على موافقة الحكومة بشأنها، وما هي القرارات العسكرية التي على رئيس الأركان أن ينال موافقة وزير الدفاع عليها، وما هي القرارات والمجالات التي في إمكان رئيس الأركان البت بها بنفسه من دون الذهاب إلى وزير الدفاع.

---

[1] - محمود محارب، ***عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل و تأثير المؤسسة العسكرية فيها***، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، معهد الدوحة، ص:4-16، متوفّر على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/5605.html ، تاريخ الإطّلاع: 2015/03/20.

[2] - ***نفس المرجع السابق***، ص: 16.

هذا ويلعب رئيس الحكومة الدور الأكبر في صناعة القرارات الهامّة و الخاصّة بشؤون الأمن، أكثر من كل الجهات و اللجان السابقة ، وذلك للمهام المنوطة به و الصلاحيات التي يخوّلها له القانون و هي كالتالي:[1]

* مهام و صلاحيات رئيس الحكومة: الحكومة في إسرائيل هي مركز القوة في النظام السياسي، وفيها تتم عملية صنع القرارات الرسمية والقانونية، ويتمتع رئيس الحكومة بعوامل قوة مهمة، الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية هي حكومة رئيس الوزراء، وتنبع قوة رئيس الحكومة من العوامل التالية:

- هو زعيم حزبه، ومكانته في حزبه تدعم عادة مكانته في الحكومة.

- هو الذي يقود الحكومة ويرأس جلساتها ويحدد جدول أعمالها.

- استقالته هي استقالة للحكومة بأسرها.

- يتمتع منذ عام 1981 بصلاحية إقالة أي وزير من الحكومة.

- يتم اتخاذ القرارات المهمة عادة في دائرة، أو في "مطبخ"، رئيس الحكومة.

- تقع ضمن مهماته وصلاحياته المسؤولية المباشرة عن جهازّي أمن مهمين للغاية هما "جهاز الموساد" و"جهاز المخابرات العامة (الشاباك)".

- هو المسئول مسؤولية مباشرة عن الملف النووي [وهو رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية] وعن الملف الكيماوي والملف البيولوجي، بهيئاتهم ومؤسساتهم ومنتجاتهم المختلفة.

- صحيح أن وزير الدفاع هو المسئول عن وزارة الدفاع، وهو الذي يمثل سلطة الحكومة على الجيش، ولكن من حق رئيس الحكومة دعوة رئيس الأركان ورئيس "جهاز المخابرات العسكرية (أمان)"، بعلم وزير الدفاع للتشاور في الشؤون الأمنية الهامّة[2].

* قرارات الحرب و العمليات العسكرية: تعتبر الحكومة في إسرائيل هي الجهة الوحيدة المخوّلة باتخاذ قرارات الحرب ، لأن قانون الحكومة الأساسي ينص بشكل واضح و صريح إلى ما يلي: " لا تشنّ الدولة حربا إلاّ بقرار من الحكومة " ، وعلى الحكومة أن تخبر في أقرب وقت ممكن (لجنة الوزراء لشؤون الأمن)-التابعة للكنيست- بقرارها شنّ الحرب ، كما يتوجّب على رئيس الحكومة أن يعلم الكنيست بقرار الحرب و ذلك عن طريق خطاب له من على منصّة الكنيست.[3]

و تجدر الإشارة إلى أن عملية رسم السياسة الأمنية و اتخاذ القرارات الأمنية المصيرية قد أبعد عنها ممثّلي الطبقات السياسية وذلك قبل قيام الدولة* ، وحتى بعد قيامها و ذلك بعد ما قام به "بن غوريون"-أول رئيس حكومة- بعد أن انفرد مع قادة الجيش بوضع معالم السياسة الأمنية

---

[1] - ***نفس المرجع***، ص: 06-07.

[2] - ***نفس المرجع السابق***، ص: 07.

[3] - ***نفس المرجع*** ، ص: 17.

* - تعتبر المنظمات الصهيونية المسلّحة مثل(الهاغانا، البالماخ، الهاشومير، ..وغيرها) هي المسئولة عن تخطيط السياسة الأمنية الأولى و تنفيذها و ذلك في الفترة من 1907 إلى 1948 والتي تحوّلت إلى الجيش الإسرائيلي.

لإسرائيل، وبرغم المحاولات العديدة لإشراك الطبقة السياسية المثقّفة في هذه القرارات الأمنية الهامّة (مثل المؤتمر السنوي في هرتسيليا) إلاّ أنه تبقى للمؤسسة العسكرية الدور الكبير في ذلك حتى يومنا هذا، وخاصّة بعد حرب 1967 أين زادت سطوة المؤسسة العسكرية على باقي الطبقات السياسية بالرغم من أن وزير الدفاع يعين من طرف الحكومة المنتخبة، و هذا من ضمن "التناقضات" و الخصوصية للنظام السياسي في إسرائيل.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما رأينا في هذا الفصل حول السياسة الأمنية الإسرائيلية، يتّضح لنا بأن السياسة الأمنية بصفة عامّة يكمن جوهرها في تلك البرامج و الخطط التي تضعها القيادات العليا لأي دولة ما من أجل تحقيق أمن و مصالح مواطنيها و أهدافهم، و بأنه هناك مفهومان للسياسة الأمنية (عسكري/مدني)، وكما لاحظنا بأن المفهوم العسكري هو المسيطر على العقلية الإسرائيلية لفترة كبيرة من الزمن-إلى غاية بداية مفاوضات السلام مع العرب- لكن القيادة الإسرائيلية كانت دائما تراعي مصلحة الفرد بالدرجة الأولى خاصّة في السنوات الأخيرة.

كما تتبّعنا بأن السياسة الأمنية الإسرائيلية لديها مبادئ و مرتكزات منذ البداية-قبل حتى قيام الدولة- ولكنها غيرت من تلك السياسة الأمنية في بعض الحالات ، فهي لم تبقى جامدة بل تغيرت مع تغير الأحداث الداخلية و الإقليمية و حتى الدولية، و خاصّة بعد كل حرب تخوضها إسرائيل تقوم ببعض التعديلات على سياستها الأمنية ، كان آخرها بعد الحرب على جنوب لبنان في صيف 2006 وما نتج عنها من انتقادات في الوسط الأمني الإسرائيلي.

كما لاحظنا بأن عملية رسم السياسة الأمنية في إسرائيل تعتبر عملية جدّ معقّدة و غير واضحة، مثلها مثل باقي الشؤون الإستراتيجية الهامّة عند اتخاذ القرارات المهمّة في السياسة الإسرائيلية وخاصّة في مجالي (السياسة الخارجية و السياسة الأمنية)، وهذا التعقيد راجع إلى طبيعة النظام الإسرائيلي و ما يميّزه و ذلك منذ نشأت الدولة.

وقد كان للحركة الصهيونية بقيادة "هرتزل" الدور الكبير منذ البداية في رسم معالم الدولة التي كانوا يتصورونها، و هوا ما انعكس فيما بعد على جميع فئات المجتمع الإسرائيلي وخاصّة فيما يتعلّق بالنخب السياسية و على رأسها القوى الدينية ، و التي كان شقّ كبير منها يتبنى الصهيونية كمرجعية فكرية كما سنرى في الفصل الثاني.

الفصــل الثــاني

القوى الدينية الإسرائيلية و توجهاتها الرئيسية

تعتبر القوى الدينية الإسرائيلية من أهم الفواعل الرئيسية في الحياة السياسية و الاجتماعية و حتى الثقافية في إسرائيل، وذلك لما لها من دور في بناء الكيان الصهيوني على الرغم من وجود بعض هذه الفواعل ممّن يعارض الفلسفة الصهيونية ، و لقد كان لهذه القوى نشاطات عديدة قبل و بعد قيام الدولة الإسرائيلية في نواح مختلفة و خاصّة في النشاط السياسي.

و تعود أهمية هذه القوى في المجتمع الإسرائيلي إلى المكانة التي يحضا بها الدين اليهودي عند كل اليهود بما فيهم العلمانيين و حتى الملاحدة، فالصهيونية جاءت لتوحّد جميع أطياف المجتمع الإسرائيلي و اختارت لذلك أهم الأفكار الدينية اليهودية ، وفي سياق حديثنا عن التوجهات الرئيسية لهذه القوى الدينية، توجّب أن نظهر الجذور الإيديولوجية لهذه القوى ثم دور الأحزاب الدينية وكذا الحركات غير الحزبية و ذلك لأنها ذات وزن سياسي أكبر من باقي الفواعل و نقصد بها (المدارس الدينية و دار الحاخامية و غيرها) ، و إن كان للمدارس الدور الكبير في ترسيخ المعتقدات الدينية عند الشباب الإسرائيلي و لكن على المدى المتوسط و البعيد بعكس الأحزاب التي تشارك في الحكومات باستمرار سواء بالتمثيل الوزاري المباشر أو بالائتلافات الحزبية.

***المبحث الأول*: الجذور الفكرية و الأيديولوجية للقوى الدينية الإسرائيلية**

سنحاول في هذا المبحث توضيح الجذور الإيديولوجية و المنطلقات الفكرية للقوى الدينية في إسرائيل، والتي تنقسم إلى قسمين رئيسيين، و ذلك وفق موافقتها أو معارضتها للصهيونية، و هي بذلك تستمدّ أفكارها من مصدرين أساسيين "الصهيونية الدينية" و "اليهودية المتشدّدة"، وذلك كما يلي:

***المطلب الأول*: الصهيونية الدينية**

إذا كانت الصهيونية السياسية هي الإيديولوجية الرسمية للدولة، فإن الصهيونية الدينية هي أحد شقّي الإيديولوجية التي تتبناها القوى الدينية الإسرائيلية و بخاصّة الأحزاب و الحركات الدينية ذات التوجّه الصهيوني-الموالي للنظام- و تتلخّص فكرة الصهيونية الدينية في إنكار و معارضة الفكرة السائدة لدى اليهود "المتدينين" حول: " انتظار المسيح المخلّص حتى يرسله الرب لكي يقود بنو إسرائيل للعودة لأرض الميعاد"، بل تؤمن الفكرة "الجديدة" بأنه يجب على بنو إسرائيل الاعتماد على أنفسهم في العودة لأرض الميعاد-فلسطين- و إقامة دولتهم.[1]

وقد استند روّاد الصهيونية الدينية في ذلك إلى بعض النصوص التوراتية و إصحاحات تلمودية تعتبر الاستيطان في "أرض إسرائيل" وصية من الوصايا الدينية اليهودية، و تمهيدا لقدوم "المسيح المخلّص" ، فتربة فلسطين تربة طاهرة و "أورشليم" مدينة "الله و موطن إقامته"-حسب زعمهم- وهي مركز الأرض و المكان المناسب و الوحيد لتأدية الوصايا الدينية. وشراء الأراضي في فلسطين فريضة مقدّسة ورّثها النبي "يعقوب" لنسله من بعده، وخلاص اليهود لا يمكن أن يتمّ بمجرّد مراعاة الوصايا الدينية في بلدان شتاتهم ، و إنما في الاستعداد له بالاستيطان و العمل المقدّس في "الأرض المقدّسة"،و بحسب ما جاء في كتابات بعض منظّري هذا التيار فإنه "ليس ثمّة أمة دون أرض، ولا دولة يهودية من دون الجمع بين الدين و الدولة"، ويعتقد البعض في هذا التيّار بأن "الصهيونية هبة إلهية و روّادها ينفّذون تعاليم الدين، فهم يد الإله في تنفيذ وعده"-و إن كانوا علمانيين أو حتى شيوعيين- و من هنا يجب توحيد جميع "أبناء صهيون" –المتدينين منهم و غير المتدينين- من أجل هدف واحد و هو استيطان فلسطين، بل ويجب التساهل مع العلمانيين و التعاون معهم[2] .

فكما نلاحظ فإن هذه الأفكار التي جاءت بها الصهيونية الدينية قد خدمت بشكل كبير مطالب الدعوة الصهيونية السياسية و أضفت عليها طابعا شرعيا المتمثّل في تهجير اليهود إلى فلسطين لإنشاء دولة لهم، و لذلك فقد مثّل الدين أداة أساسية و فعّالة في يد الحركة الصهيونية و خاصّة في إقناع الطوائف اليهودية المختلفة و خاصّة رجال المال و الأعمال في البلدان الأوروبية-و بخاصّة المتدينين منهم- في العودة إلى فلسطين و كذا بالدعم المادّي، هذا من جهة و من جهة أخرى فقد استطاع منظورا الحركة الصهيونية أن يدافعوا عن أفكارهم و يواجهوا الحاخامات الإصلاحيين بواسطة أفكار الصهيونية الدينية.

[1] - عبد الفتاح محمد ماضي، ***مرجع سابق***، ص:218.
[2] - ***نفس المرجع*** ، ص: 219.

ومّما زاد من مكانة القوى الدينية الصهيونية " قيام إسرائيل"، و التي اعتبروها بمثابة "هدية معجزة" من الله ،[1] بحيث زادت من إيمان جلّ اليهود بدعوى أفكار الصهيونية الدينية في كون إسرائيل هي مركز حياة اليهود في العالم، وقد عزّزت "الانتصارات" المتوالية على العرب (1948،1956،1967) من قوّة تلك الأفكار، وهو ما دفع إلى التحالف القوي و الدعم الكبير الذي قدّمته هذه القوى للدولة-رغم كونها علمانية- و المشاركة في الحياة السياسية منذ النشأة الأولى لمؤسسات الدولة في إسرائيل[2].

غير أن سنوات الودّ و الألفة بين القوى الصهيونية الدينية و النظام العلماني لم تدم حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وذلك بعد دخول النظام في مفاوضات سلام مع مصر ثم مع باقي الجيران العرب و خاصّة مع الطرف الفلسطيني في بداية التسعينيات، فالمتدينون الصهاينة لم يقبلوا بمبدأ "الأرض مقابل السلام" و راحوا يطالبون بضرورة فكّ الارتباط مع الدولة، معتمدة في ذلك على قوّة و نفوذ الأحزاب و الحركات الدينية الصهيونية سواء من خلال الائتلافات الحكومية أو من خلال سيطرتها على أهم المؤسسات الدينية مثل (دار الحاخامية الرئيسية، الحاخامية العسكرية، المدارس الدينية الرسمية، وغيرها)[3].

و في أوت 1995 أصدر أكثر من 1500 حاخام صهيوني فتوى بتحريم إخلاء القواعد العسكرية في الضفة الغربية و قطاع غزة، وطالبوا الجنود بالعصيان للأوامر و ذلك بعد اتفاق "أوسلو" مع السلطة الفلسطينية، و قد وصلت العلاقة إلى ذروة التوتّر بين الطرفين بعد أن اغتيل "إسحق رابين" من طرف "يغال عامير" و هو أحد المنتمين إلى إحدى الجماعات الدينية الصهيونية وهي منظمة "آيل" الإرهابية المحظورة و التي كان يتزعمها آنذاك "أفشاي رفيف" أحد القياديين السابقين في منظمة "كاخ"، و كان ذلك في الرابع من نوفمبر 1995[4].

***المطلب الثاني*: اليهودية المتشدّدة (الأرثوذكسية المتشدّدة)**

[1] - محمد الشرعة، نظام بركات، ***القوى الدينية و دورها في الحياة السياسية في إسرائيل***، مجلة المنارة الإلكترونية للبحوث،المجلد:12، العدد:2006،01،ص: 268، متوفّر على الرابط:
www.yu.edu.jo/fmd/CV/Dr_MohammadEshraah.doc ،*تاريخ الإطّلاع: 2015/03/22.*

[2] - عبد الفتاح محمد ماضي، ***نفس المرجع*** ، ص: 233.

[3] - ***نفس المرجع*** ، ص:233.

[4] - ***نفس المرجع***، ص: 234.

يمثل التيار الأرثوذكسي التيار الديني الملتزم بكل طوائفه، و الذي تجتمع عليه جميع الطوائف الدينية و تعتبره المرجع الرسمي للديانة اليهودية الذي تعترف به الدولة، غير أن التيار المتشدّد منه (الأرثوذكسية المتشدّدة) أو ما يعرف أتباعه باسم (الحريديم)* يشكّل التيار الديني المعادي للصهيونية، أي يعادي الإيديولوجية الصهيونية الدينية.

و قبل التعريف بهذا التيار وجب أولا الوقوف على مفهوم التيار الأرثوذكسي بصفة عامّة،يعود أصل لفظة (الأرثوذكسية) إلى أصل يوناني و تعني "العقيدة القومية أو الملتزمة أو المستقيمة"، وقد استخدمها دعاة "التيار الإصلاحي اليهودي" لنعت معارضي دعوتهم "التجديدية" ،و كان ذلك في بداية القرن التاسع عشر، و يمثل اليهود الأرثوذكس ما كان يعرف بأتباع "اليهودية التلموذية" أو المحافظين على تعاليم التلمود ، ومن أهم أفكارهم [1]:

- الدين اليهودي ليس عقيدة كالمسيحية أو الإسلام ، بل هو نظام حياة قبل أن يكون عقيدة و الخلاص ليس بالإيمان و إنما بالعمل.

- مصدر التوراة هو "الله" و التوراة هي أسفار "موسى" الخمسة التي سلّمها الله لنبيه على طور سيناء.

- اليهودي الأرثوذكسي يعتبر "الهالاخاه"* نظاما للدين و الدنيا معا، وهو مكلّف بطاعة كل نص من نصوصها مهما كانت التضحيات.

- ولأن التوراة مستمدّة من الإله و الإله أزلي، فهي أزلية تطبّق في كل زمان و مكان دون تغيير ولا تبديل، وعلى الحياة أن تتغير و ليس "الهالاخاه" حين تتعارضان.

- اليهود هم شعب الله المختار، الذي يجب أن يعيش منعزلا عن بقية الشعوب من أجل تحقيق رسالته، و "المسيح المنتظر" الذي هو من سلالة النبي داوود، سيعود لبناء "مملكة إسرائيل" من جديد.

كما أن التيار الأرثوذكسي نفسه ينقسم إلى عدّة فروع مثل (الحسيدية و الليتوانية)[2] ، يدّعي كل فرع منها بأنه الأصحّ و الأصل، و بخاصّة تلك التي تعادي الحركة الصهيونية و أهمها التيار الأرثوذكسي المتشدّد "الحريديم"، الذين ينطلقون في معارضتهم للصهيونية من عدّة منطلقات أهمها مايلي:[3]

- إن الحركة الصهيونية حوّلت فكرة "الشعب اليهودي" ذات المفهوم الديني إلى فكرة لا تقدّس التوراة و لا شعائرها، و ترى "الشعب اليهودي" كسائر الشعوب الأخرى، ولهذا فهي حركة قومية علمانية تستغلّ المفاهيم الدينية في صياغة أفكارها و أهدافها.

---

* - ***الحريديم***: تعني المتّقين أو الذين يخشون الله و هي مشتقة من التوراة.

[1] - عبد الفتّاح ماضي، ***نفس المرجع السابق*** ، ص:208.

** - ***الهالاخاه*** : تعني التعاليم و التقاليد للشريعة اليهودية.

[2] - محمد الشرعة، ***مرجع سابق***، ص: 259.

[3] - عبد الفتّاح محمد ماضي، ***نفس المرجع*** ،ص: 234.

- قامت الحركة الصهيونية باستبدال الخلاص الدنيوي البشري بالخلاص الإلهي، و ذلك بدعوتها اليهود "بالعودة" إلى "الأرض المقدّسة" دون انتظار "المسيح" ، وهو الأمر الذي يعتبر خروجا عن الإرادة الإلهية و تعاليم التوراة.

أمّا النظرة الأرثوذكسية المتشدّدة فترى أن مصير "الشعب المختار" لا يحدّده إلاّ خالقه، و لا يتمّ ذلك ألاّ بمقدار تمسّك ذلك الشعب بتعاليم "الهالاخاه" ، وما الشتات إلاّ قضاء و عقاب من "الله" ، و أنه لن يتمّ الخلاص إلاّ بإرسال الخالق "للمسيح الخلص".

و يستدّل "الحريديم" على ذلك بعدّة أصفار من الكتاب المقدّس مثل (أشيعا 3:52، زكريا6:4، يوشع7:1)، ومن أهمها و أوضحها إحدى وصايا التوراة : (....*لا تحاول أن تستعجل نهاية الأيام، و لا تثور على الشعوب التي تحكمك...*).

- إن الحركة الصهيونية تعتمد على الإرادة الحسنة للأمم الأخرى، التي تسمح لليهود "بالعودة" و الاستيطان في أرضهم -عن طريق عدّة مراحل- و هو ما لا يتلاءم مع طبيعة الشعب اليهودي و لا مع الوعد الإلهي (الذي وعده بتملّك أرض الميعاد).

- إن الحركة الصهيونية تستغلّ "معاداة السامية" من أجل الضغط على الأمم الأخرى من أجل دفع اليهود للهجرة نحو فلسطين.

- إن الحركة الصهيونية جعلت اللغة العبرية لغة رسمية، وذلك برغم أنها لغة دينية* "مقدّسة" يحرّم استعمالها إلاّ في الشؤون الدينية.[1]

وبناءا على هذه الانتقادات و المآخذ على الحركة الصهيونية من طرف "الحريديم" ، فقد جاء رفضهم لدولة أقامتها الحركة الصهيونية لأنها-حسب رأيهم- دولة علمانية تتجاهل هوية اليهود و تعاليم دينهم،و عموما فإن "الحريديم" ينقسمون إلى رأيين حول دولة إسرائيل:[2]

الرأي الأول: يرى أن قيام دولة إسرائيل يعتبر عمل مناقض لفكرة "المسيح المخلّص"، وهي بذلك دولة آثمة، و تمتدّ معارضتهم إلى الدولة ليس فقط لقوانينها ومؤسساتها بل و حتى طبيعة نشأتها ، وعليه يرى أنصار هذا الرأي بأنهم في منفى داخل هذه الدولة "الآثمة".

الرأي الثاني: يعترفون بالدولة كحقيقة و أمر واقع و لكن دون أن يمنحوها الشرعية، و هم أيضا يعتبرون أنفسهم في منفى داخلها، إلاّ أنهم يتعاملون مع الدولة و مؤسساتها كأنهم في أي بلد أجنبي.

و ممّا هو لافت للنظر حول طائفة الحريديم ، هو كون أتباع هذه الطائفة و زعماؤها كانوا قبل قيام الدولة متخوفون من تهميشهم و إقصائهم من طرف "السلطة العلمانية" ، غير أن واقع

* - تجدر الإشارة هنا إلى أن الأرثوذكس لا يستعملون اللغة العبرية إلاّ عند الصلاة، أمّا لغتهم الرسمية المتداولة فهي اللغة "اليديشية".

[1] - عبد الفتّاح ماضي، ***نفس المرجع السابق***، ص: 236.

[2] - نفس المرجع،ص: 238.

الحال أثبت العكس، بحيث أعطتهم السلطة الحاكمة و خاصّة (بن غوريون)* كامل الصلاحيات و الحرية و خاصّة إعفاء أبناء الطائفة من الخدمة في الجيش و عدّة امتيازات أخرى و هو ما وثّق في اتفاقية عقدت بين "بن غوريون" و ممثّلي الطوائف المتدينة سنة 1947 سمّيت "اتفاقية الوضع الراهن" ونصّها موجود في(ملحق رقم 03).

وكخلاصة الحديث عن طائفة "الحريديم" ينبغي أن نشير إلى أهم المميزات التي يتميز بها هذا المجتمع الخاص داخل إسرائيل، و أهمها مايلي:[1]

- الحريديم يعتبرون أنفسهم في شتات برغم وجودهم في "أرض الميعاد" لأن السلطة غير متدينة.

- لا يعترف المجتمع الحريدي بالقيم الليبرالية الغربية، و يحكمهم قادة متدينين (حاخامات).

- إن الحريديم يعارضون الحداثة فكرا و ثقافة و يقبلونها ماديا و تكنولوجيا.

وعموما يمكن القول بأن الطوائف الدينية في إسرائيل تتنوّع و تتعدّد في المرجعية و الإيديولوجية و في طريقة العيش و التعاطي مع الواقع السياسي و الاجتماعي الإسرائيلي و لكن تجمعها بعض النقاط من أهما (التقديس الشديد للقدس) ، حتى و إن كان الحريديم لا يعتبرونها كعاصمة لإسرائيل، ولكنهم في النهاية ينتظرون "المسيح" كي ينزل فيها ، فقداستها يشترك فيها جميع الطوائف رغم اختلافاتهم.

***المبحث الثاني*: الأحزاب الدينية و توجهاتها**

* - ***بن غوريون***: كان أول رئيس وزراء لإسرائيل،والذي عقد اتفاق مع الطوائف الدينية (اتفاق الوضع الراهن) حول إعطائهم الضمانات الكاملة و الحرية في حياتهم الخاصة و ممارسة شعائرهم و خاصّة تمويل مدارسهم الدينية.

[1] - عبد الفتّاح ماضي، ***نفس المرجع السابق***، ص: 238.

في هذا المبحث سوف نتعرّف على أهم الأحزاب الدينية كونها ذات النشاط السياسي الأبرز عن باقي القوى الأخرى، و سوف نقسّمها إلى صنفين بحسب اتفاقها أو معاداتها للصهيونية و ذلك كما يلي:

***المطلب الأوّل*: الأحزاب الدينية الصهيونية**

إذا كانت الأحزاب الدينية الإسرائيلية تتّفق في مصادر تشريعاتها المستمدّة من الديانة اليهودية فإنها تختلف حول الصهيونية، و الأحزاب التي تعترف بالصهيونية - كما رأينا في المبحث السابق- تمثّل إيديولوجيا "الصهيونية الدينية"، و أهم هذه الأحزاب نجد:

أ- **الحزب القومي الديني (المفدال):** وهو امتداد لحزبي (حركة همزراحي*) التي أنشأت عام 1902، و (حركة هابوعيل همزراحي) التي تأسست عام 1922،و هما الحركتان اللتان توحدتا عام 1956 لتشكيل أقوى الأحزاب الدينية الصهيونية "المفدال".[1]

و للمفدال خبرة سياسية واسعة إذ شارك في الائتلافات الوزارية العديدة ، وله حضور دائم في الكنيست و الحكومات، و قد احتكر هذا الحزب وزارة التعليم و الثقافة لفترات طويلة كما واصل حمل الحقائب الوزارية و خصوصا وزارتي (الأديان و الداخلية)، ويسمح للأعضاء الشباب عن هذا الحزب الالتحاق بالجيش و بعضوية "الهستدروت"* ، كما و يستند المفدال على أفكار الصهيونية الدينية ويضع عليها برامجه السياسية والانتخابية، و أهما مايلي:[2]

- الإيمان التام بالحقّ التاريخي لليهود في أرض فلسطين الكاملة، وعليه فإن الاستيطان في كامل فلسطين أمر شرعي.

- إن انتصارات الجيش الإسرائيلي-خاصّة في عام 1967- هي بداية الخلاص النهائي "للشعب المختار" و أن الصهيونية هي بداية عملية الخلاص.

- ضرورة بناء الدولة و المجتمع وفقا لقوانين التوراة ، وتعميق الطابع الديني للدولة و الالتزام بكافّة تعاليم الشريعة "الهالاخاه" ، والحفاظ على وحدة الشعب اليهودي و خصوصيته في إسرائيل و في "الشتات".

- توفير تعليم ديني في كافة مراحل التعليم.

- تأييد خدمة طلبة المدارس الدينية في الجيش.

- دعم المؤسسة القضائية الحاخامية.

---

* - ***همزراحي***: هي اختصار للكلمتين العبريتين "مركاز روحاني" أي "المركز الروحي".

[1] - محمد حسين المومني و سعد شاكر شلبي، ***مرجع سابق***، ص: 83.

- ***الهستدروت*: النقابة العامّة للعمال اليهود في أرض إسرائيل، أسّس عام 1920.

[2] - عبد الفتّاح ماضي، ***نفس المرجع*** ، ص: 250.

كما وأن للحزب سياسة خارجية مميزة عن باقي الأحزاب و أهم ما ينادي به الحزب في هذا المجال: الدعوة إلى ما يسميه "السلام الدائم" و إقامة علاقات طبيعية سياسية و اقتصادية مع الدول العربية المجاورة.[1]

ب- **<u>حزب تقاليد إسرائيل (تامي)</u>**: وهو حزب أنشأه اليهود الشرقيين "السفرديم"[2]، وهو أحد الأحزاب التي انشقت عن المفدال وكان ذلك قبيل انتخابات الكنيست العاشر عام 1981، بحيث شكل مجموعة من المنشقين عن المفدال بزعامة "أهارون أبو حصيرة" قائمة حزبية خاصّة مستقلة عن المفدال ، وهي قائمة لها نفس توجهات المفدال غير أنها مشكّلة كلية من اليهود الشرقيين "السفرديم"* ، و يذكر أن الحزب منذ انتخابات الكنيست لعام 1988 قد اندمج مع "الليكود" و أصبح من أهم الموالين لأقوى أحزاب إسرائيل.

ج- **<u>حزب التراث (موراشاه)</u>:** ظهر الحزب عام 1984 كنتيجة لتحالف بين عضوي المفدال السابقين "حاييم دروكمان" و "حنان بورات" ، وقد كان هذا التحالف نتيجة لفشل كل المحاولات من أجل توحيد صفوف المعسكر الديني الصهيوني، و خاصّة بعد رفض زعيم "المفدال" آنذاك "يوسف بورغ" التنحّي عن الحزب و اعتزال العمل السياسي.وقد كانت مواقف "موراشاه" تشبه إلى حدّ ما مواقف "الليكود" و خاصّة في التطرّف و التعصّب للقضايا الصهيونية و على رأسها القضايا الدينية-السياسية ، فكما يقول "دروكمان" في هذا الصدد :(إن الحركة تسعى للتكامل في كل شيء بالنسبة إلى التوراة و الشعب و أرض إسرائيل)، غير أن "موراشاه" لم تدم طويلا بحيث تلاشت قبيل انتخابات عام 1988 نتيجة للانشقاقات و عودة بعض الأعضاء إلى الحزب الأصل "المفدال".[3]

و تجدر الإشارة إلى أنه ظهرت في إسرائيل و خلال فترات زمنية مختلفة –وخاصّة قبيل الانتخابات التشريعية- عدة حركات و أحزاب و قوائم حزبية عديدة تجمعها الصهيونية الدينية و تفرّقها المصالح الحزبية ، غير أنها ليست ذات وزن سياسي كبير لذا ارتأينا أن نقدّم أشهرها و أكثرها نشاطا في الساحة السياسية.

---

[1] - عبد الفتاح محمد ماضي، ***نفس المرجع***، ص:251.

[2] - محمد حسين المومني، ***نفس المرجع السابق***،ص:84.

* - يذكر في هذا السياق أن اليهود الشرقيين "السفرديم" كانوا وما زالوا يعانون من التمييز العنصري و الإقصاء و التهميش من قبل يهود الغرب "الأشكينازيم" الذين يسيطرون على أهم مراكز السلطة في إسرائيل.

[3] - عبد الفتّاح ماضي، ***نفس المرجع السابق***، ص: 253.

***المطلب الثاني*: الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المتشدّدة**

منذ مطلع القرن العشرين ظهرت مجموعة من الأحزاب و الحركات السياسية ذات التوجّه الأرثوذكسي المتشدّد "الحريديم"، و من أهمها و أبرزها مايلي:

أ- **حزب رابطة إسرائيل (أغودات إسرائيل):** يعتبر هذا الحزب أقوى أحزاب الأرثوذكسية المتشدّدة و أكثرها معارضة للصهيونية، و الأكثر تمثيلا في الكنيست –قبل ظهور حركة "شاس"- تأسس عام 1912 على يد مجموعة أحبار من (ألمانيا، لتوانيا، بولونيا، روسيا، هنغاريا) و كان ذلك في النمسا-كحركة عالمية معارضة للصهيونية- لكن بدأت نشاطات الحزب فعليا في فلسطين في سنة 1919 و ذلك بافتتاح فرع في القدس،كما و أن للحزب ثلاث مراكز رئيسية في كل من "إسرائيل" و إنجلترا و الولايات المتّحدة. و تقوم فلسفة الحزب على معدات الصهيونية و عدم الاعتراف بدولة "إسرائيل" و أن حل مشاكل اليهود تكون عبر التوراة ، و دعا لحكم "الحاخامية" طالما كانت التوراة هي الدستور والمصدر الوحيد للتشريع في الدولة و هي مصدر سيادة فيها ، فإن حكماء التوراة أولى بتطبيقها، و حتى يومنا هذا ليس هناك أي دليل –فكري أو عملي- على اعتراف الحزب بدولة إسرائيل، فكل أفكار و ممارسات الحزب تظهر العداء للدولة و للصهيونية.[1]

و يمارس الحزب نشاطاته في عزلة بعيدا عن الأضواء و ذلك من خلال مؤسساته التعليمية و الاجتماعية المستقلة، و تعتبر المخصّصات المالية و تأمينها هي أهم انشغالات الحزب لما تتطلبه المدارس الخاصّة من أموال، كما أن للحزب سياسة اقتصادية خاصّة بحيث كان دوما يدعو إلى السيطرة على التضخم و إلى استقرار قيمة العملة و تغيير سياسة الإسكان المتّبعة من طرف الوزارة الوصية. وأمّا موقفه من السياسة الخارجية التي تتّبعها الدولة فهو تارة يعارضها و تارة أخرى يتقبّل المواقف من قبيل "الأمر الواقع"-كما حدث مع قرار تقسيم فلسطين من قبل- و مع ذلك فإن الحزب لم يعارض السياسات التوسعية للحكومات الإسرائيلية المختلفة و قابلها بالصمت و عدم التعليق،و من أهم تلك المواقف تأييده لسياسات التسوية و مفاوضات السلام مع مصر، وبما أن الحزب ليست له حركة استيطانية-كما الحركات الصهيونية- فإنه لم يكن له أي نشاط استيطاني في الأراضي المحتلة بعد حرب 1967.

ب- **حركة عمال أغودات إسرائيل (هابوعيل أغودات إسرائيل)**: تأسست الحركة في بولندا عام 1922، و تعتبر بمثابة جناح عمّالي لأغودات العالمية، بدأت الحركة نشاطها في إسرائيل سنة 1933 تحت زعامة الحاخام "بنيامين مينتز" في تل أبيب، بحيث أنظمت الحركة إلى التنظيم العمالي الجديد "إتحاد العمال الأرثوذكس" الذي تأسس في تلك الفترة [2].

و في العام 1946 تأسس "الإتحاد العالمي لهابوعيل أغودات إسرائيل" و هو ما اعتبر انفصال عن حركة "أغودات إسرائيل العالمية" ، ومع قيام الدولة في 1948 تحولت الحركة إلى حزب سياسي مستقل،وتجدر الإشارة إلى أن الحزب كان دائما مؤيدا لكافّة السياسات التوسعية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة و ذلك بمقابل تلبية الحكومات لمطالبه المالية و الدينية.

[1] - محمد حسين المومني، ***مرجع سابق***، ص:85.
[2] - عبد الفتّاح ماضي، ***مرجع سابق***، ص: 261.

ج- **حزب "شاس"* (إتّحاد السفرديم حراس التوراة)**: تأسس الحزب عام 1984 من طرف أعضاء من حزب "أغودات إسرائيل" من اليهود الشرقيين "السفرديم" ، بعد صراع طويل مع اليهود الغربيين "الأشكينازيم" [1]، تقوم فلسفة الحزب على مايلي:

- يدعوا إلى العودة إلى الدين لمواجهة المؤسسة التي كان يسيطر عليها اليهود الغربيين الأوروبيين.

- يدعوا إلى التمسّك المتشدّد بالعقيدة الدينية اليهودية، من ذلك الدعوة إلى تشريعات دينية متعدّدة تقضي على مظاهر "الانحلال" في المجتمع.

- المطالبة الدائمة للحزب بإعتمادات مالية من الحكومة لإرساء دعائم شبكة التعليم الديني التابعة له.

- يطالب الحزب بتعديل قانون "من هو اليهودي؟" لكي يلاءم النظرة الأرثوذكسية.

- يؤمن الحزب بأن "أرض إسرائيل" تابعة "لشعب إسرائيل" وفقا للتوراة ، وهو بذلك يعارض الانسحاب من الضفة الغربية و قطاع غزة و يؤيد استيطانها باليهود ، وذلك بالرغم من إعلان الحزب عند إنشاءه بأنه يؤيد الانسحاب من الضفة و القطاع.

- يؤيد الحزب السلام مع العرب كما أيّد المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية-التي تعتبرها الأحزاب الصهيونية منظمة إرهابية- وكان ذلك عام 1989.[2]

و ينبغي أن نشير بأنه عشية انتخابات الكنيست للعام 1988 تمّ تشكيل حزب جديد **"يهودات هتوراة" أي (يهودية التوراة)** ، وذلك على إثر إتّحاد ثلاثة أحزاب و هي (أغودات إسرائيل، ديغيل هتوراة، موريا) ، وهو محسوب على اليهود الغربيين "الأشكينازيم" و الذي أصبح له وزن في الانتخابات الأخيرة للكنيست و أصبح ثاني حزب ديني بعد شاس.

فالأحزاب الدينية الإسرائيلية، عاشت في صراع دائم منذ تأسيسها من ناحيتين، مع الأحزاب العلمانية و مع بعضها- صراع الفرقتين الصهيونية و الأرثوذكسية- ، وذلك منذ تأسيسها و خاصّة بعد قيام الدولة ودخولها المعركة الانتخابية، و قد كانت للمرجعية الفكرية دورا بارزا في توجّهات هذه الأحزاب و هو ما انعكس سلبا على وحدتها في مواجهة التيّار العلماني الأقوى.

***المبحث الثالث*: الحركات الدينية غير الحزبية و نشاطاتها**

تتعدّد القوى الدينية في إسرائيل فإلى جانب الأحزاب هناك جماعات و حركات دينية غير حزبية ، تشكّل جماعات ضغط على الحكومات و تمارس نشاطاتها بقصد التأثير على مؤسسات

---

* - ***شاس***: هي كلمة عبرية و تعني اختصارا لاسم الحزب "إتّحاد السفرديم حراس التوراة".

[1] - محمد حسين المومني، ***مرجع سابق***،ص:86.

[2] - عبد الفتاح محمد ماضي، ***نفس المرجع***:264-266.

الدولة الرسمية في عملية صنع القرارات السياسية الهامّة ،من أجل تحقيق أغراضها وأهدافها السياسية و الاجتماعية، و قد صنّفناها كذلك إلى صنفين بحسب موقفها من الصهيونية، كما يلي:

***المطلب الأول*: الحركات الدينية الصهيونية**

و تتمثّل في حركتين مهمّتين و هما كالآتي:[1]

أ- **حركة "غوش أمونيم" (كتلة الإيمان):** ظهرت الحركة عقب حرب 1967 و ما خلّفته ، كجماعة داخل حزب المفدال، ثم برزت كحركة مستقلة عن المفدال سنة 1974، فبعد انتصارات الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية في حرب 1967، استطاع بعض الحاخامات-الصهاينة- أن يحوّلوا ذلك النصر إلى "القداسة الدينية" و خاصّة ما جاء في كتابات الحاخام "موشيه ليفنغر"، وكذا الأب الروحي للحركة "زيفي يهودا كوك"•، ومجموعة من شباب المفدال البارزين و الذين أسّسوا حركة غوش أمونيم، ومن أهم مبادئها:

- استيطان عموم أرض إسرائيل الكبرى.

- قداسة الأرض مثل قداسة الدولة.

- الدولة أداة "الربّ" من أجل إعادة أرض إسرائيل.

- الاستيطان فريضة دينية.

و للحركة وزن كبير في الساحة السياسية و الاجتماعية في إسرائيل وذلك بسبب نشاطاتها و مكانة أعضائها، وقد تجسّدت هذه النشاطات في الآتي:

- عقب كل تشكيل حكومي جديد كانت الحركة تمارس ضغطها من أجل تحقيق أهدافها.

- وصل بعض قادتها إلى الكنيست الإسرائيلي على قوائم أحزاب أخرى، وبذلك كانوا يمارسون نشاطهم البرلماني بشكل واضح.

- كان دائما للحركة أنصار داخل الأحزاب الأخرى ، و من أهم الشخصيات التي كانت تناصر الحركة "أريل شارون".

- قامت الحركة بعدّة تحالفات قصد تكوين قوّة سياسية لا رسمية تمارس الضغط على الحكومات المختلفة، بهدف استيطان كامل أرض إسرائيل، فصارت بذلك أداة لتلك الحكومات في تنفيذ سياسة الاستيطان ، و التي أصبحت جوهر المشروع الصهيوني.

- لجأت الحركة إلى الأعمال الإرهابية ضدّ العرب عقب "كامب ديفيد" لأنها ترى بأن ذلك السلام يعيق مشروع الاستيطان الصهيوني ، لذلك قامت بتلك العمليات الإرهابية من أجل إجبار الفلسطينيين على الهجرة من أراضيهم.

---

[1] - عبد الفتّاح ماضي، ***نفس المرجع*** ، ص: 491.

• - ***يهودا كوك***: هو ابن الحاخام الشهير "أفراهام كوك" صاحب الكتابات الشهيرة التي جاءت كلها حول التقارب بين العلمانيين و المتدينين.

ب- **حركة "كاخ" (هكذا)•:** تأسست عام 1973 في إسرائيل كامتداد "لرابطة الدفاع اليهودية" في الولايات المتّحدة الأمريكية و التي أنشأها الحاخام "مائير كاهانا" عام 1968.[1] و كانت للرابطة في الولايات المتّحدة عدّة نشاطات إرهابية، بحيث نفّذت عدّة اعتداءات ضدّ المصالح العربية و الفلسطينية خاصّة و السوفيتية داخل أمريكا، فهي بذلك تعتبر الحركة الأكثر تطرفا و عدوانية و ذلك منذ تأسيسها و إلى غاية سنة 1994 أين أصبحت حركة محظورة.

تستمدّ حركة "كاخ" مبادئها من إيديولوجية "رابطة الدفاع اليهودي" ، وقد حدّدت هذه المبادئ من أفكار و كتابات الحاخام "كاهانا" و ذلك على أسس دينية متشدّدة و أخرى عنصرية متطرّفة، و تأتي مختصرة كما يلي:[2]

- التركيز على "قداسة" الشعب اليهودي في الماضي و الحاضر و المستقبل، و بأن كل الشعوب الأخرى معادية له، وهو شعب مختار و فريد ليس ثمّة شعب آخر يضاهيه.

- اقتراب "خلاص" الشعب اليهودي و قدوم المسيح المخلّص، ولكن هناك شرطان لحدوث ذلك:

*- ضمّ المناطق المحتلّة عام 1967 إلى دولة إسرائيل، وإجلاء جميع أعداء اليهود عن "أرض إسرائيل".

*- القضاء على كل عبادة "غريبة" في جبل الهيكل (مسجد الصخرة و الأقصى).

- تعتبر الحركة بأن قيام دولة إسرائيل بمثابة تمهيد لظهور "المسيح"، وأن إسرائيل هي كيان ديني و ليس سياسي، ويجب أن يحكمها التوراة و ليس الديمقراطية الغربية، وحدودها يجب أن تكون حدود إسرائيل الكبرى(من النيل إلى الفرات).

- ضرورة طرد كل العرب من أرض إسرائيل لأنهم "غرباء" عنها، ويجب تدمير كافّة المقدّسات الإسلامية في القدس.

- العنف هو الأداة المثلى لتحقيق الهدف و ذلك تأثرا بأفكار "زئيف جابوتنسكي"-زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية- ولهذا أمر زعيم الحركة "كاهانا" باستخدام العنف ضدّ العرب.

للحركة عدّة نشاطات سياسية و أخرى إجرامية إرهابية ذات أغراض سياسية و أهمها : قتل و ترويع العرب بهدف ترحيلهم ، و كذا قتل و تهديد للشخصيات اليهودية المؤيدة للسلام مع العرب.

بعد مقتل زعيمها "كاهانا" عام 1990-على يد رجل مسلّح مصري ذو جنسية أمريكية- انقسمت الحركة إلى تنظيمين (كاهانا حي) و (كاخ)، و قد دام هذا الانقسام حوالي أربع سنوات إلى أن

• -***كاخ***: يعني هذا الاسم الذي يكتب و معه صورة قبضة مضمومة أن هكذا بالقوة تتحقّق أهداف الحركة.

[1] - عبد الفتاح ماضي، ***نفس المرجع السابق***، ص: 507.

[2] - ***نفس المرجع***، ص: 509.

حلّتا و اعتبرتا تنظيمين إرهابيين و كان ذلك في سنة 1994 عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل في 25 فبراير 1994 و التي نفّذها أحد نشطاء الحركة "باروخ غولدشتاين"•.

إن حركة "كاخ" هي حركة سياسية دينية عنصرية متطرفة ، هدفها الأول طرد العرب بكل الطرق (التقتيل، التنكيل، الإرهاب)، وتستمد مرجعيتها من الدين اليهودي و الأفكار الصهيونية، كما و لها أنصار داخل إسرائيل و خارجها و خاصّة من اليهود المتدينين و الحاخامات.[1]

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من الحركات الدينية الصهيونية داخل إسرائيل و خارجها –مثل حركة الوسط الديني"ميماد"- لكنها ليست بذات النشاط الكبير مثل حركتي غوش أمونيم و كاخ.

***المطلب الثاني*: الحركات الدينية الأرثوذكسية المتشدّدة**

مثلها مثل الأحزاب الدينية، فإنه هناك حركات أيضا لديها مرجعية أرثوذكسية متشدّدة ، من أهمها :

أ- حركة "حباد" الحسيدية: تأسست حركة "حباد"* على يد الحاخام "شنيور زلمان ملادي" و ذلك في بيلاروسيا-روسيا البيضاء- خلال القرن الثامن عشر، ثم انتقلت عام 1940 للولايات المتّحدة الأمريكية، أين يقع أكبر تجمّع لها ، ويليه تجمّع إسرائيل، تدعوا الحركة إلى التأمل في

• - صرّح "غولدشتاين" عندما سأله القاضي عن سبب جريمته، فقال: "إن الربّ هو من أمره بذلك".
[1] - عبد الفتاح ماضي، ***نفس المرجع السابق***، ص: 514.
* - ***حباد***: كلمة عبرية تعني اختصارا لثلاث كلمات (الحكمة،الفهم،المعرفة).

دراسة التوراة و ترجيح العقل ، وكانت من أوائل الحركات التي أنشأت مدارس دينية و دافعت عن مصالح اليهود عبر العالم، كما تهتم بتقديم الخدمات الدينية و الاجتماعية و الثقافية، و لديها أكثر من 1500 مركز موزّعة عبر العالم منها في (المغرب، سوريا، تونس و دول أمريكا الجنوبية)، و قد خاضت الحركة صراعات عنيفة مع الطوائف اليهودية الأخرى خاصّة بعد مهاجمتها للصهيونية، بحيث يرى أتباع الحركة بأن : "الصهيونية عبارة عن مبادرة سلبية لاستعجال النهاية بما يتناقض مع التقاليد اليهودية"، و قد كانت هذه الصراعات خاصّة في مطلع القرن العشرين ، عند بداية سيطرت الحركة الصهيونية. و تستمد الحركة مبادئها من أهم ما جاء في كتابات كبار حاخاماتها و قد تجسّدت في الآتي: [1]

- ترفض الحركة "نظرية المراحل"* التي تدعوا إليها الصهيونية فيما يتعلّق بخلاص اليهود.

- على اليهود أن يظلّوا في المنفى حتى يظهر المسيح المخلّص.

- حتى لو اتبع الصهاينة أوامر الإله بشكل دقيق فإنه لا يجوز لليهودي أن ينضمّ إليهم لكي يبحث عن الخلاص بجهود ذاتية.

- عدم جواز استخدام السبل المادية و السياسية لترك الشتات و الذهاب إلى فلسطين لتعجيل الخلاص.

ومع قدوم الحاخام السابع "شنيورسون" كقائد للحركة خلال فترة (1950-1994) تغيّرت بعض أفكار و مسارات الحركة، وأصبح لها نشاطات سياسية هامّة منها:

- النفوذ الواسع في الولايات المتحدة إلى درجة محاولة الرؤساء الأمريكان التقرّب من زعيمها "شنيورسون" في عدّة مناسبات.

- النفوذ الكبير داخل إسرائيل ، وطلب كبار المسئولين أمثال (بيغن، بيريز، شارون، وغيرهم) المشورة من زعيم الحركة خاصّة في المواقف الصعبة و الحسّاسة.

- على الرغم من أن الحركة لم تدخل في أي انتخابات إلاّ أن أنصارها كثيرا ما يصوتون لصالح حزب "بوعالي أغودات إسرائيل".

- للحركة أفكار و مواقف متشدّدة تجاه العرب و تؤيد فكرة "أرض إسرائيل كاملة" على الرغم من عدم اعترافها بدولة إسرائيل.

- رفض فكرة الأرض مقابل السلام في المفاوضات مع الفلسطينيين.

- المطالبة بترحيل العرب من أراضيهم خاصّة خارج القدس.

ب- **<u>حركة "ناطوري كارتا" (حرّاس المدينة):</u>** تعتبر الحركة إحدى الحركات المنشقّة عن حزب أغودات إسرائيل و ذلك في العام 1935، و تظمّ الحركة معظم يهود العالم الذين

[1] - عبد الفتّاح ماضي، ***نفس المرجع السابق***، ص:518.

** - ***يقصد بنظرية المراحل***: أهم المراحل التي كانت تؤيدها الحركة الصهيونية من أجل إقامة دولة إسرائيل مرورا بمؤتمر بازل-وعد بلفور-القرار الأممي بتقسيم فلسطين- ثم تسليم السلطة من طرف بريطانيا لصالح اليهود.

يرفضون الصهيونية و يعارضون دولة إسرائيل، و الذين يبلغ عددهم حوالي نصف مليون خارج إسرائيل و عشرات الآلاف داخلها، و تتمحور عقيدة الحركة و مبادئها في الآتي: [1]

- عدم الاعتراف بالصهيونية و مقاطعة الدولة بشكل نهائي.

- الحركة تعتبر نفسها الامتداد الحقيقي للتراث و التقاليد اليهودية .

- الصهيونية لا تمثل امتداد للتراث اليهودي بل هي "مؤامرة شيطانية" على اليهودية.

- تؤمن الحركة بأن اليهود هم "شعب الله المختار" ليس من أجل السيطرة على العالم بل لخدمة الجنس البشري.

- الصهيونية تمثّل مروق عن الدين لأنها أقامت دولة لليهود و تعمل على تجميع "المنفيين".

- لا فرق بين الصهيونية و النازية لأنهما يمثلان فكرة القومية التي ظهرت في أوربا في نفس الفترة.

- ترى الحركة بأنه يمكن العيش في ظل دولة فلسطينية وفي هذه الحالة فقط يمكن تشجيع اليهود للهجرة إليها.

و استنادا إلى تلك الأفكار والمبادئ التي تتبناها الحركة فإن نشاطاتها السياسية تقتصر على مايلي: [2]

- مقاطعة الدولة كلية وكل ومؤسساتها.

- الاحتجاج على سياسات الدولة و فضح ممارساتها أمام الإعلام و الرأي العام.

- رفضت الحركة إعلان قيام الدولة لأنه خرق قوانين الشريعة.

- رفض أتباعها الدفاع عن الدولة في حرب 1948.

- في مايو 1949 طالب رئيس الحركة "عمبار بلوي" في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة ، وضع القدس تحت وصاية دولية.

- اعترفت الحركة بكفاح الشعب الفلسطيني و حقه في كامل تراب فلسطين.

- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني.

- أبدت الحركة استعدادها للعيش في ظلّ دولة علمانية تجمع اليهود والعرب.

- ندّدت الحركة باحتلال الضفة الغربية و قطاع غزة و غزو لبنان في عام 1982.

- يقاطع أتباع الحركة الانتخابات و لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي.

---

[1] - عبد الفتاح ماضي، ***نفس المرجع السابق***، ص: 523.

[2] - ***نفس المرجع*** ، ص: 225.

- ينظّم أتباع الحركة تظاهرات و مسيرات احتجاجية بشكل دائم ضدّ انتهاكات العلمانيين و مؤسسات الدولة لتعاليم التوراة.

- تنشر الحركة أفكارها محليا عن طريق بعض الصحف الخاصّة و كذلك تنشط في الولايات المتّحدة بغرض إيضاح "أن اليهودية ليست الصهيونية".[1]

وكما الحركات الدينية الصهيونية ، فإن الحركات الدينية الأرثوذكسية كثيرة و متعددة ولكننا آثرنا أن نقدم أهم مبادئ و أفكار أهم حركتين (حباد و ناطوري كارتا)، كونهما يتمتّعان بشعبية و ثقل سياسي و اجتماعي أكثر من الحركات الأخرة.

خلاصة الفصل الثاني:

يتّضح ممّا سبق بأن القوى الدينية الإسرائيلية تنتمي إلى مرجعيتين فكريتين أساسيتين ، ممثّلتان في (الصهيونية الدينية) و (الأرثوذكسية المتشدّدة)، ويتّضح من اسمها بأن الصهيونية الدينية تنتمي إلها كل الفرق و الأحزاب و الحركات الدينية التي تعترف بالصهيونية، و تعترف بالدولة الإسرائيلية و تتعامل مع مؤسساتها كما يخدم أتباعها من الشباب في الجيش الإسرائيلي، فهي تعتبر بأن العلمانيين- الذين يشكّلون غالبية السكان و أصحاب أهم مراكز القرار- أصدقاء لهم و يجب التعاون معهم مهما كانت الظروف.

في المقابل فإن التيار الأرثوذكسي المتشدّد تنتمي إليه الأحزاب و الجماعات الدينية الأخرى والتي لا تعترف بالصهيونية ، بل و تكفّر معتنقيها، ولا تعترف بكيان الدولة و لا تتعامل مع مؤسساتها كما لا تسمح لأبنائها بالخدمة في الجيش، و المنتمون إلى هذه الحركات و الذين يطلق

[1] - نفس المرجع، ص: 226.

عليهم "الحريديم" ، يعتبرون أنفسهم في منفى و في "شتات" ، لأنه في نظرهم لا ينبغي لبني إسرائيل التجمّع في أرض "الميعاد" حتى نزول "المسيح المخلّص".

لقد كان للأحزاب الدينية الإسرائيلية – و بخاصة الصهيونية- الدور البارز في نشأت الدولة ، وحتى في توفير الظروف قبل ذلك فلقد تأسست معظمها في مطلع القرن العشرون سواء داخل إسرائيل أو خارجها، و لعبت دورا سياسيا بارزا منذ قيام الدولة و عشية أول انتخابات برلمانية- الكنيست الإسرائيلي- سواء في الحصول على مقاعد برلمانية أو في التحالفات التي شكّلتها مع الأحزاب الكبرى في إسرائيل، فقد كانت بمثابة القوى الثالثة في الحيات السياسية في إسرائيل.

أمّا الحركات الدينية غير الحزبية فقد لعبت دورا مختلفا و متفاوتا في الحياة السياسية عامّة، فالحركات الدينية الصهيونية مثل (غوش أمونيم و كاخ) فقد كانت لها أدوار حسّاسة فيما يتعلّق بالاستيطان و العمل على ترويع السكان العرب من أجل استبعادهم عن أراضيهم وذلك لكي يتم بناء المستوطنات الإسرائيلية ، فهي تؤمن إيمانا قطعيا بأنه يجب تحقيق فرضية "إسرائيل الكبرى" بأي ثمن، وقد استغلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذه الحركات من أجل تمرير مشاريعها و مخطّطاتها التي لا تستطيع تمريرها بالشكل العلني و ذلك حفاظا على صورتها أمام الرأي العام المحلّي و الغربي.

أمّا الحركات الدينية المتشدّدة –المعادية للصهيونية- فقد اهتمت أكثر بالجانب الاجتماعي و بمحاولة التغلغل أكثر داخل المجتمع الإسرائيلي من خلال التركيز أكثر على مدارسها الدينية الخاصّة و جمعياتها النشطة اجتماعيا، و هو ما جعلها توادع و تهادن السلطة –التي لا تعترف بها أصلا- من أجل كسب التمويل و الإمدادات المادية من أجل استمرار نشاطاتها، على الرغم من أنها تملك نظرة خاصّة حول السياسة الخارجية الإسرائيلية مخالفة تماما للنظرة الرسمية، وصلت إلى حد الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهذه الأفكار نابعة من اعتراضها الشديد للدولة القائمة على فكرة "شيطانية" متمثّلة في "الصهيونية".

الفصـــل الثـالث

ميكانيزمـات القـوى الدينيـة في رســم السيـاســة الأمنيـــة الإسرائيـليـــة

سنحاول في هذا الفصل الربط بين ما جاء في الفصلين السابقين و كشف أغوار العلاقة بين السياسة الأمنية الإسرائيلية و القوى الدينية ، وذلك من خلال إبراز الدور الحقيقي الذي تلعبه القوى الدينية في أهم مؤسسات صنع القرار، وصولا إلى معرفة ما إذا كان لها دور في رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية، ومعرفة حجم و نوع هذا "الدور"، أي إذا كان دورا مباشرا و صريحا على العلن أم من خلال وسائل ضغط غير واضحة و أساليب غير مباشرة، و إذا ما كان دور كبير أم صغير.

و قد لاحظنا بأنه لا يمكننا تتبّع الدور الحقيقي لهذه القوى الدينية إلاّ من خلال مؤسستين كبيرتين في النظام السياسي الإسرائيلي، ونقصد بهما (البرلمان الإسرائيلي) و (المؤسسة العسكرية). فالبرلمان كما شهدنا في الفصل الأول يضمّ أهم مؤسسات صنع القرارات الهامّة-و من بينها القرارات المتعلّقة بالأمن القومي- على رأسها الحكومة و رئيسها، وكذا اللجان التابعة للبرلمان، أمّا المؤسسة العسكرية فهي التي تحضا بالمكانة الكبرى في "دولة عسكرية" بامتياز ، سواء كمؤسسة قائمة بذاتها –ممثلة في وزير الدفاع و قائد الأركان- أو ممثلة في الجنرالات المتقاعدين و المكانة التي يحضون بها في إسرائيل.

و زيادة على المؤسستين الكبيرتين ، سنحاول تتبّع تغلغل القوى الدينية في المجتمع الإسرائيلي عامّة و بعض مؤسسات الدولة الأخرى ، و التي لا يظهر تأثيرها إلاّ بعد مرور زمن (كالتعليم و المجندين الشباب).

***المبحث الأول*: النشاط السياسي للأحزاب الدينية الإسرائيلية**

في هذا المبحث سوف نتعرّف على الدور الذي تلعبه الأحزاب الدينية الإسرائيلية، من خلال تتبّع مسارها الانتخابي في الكنيست الإسرائيلي ، فبداية بنتائجها خلال كل الدورات الانتخابية للكنيست-عشرون دورة- ثم نتعرّف على الدور الذي تلعبه من خلال الائتلافات الحكومية، وذلك من خلال التطرّق إلى الآتي:

***المطلب الأول*: مميّزات المشاركة الانتخابية للأحزاب الدينية**

يتميّز النظام السياسي الإسرائيلي بكثرة الأحزاب، و بعدم تمكّن أي حزب سياسي من الحصول على أغلبية في الكنيست منذ التأسيس و حتى اليوم، وذلك راجع لعدّة أسباب أهمها:[1]

- طبيعة إقامة مجتمع للمستوطنين و المهاجرين اليهود في فلسطين أي (التركيبة السكانية المتنوعة).

- تبنّي إسرائيل نموذج نظام الانتخابات "النسبي" * و تدنّي نسبة الحسم.

وقد ورث النظام السياسي الإسرائيلي طريقة النظام النسبي للانتخابات عن فترة الانتداب البريطاني ، و ذلك بعد الهجرات المتواصلة إلى فلسطين و مع التنوّع السكّاني كانت تلك أفضل طريقة مع تعدّد الأحزاب. لقد مارست الأحزاب الدينية الإسرائيلية نشاطاتها السياسية من خلال الانتخابات البرلمانية و قد تميّزت هذه المشاركة –الدائمة- باستقرار القوّة التمثيلية للأحزاب الدينية وذلك خلال الفترة من عام 1949إلى 1992 ، إذّ تحصّلت على نسبة ما بين (11% و 16%) من الأصوات ، أي ما يعادل (13 و 18 مقعدا)، وفي انتخابات عام 1996 وصلت قوّتها التمثيلية إلى حدّ لم يسبق له مثيل، حيث حقّقت حوالي (19%) من مجموع الأصوات أي (23 مقعدا) في الكنيست، فهي دائما تحافظ على المركز الثالث بعد حزب اليسار"العمل" وحزب اليمين "الليكود"، بل زادت عدد المقاعد لديها بخمسة مقاعد في ذلك العام في مقابل انخفاض القوّة التمثيلية لكل من "العمل" و "الليكود" بعشرة مقاعد لكل منهما، و أصبح حزب "شاس" ثالث أكبر حزب تمثيلا في الكنيست.[2]

و الجدير بالذكر أن حزب "شاس" قد حصل في هذه الانتخابات-1996- على وزارتي (الداخلية) و (العمل و الشؤون الاجتماعية)، و حصل "المفدال" على وزارتي (التعليم) و (الطاقة و المواصلات)، أمّا في انتخابات العام 1999 فقد عادت الحكومة لحزب "العمل" عن طريق "أيهود باراك" [3]، و حصل "المفدال" على نسبة أقل (خمسة مقاعد)، مقابل (17 مقعدا) لحزب "شاس"، بينما حصل حزب "يهوديت هتوراة" على (خمسة مقاعد)، ليصل مجموع

---

[1] - بثينة شتيوي، *مرجع سابق*.

* - ***نظام الانتخابات النسبي***: يعني أن تكون الدولة كلها عبارة عن دائرة انتخابية واحدة، يقدّم فيها كل حزب قائمة انتخابية تظمّ مرشحيه عن كل المحافظات، فالناخب يصوّت على مرشّحي محافظته و كل المحافظات الأخرى.

[2] - عبد الفتّاح ماضي، *مرجع سابق*، ص: 540.

[3] - إحسان أديب مرتضى، ***الدور السوسيولوجي-السياسي للأحزاب الدينية في إسرائيل***، متوفرة على الرابط: http://alfouaad.arabblogs.com، تاريخ الإطّلاع :2015/05/08.

المقاعد للأحزاب الدينية إلى (27 مقعدا) من أصل 120، وهي النسبة الأعلى في تاريخ هذه الأحزاب.

و قد تدنّت هذه القوّة التمثيلية للأحزاب الدينية في انتخابات العام 2003 و وصول "شارون" لرئاسة الحكومة بعد أن فاز "الليكود" بالريادة ب(38 مقعدا)، فقد حصل "شاس" على (11 مقعدا) و "يهودات هتوراة" على (خمسة مقاعد) بينما حصل "المفدال" على (ستّة مقاعد) .

أمّا في انتخابات العام 2005 فقد حصل "شاس" على (13 مقعدا) بعد كل من حزبي "كاديما" ب (29 مقعدا) و "العمل" ب(20 مقعد) ، وقد برزت مطالب الأحزاب الدينية في تلك الفترة حول التأكيد على أن القدس عاصمة إسرائيل الموحّدة و على عدم الانسحاب من الضفّة الغربية)، وهو الأمر الذي تبنّاه الحزب الفائز "كاديما" في برنامجه.[1]

هذا ولم تتغير كثيرا نسبة الأصوات التي تحصّلت عليها الأحزاب الدينية في الانتخابات الثلاثة الموالية (2009 و 2013 و 2015) بحيث ظلّت مستقرة في حدود (ال18 مقعدا) و بنسبة تصويت تصل إلى ال(13%) و ذلك بفضل الحزبين الأقوى في الأحزاب الدينية في الفترة الأخيرة وهما حزبي "شاس" و "يهودات هتوراة".[2]

***المطلب الثاني*: مشاركة الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية**

[1] - رضوان محمود المجالي، ***دور الدين في إسرائيل***، ص: 13، متوفّر على الرابط: -www.etudiant-dz.com/vb/showthread.php?t=29481، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/18.

[2] - إحسان أديب مرتضى، *نفس المرجع*.

تمتاز الأحزاب الدينية الإسرائيلية بنظرة واقعية في تعاملاتها في الحياة السياسية فيما عدا كل ما يتعلّق "بالشريعة اليهودية"، وهو ما جعل منها (سهلة المراس) فيما يتعلّق بالائتلافات الحكومية، فمعظم مطالبها حول الشؤون الدينية و نظرتها غير ثابتة فيما يتعلّق "بالعلاقة مع العرب" و كذا "مصير الأراضي المحتلّة بعد حرب 1967"، و قد شاركت الأحزاب الدينية في الائتلاف الحكومي الأول مع حزب "الماباي" من خلال تجمّع سميّ "الجبهة الدينية الموحّدة" و ذلك سعيا منها لتحقيق أهدافها المشتركة.[1]

فقد اتّفقت كلتا الكتلتين-الصهيونية و الأرثوذكسية المتشدّدة- على أن مصلحتهما تكمن في المشاركة في الحكومات الأولى و ذلك في سنوات حكم "بن غوريون"، لأنها كانت ترى فيه الشخصية القوية المسيطرة على الحكم و خاصّة و أنها أمضت معه (اتّفاق الوضع الراهن)، وبالمقابل فإن "بن غوريون" كان يرى بأن تلك الائتلافات من شأنها أن تضمن الاستقرار السياسي الداخلي،وقد حقّقت الأحزاب الدينية في تلك المرحلة العديد من المكاسب ، مثل الحصول على عدّة مناصب كبرى في الدولة و استمرار الدعم المالي للمدارس الدينية و غيرها.[2]

لقد كانت الائتلافات التي شكّلتها الأحزاب الدينية تمثّل قوّة و وزنا في الساحة السياسية، ذلك أن انسحابها كان يعني سقوط الحكومات-كما حدث في الثلاث حكومات الأولى- بعد أن انسحبت منها الأحزاب الدينية اعتراضا على بعض القضايا التي لم توافقها مثل (اقتراح تجنيد الفتيات الأرثوذكسيات في الجيش، و توحيد النظام التعليمي) و غيرها من المسائل المحرّمة دينيا، و بمرور الوقت أصبح للأحزاب الدينية الخبرة الكافية في الحياة السياسية، من ذلك أنها صارت لا تشارك كلها في الائتلافات الحكومية، كونها تضمن بأن مشاركة إحداها كفيل بضمان حقوق كل الكتلة الدينية و هو ما حدث في الفترة الممتدة (من1961 إلى 1969).*

لقد كان حزب "المفدال"-أقوى الأحزاب الدينية آنذاك- الحليف القوي للحزب الأبرز في تلك الفترة "الماباي"، فقد كان شرط بقاء الحكومة مرهون ببقاء حزب "المفدال" و حدث ذلك في خمس حكومات إسرائيلية في الفترة (1951-1977)، وهو ما أعطى هذا الحزب قيمة و تأثيرا في الكنيست.[3]

و مع نهاية السبعينيات –من القرن 20- و بالضبط في انتخابات عام 1977 تحوّل المفدال نحو حليف جديد هو حزب "الليكود" الذي أصبح أقوى الأحزاب في إسرائيل ، وكان سبب هذا التوجّه هو القيادات الجديدة في "المفدال" و التي تنتمي في معظمها إلى حركة "غوش أمونيم" المتطرّفة و التي بدورها تتقاسم مع "الليكود" العديد من الانشغالات و وصل التحالف إلى درجة بقاء "المفدال" في المعارضة مع "الليكود" أثناء فترة حكم حزب "العمل" و ذلك خلال الفترة (1992-1996)، و خلال منتصف الثمانينات تعرّضت الأحزاب الدينية الكبيرة للانشقاقات و ظهرت أحزاب جديدة صار لها وزنا في الساحة السياسية و أهمها (ميماد ، شاس، يهودات

[1] - عبد الفتّاح محمد ماضي، نفس المرجع، ص: 542.

[2] - نفس المرجع، ص: 543.

* - يجب الإشارة إلى أن التيارات الدينية المختلفة –ممثلة في الأحزاب الدينية- لم تكن تتّفق على العديد من الأمور، ولكن عشية كل انتخاب برلماني كانت تسعى جاهدة للتنسيق من أجل عدم "تهميشها" من طرف التيار العلماني.

[3] - *نفس المرجع* ، نفس الصفحة.

هتوراة)، وممّا ميّز هذه المرحلة كذلك العودة القوية للأحزاب الأرثوذكسية على حساب الأحزاب الدينية الصهيونية. لقد حرص الحزبان الكبيران في إسرائيل (العمل و الليكود) خلال فترات كبيرة على تمثيل الأحزاب الدينية في كل ائتلاف حكومي , و ذلك من أجل إرضاء المتدينين في المجتمع و إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة من جهة ، و الحدّ من نفوذ الأحزاب العلمانية الصغيرة المشاركة في الائتلافات من جهة أخرى.[1]

بعد انتخابات عام 1996 صارت للأحزاب الدينية أهمية أكبر، ذلك لأنه أصبح انتخاب رئيس الحكومة يتمّ مباشرة من طرف الناخبين، وهو ما جعل من رئيس الحكومة الجديد يسعى لإرضاء الجبهة الدينية ، خاصّة بعد عودتها القوية في هذه الفترة، و مثال ذلك الدعم القوي لها لرئيس الحكومة "بنيامين نتنياهو" في مقابل أن يحقّق لها سلسلة من المطالب.

لقد أدّى تعديل قانون الانتخابات إلى بروز الأحزاب الصغيرة و تراجع نفوذ حزبي (العمل و الليكود)، في مقابل صعود الأحزاب الدينية، وفي الدورات الأربع الأخيرة للكنيست صارت النتائج "سهلة التوقّع"، فالمرتبة الثالثة أو الرابعة مضمونة لحزب "شاس" و يليه حزب "يهودات هتوراة" برتبة أو رتبتين، وهو ما حدث في الانتخابات الأخيرة (2015/03/17) حيث حصل "شاس" على عشرة مقاعد و "يهودات هتوراة" على تسعة.[2]

و عموما يمكن القول حول مشاركة الأحزاب الدينية في الانتخابات الإسرائيلية، بأنها كانت تمارس دورا فعّالا يفوق قوّتها التمثيلية في الكنيست، فقد كانت دائما القوّة الثالثة و يسعى جميع رؤساء الحكومات – خاصّة "نتنياهو"- إلى إرضائها و ذلك نظرا لقوّة نفوذ زعمائها و سيطرتهم على عدّة مؤسسات أخرى خارج الحكومة.*

إن مطالب الأحزاب الدينية –بعد كل تشكيل حكومي جديد- كانت تتمحور حول مايلي:[3]

- تعديل قانون "من هو اليهودي؟" بحيث يجعل عملية اعتناق الديانة اليهودية من اختصاص الحاخامات الأرثوذكس فقط.

- المحافظة على اتفاقية "الوضع الراهن" و مراعاة القيم و التقاليد الدينية، وتعزيز التعليم الديني و ضمان استمرار تدفق الدعم المالي الحكومي للمؤسسات و المدارس الدينية.

- المحافظة على الأراضي التي احتلت بعد حرب 1967 ، و عدم التفريط في أي شبر من أرض إسرائيل.

- تعميق الطابع الديني للدولة و دعم مكانة الحاخامية الرئيسية.

---

[1] - عبد الفتاح ماضي، نفس المرجع السابق، ص:544.

[2] - ب م ، ***النتائج النهائية لانتخابات الكنيست*** ، وكالة معا الإخبارية ، متوفّر على الرابط :
http://www.maannews.net/Content.aspx?id=767421، تاريخ الإطّلاع : 2015/05/15.

* - من ذلك : دار الحاخامية الرئيسية و الحاخامية العسكرية و كذا المدارس الخاصّة المنتشرة في كل إسرائيل، بالإضافة إلى نفوذها الكبير في وزارة التعليم ، ناهيك عن العلاقات الخارجية القوية لزعماء الحركات و الأحزاب الدينية خاصّة في أمريكا.

[3] - عبد الفتّاح محمد ماضي، نفس المرجع، ص: 540.

- تحقيق العدالة الاجتماعية و تخفيف الأعباء على الفئات الفقيرة و دعم مدن التطوير، وهذا المطلب نادى به حزب "شاس" منذ تأسيسه و حتى الآن ، وهو ما يفسّر عدد الأصوات العالية التي يحصل عليها هذا الحزب من طرف الفئات الفقيرة التي يدافع عنها.[1]

- المساهمة في بناء مستوطنات أكثر في كامل "أرض إسرائيل"، و الحماية الأمنية المشدّدة للمستوطنات التي في تقع في الضفة و قطاع غزّة، هذا المطلب يعدّ الأهمّ و هو الذي تكاد تشترك فيه جميع الأحزاب و الحركات غير الحزبية و حتى مؤسسات الدولة الدينية و غير الدينية.

و كخلاصة نودّ أن نؤكّد على أمر هام –وسوف نفصّل فيه في الخاتمة- و هو غياب الأحزاب الدينية عن اللجان الهامّة و الحسّاسة للكنيست ، وبخاصّة "اللجنة الوزارية لشؤون الأمن" .[2]

و هو ما يعطينا الانطباع الأول على عدم مشاركة الأحزاب الدينية بالشكل المباشر في اتخاذ القرارات الخاصّة بالأمن القومي و السياسة الخارجية*.

***المبحث الثاني*: علاقة القوى الدينية بالمؤسسة العسكرية**

[1] - *نفس المرجع السابق*، ص: 541.
[2] - محمد الشرعة، مرجع سابق، ص: 248.
* - مع التذكير بنقطة هامّة، وهي أن الأحزاب الدينية ليست القوّة الوحيدة في القوى الدينية في إسرائيل.

في هذا المبحث سوف نحاول أن نتتبّع نوع العلاقة التي تربط بين القوى الدينية و المؤسسة العسكرية، و معرفة مدى تأثير هذه القوى على إحدى أهم مؤسسات صنع السياسة الأمنية الإسرائيلية، وفق الآتي:

المطلب الأول: مكانة الجيش و الدين في الحياة السياسية الإسرائيلية

يحضا كل من الجيش الإسرائيلي و الديانة اليهودية بنفس المكانة تقريبا فهما يصلان إلى درجة "القداسة" عند عامّة الإسرائيليين، و من أجل معرفة حقيقة العلاقة بينهما توجّب علينا معرفة مكانة كل منهما في المجتمع الإسرائيلي، وذلك كما يلي:

أ- مكانة الجيش الإسرائيلي: لا يخفى على أي متتبّع للشأن الإسرائيلي ، بأن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هي أهم مؤسسات الدولة ، نظرا للطابع العسكري الذي يميّز إسرائيل-كما أشرنا لذلك في الفصل الأول- وفي هذا الصدد يقول "بنيامين نتنياهو" : (...أن القوة العسكرية هي مؤسسة لا بديل عنها للمحافظة على أمن إسرائيل ، على الأقل في المستقبل المنظور...). وهو ما يعكس نظرة أكثر مسئول ترأس الحكومة الإسرائيلية منذ نشأتها، و يقول أيضا في مناسبة أخرى : (...إن القوة العسكرية هي ضرورة إستراتيجية بيد إسرائيل لخلق بيئة إقليمية تتعايش مع إسرائيل بعيدا عن التفكير في مواجهتها عسكريا...) [1] .

و قد كانت للمؤسسة العسكرية المكانة الأهم قبل حتى قيام إسرائيل ، عندما كانت ممثّلة في المنظمات المسلحة – و التي كان ينتمي إليها جميع طوائف المجتمع بما فيهم المتدينين*- و بعد قيام إسرائيل أصبحت تغلب على النظام السياسي صبغة عسكرية طاغية تمتدّ جذورها في شتى أركان النظام، و تنتشر في كافّة مؤسساته[2] ، وقد برز دور العسكريين في الحياة السياسية بالاعتماد على مركز رئيس الوزراء و وزير الدفاع – لكونهم ينحدرون في معظمهم إلى أصول عسكرية- كما تعاظم دور الجيش في المجتمع و الحياة السياسية و تمتّع بنفوذ سياسي واسع جرّاء "الانتصارات" التي حقّقتها المؤسسة العسكرية خاصّة بعد حرب 1967.

و هو الأمر الذي جعل الأحزاب السياسية تتنافس على كبار قادة الجيش لضمّهم إلى صفوفها و ذلك بعد أن تترك الخدمة في الجيش،[3] فمن الملاحظ على النظام السياسي الإسرائيلي أن هذه النخب العسكرية تؤدي دورا فاعلا في القرار السياسي بعد أن تتحول لممارسة السلطة، فمن الملاحظ بأن لجنة الخارجية و الأمن –أهم اللجان التابعة للكنيست- كان معظم أعضائها من كبار قادة الجيش بعد تركهم الخدمة و انضمامهم إلى أحزاب سياسية يمثّلونها في البرلمان.

ب- مكانة الدين في إسرائيل: إن واقع الأمر يثبت بأن إيديولوجيا المؤسسة العسكرية-ممثلة في كبار قادتها- كانت في مجملها علمانية بعيدة كل البعد عن الدين و التديّن، بل إن بعض كبار القادة العسكريين كانوا من الملاحدة اليساريين الذين يعادون الطائفة الحريدية على وجه الخصوص، و لكن الأمر الذي تختص به إسرائيل و الذي لم يجد له المختصّون أي تبرير هو

[1] - عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 257.

* - ونقصد في هذا الصدد المتدينين الصهاينة و الذين خدموا في هذه المنظمات بحماسة أكثر من غيرهم و كانت جرائمهم نحو العرب هي الأبشع.

[2] - محمد حسين المومني، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[3] - نفس المرجع السابق، ص: 13.

احترام هؤلاء للدين، بل أن معظم القادة الإسرائيليين- سواء العسكريين أو المدنيين- كانوا هم من أصرّ على احترام الرموز الدينية و اعتبارها من أهم مكونات الدولة، بداية بشكل و رموز العلم و شكل "الشمعدان السداسي" و غيرها من الرموز التي تعود في جذورها إلى أصل الديانة اليهودية.

و ممّا توصلنا إليه في دراستنا هذه ، هو أن كبار قادة الدولة في إسرائيل يحترمون الدين و رموزه و لا يحترمون المتدينين-حتى الصهاينة منهم- وفي هذا الصدد يقول "بن غوريون"- و هو أكبر رموز النظام الإسرائيلي بعد قيام الدولة- عندما سؤل حول سبب عدم معاقبته لأتباع حركة "ناطوري كارتا"* مجيبا على ذلك بالآتي: (...إن هناك صعوبة متزايدة باستمرار تحول دون اتخاذ إجراءات بحق أناس تنبع أفعالهم من إيمان ديني عميق، ليسوا من مخالفي القوانين، بالمعنى المألوف، ومن جهة أخرى فإن هؤلاء يمثلون عالما تحدّر معظمنا منه، وهو أجدادنا و آباءنا الذي عرفناه من سنّ الطفولة، فكيف تريدون أن يزجّ المرء بجده الأكبر في السجن حتى و لو رمى غيره بالحجارة...).[1] وفي سياق آخر يقول "بن غوريون" حول نفس الموضوع أيضا: (...ليس لنا أن نفصل الدين عن الدولة ، فهناك مصير بين دولة إسرائيل و الشعب اليهودي...).[2] يجب الإشارة هنا إلى أن "بن غوريون" كان دائما يقصد بعبارة "الشعب اليهودي" أي "الدين اليهودي".

و للتأكيد على مكانة الدين اليهودي عند كبار المسئولين الإسرائيليين، يكفي فقط أن نشير إلى البيان التوضيحي الهام للقاضي "أهارون باراك"- وهو الذي يعتبر أشهر من شغل منصب قاضي للمحكمة العليا الإسرائيلية- حول تفسيره لمعنى "يهودية الدولة" و ذلك في (الملحق رقم 04)، وخاصّة في البنود (الثامن و التاسع و العاشر).

***المطلب الثاني*: تأثير رجال الدين في الجيش الإسرائيلي**

يتخطى الدور الذي يلعبه رجال الدين (الحاخامات) في المؤسسة العسكرية و تأثيرهم في الجيش الإسرائيلي الحجم الحقيقي لهم ، بل و لفئة المتدينين عامّة داخل المجتمع الإسرائيلي التي

---

* - و ذلك كون الحركة تتمادى أحيانا في معاداة الدولة و رموزها من ذلك قيام أتباعها بحرق العلم الإسرائيلي في كل عام عند موعد احتفالات الدولة بيوم "الاستقلال" المصادف ل14 مايو من كل عام.

[1] - عبد الفتاح ماضي ، نفس المرجع ، ص: 527.

[2] - عزمي بشارة، ***دولة يهودية و ديمقراطية***،(الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011)،ص:02. متوفّر على الرابط:http://en.calameo.com/read/0012314350e631f، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/12.

لا تتعدى ال28% من مجموع السكّان*، فتأثير رجال الدين في الجيش يعود إلى عاملين أساسيين و هما:(الفتاوى الخاصّة بالمجندين و التنشئة داخل الجيش).

أ- **الفتاوى داخل الجيش**: لقد شكّلت الفتاوى التي يصدرها "الحاخامات" حول قضايا الأمن، والتي تتعلّق بالأساس بالجيش، جدلا واسعا حول مدى نجاعتها و تأثيرها ، ومدى تطبيقه على أرض الواقع في المعارك و الحروب التي خاضها الجيش الإسرائيلي، من ذلك ما صدر في مارس 2008 من فتوى وقّع عليها عدد من الحاخامات المنضوين تحت لواء ما يسمّى "رابطة حاخامات أرض إسرائيل" برئاسة الحاخام "دوف ليؤور" ، مفادها: (...بأن الشريعة اليهودية تتيح قصف التجمعات السكّانية المدنية الفلسطينية و أن التوراة تجيز إطلاق قذائف على مصدر النيران حتى و لو كان يتواجد فيه سكان مدنيون...)، بل و الأخطر من ذلك أن الفتوى تؤكّد على :(...أن الجيش غير مضطر لتحذير المدنيين قبل عمليات القصف...)، و هو ما حدث فعلا في نهاية تلك السنة عندما قصف الجيش الإسرائيلي قطاع غزّة و كان أغلب الضحايا من المدنيين[1] ، ويعود هذا التأثير إلى عدّة أسباب من أهمها ما يلي:

- مرجعيتهم الدينية، فالاستيطان في الأرض المحتلة فريضة إلهية، والجمع (بين شعب وتوراة وأرض إسرائيل) عقيدة، والإيمان بالتفوق الديني الذي يتكئ على الأصولية اليهودية هو القادر على رؤية النور الإلهي، وهذا يلتقي مع النظرة الصهيونية المؤمنة بتفوق العرق اليهودي.
- نجاح الحاخامات في توظيف استقلالية المجتمع اليهودي عن الجيش والتوجهات السياسية الرسمية، فقاموا بملء الفراغ بمنهج أصولي.

- تبني الحاخامات لليهود الشرقيين وتعليمهم والتعاطف معهم، وإظهار الرغبة في إنقاذهم من اضطهاد اليهود الغربيين منذ تأسيس الدولة عام 1948م جعلهم ورقة قوية في يد الحاخامات استفادوا منها أثناء الانتخابات.

- التنافس بين الحاخامات، خاصة الشرقيين والغربيين مما جعلهم في تصعيد دائم للأصولية والإرهاب والعنصرية، والمساومة فيما بينهم بزيادة الغلو والتطرف.[2]

و كان للحاخامات هذا الدور البارز وذلك مع عدّة قوى دينية أخرى ، فبالإضافة إلى الأحزاب و الحركات الدينية غير الحزبية ، هناك مؤسسات أخرى تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية الإسرائيلية عامّة و من ضمنها الجيش كذلك ، وهذه المؤسسات ممثلة في: (وزارة الشؤون الدينية- الحاخامية الرئيسية- الحاخامية العسكرية- المحاكم الدينية-المجالس الدينية المحلية- الكيبوتز الديني*- الكنيس "مكان الصلاة"- مؤسسات التعليم الديني). ولكل مؤسسة من هذه

---

* - و هي النسبة التي لا يقبل بها المتدينون، و يؤكدون بأنها مزورة من طرف العلمانيين، و يصرّون على أنها أكبر من ذلك بكثير و يقدّرونها في الوقت الحالي بأكثر من 45 % من مجموع السكان اليهود.

[1] - حلمي موسى، ***تنامي خطر رجال الدين و تأثير الفتاوى في الجيش الإسرائيلي***، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/the-file/2010/5/17/ تاريخ الإطّلاع :2015/05/11.

[2] - سليمان بن قاسم ، ***موقع رجال الدين في حياة الإسرائيليين***، على الرابط:
http://www.alukah.net/sharia/0/18761/#ixzz3X8d9Hw46 : تاريخ الإطّلاع:2015/03/22.

* - ***الكيبوتز***: هو تجمّع سكني تعاوني يظمّ جماعة من المزارعين أو العمّال اليهود الذين يعيشون و يعملون سويا، وقد أقيمت أول "الكيبوتزات" منذ مطلع القرن العشرون بدعم من الوكالة اليهودية.

المؤسسات دورها الخاص الذي تلعبه، و قد جاء تأثير تلك المؤسسات الدينية في الجيش على عدّة مراحل زمنية ، منذ تأسيس الدولة و ممّا تحقق لهم من مطالب مايلي: (إعفاء طلبة العلم الديني من الخدمة العسكرية، فصل المجندين عن المجندات، فصل المتدينين عن العلمانيين، تشكيل وحدة عسكرية متدينة). [1]

بل وإن هذا التأثير من طرف الحاخامات قد وصل إلى ما هو أبعد وأشمل من المؤسسة العسكرية، بحيث استطاعت تعليق قضايا مهمة تخصّ كيان الدولة بكامل مؤسساتها، مثل:(تعريف اليهودي ـ الدستور اليهودي ـ حدود دولة اليهود في فلسطين). [2]

ب- **التنشئة داخل الجيش**: منذ نشأة دولة إسرائيل في 1948، بدأت معالم العلاقة تتّضح بين أهم مؤسسات الدولة و إن كانت العلاقة بين السلطة السياسية و القوى الدينية قد ارتسمت في (اتفاق الوضع الراهن)، فإن العلاقة بين القوى الدينية و المؤسسة العسكرية ظهرت معالمها مع مؤسسة مشتركة و هي (الحاخامية العسكرية)، و التي يتبعها المئات من الحاخاميات العسكرية في أفرع الجيش المختلفة و التي يرأسها حاخام رئيسي يسمى "الحاخام الأكبر للجيش" يتمّ تعيينه بالتنسيق بين وزارة الدفاع و الحاخامية الرئيسية، و هو تابع لهيئة الأركان المشتركة، و لدى هذه الحاخامية عدّة صلاحيات من أهمها:[3]

- إدارة النشاطات الدينية في الجيش.

- الإشراف على توزيع الكتب و النشرات الدورية الدينية.

- الإشراف على مشاكل الجنود المتدينين و الإفتاء فيها.

- الإشراف على احترام الشعائر الدينية داخل وحدات الجيش.

و ليس كل الحاخامات التابعين للحاخامية العسكرية من الصهاينة ، بل هناك من الطوائف الأخرى المعادية للصهيونية "الأرثوذكسية غير المتشدّدة"، غير أن التيار الديني الصهيوني يعتبر هو الأكثر سيطرة على مؤسسات الدولة عامّة-كما أشرنا في الفصل الثاني- و المؤسسة العسكرية تعتبر مقدّسة بالنسبة لهم، لقد كان التيار الديني الصهيوني دائما يعتبر نفسه منذ البداية جزءا لا يتجزأ من الدولة، واعتبرت مرجعياته الروحية الخدمة العسكرية ليست مجرد واجب تقتضيه المواطنة، بل فريضة دينية يتوجب القيام بها على أكمل وجه. وحتى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي ظلت نسبة المتدينين الصهاينة في الهيئات القيادية في الجيش قليلة، وظل القادمون من القرى التعاونية "الكيبوتزات" التي تمثل قلاع العلمانية الإسرائيلية ينفردون بتبوئ المواقع القيادية في الجيش، مع أنه بمثل هذا الانتساب تفتح الطريق أمام تبوئ المواقع القيادية في الجيش والدولة مستقبلاً. لكن و مع مرور الوقت حدث تغير في هذا الوضع، فقد قلت نسبة خريجي "الكيبوتزات" الذين يلتحقون بالوحدات المختارة –و ذلك لأسباب اجتماعية و

[1] - سليمان بن قاسم: نفس المرجع السابق.
[2] - محمد الشرعة ، مرجع سابق، ص: 266.
[3] - عبد الفتّاح ماضي، ***نفس المرجع السابق***، ص: 282.

إيديولوجية-* ، وفي المقابل حدثت عملية عكسية تماماً، حيث كانت توجيهات المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني لأتباعها بأن عليهم أن يتوجهوا تحديداً للانخراط في الوحدات المختارة والسرايا النخبوية في الجيش، من أجل قيادة الجيش وبالتالي التحكم في المشروع الصهيوني في المستقبل القريب. ولعل الذي سهل على الصهاينة المتدينين تحقيق هدفهم هو وجود ما يعرف بالعبرية بـ"يشيفوت ههسدير"، وهي معاهد دينية عسكرية يمولها الجيش و ينضمّ إليها حصرا أتباع التيار الديني الصهيوني بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية، يقضي هؤلاء ثمانية عشر شهراً في هذه المعاهد، يمارسون خلالها تعليمهم الديني وفي نفس الوقت يؤدون الخدمة العسكرية، مع العلم بأنه بعد تخرجهم منها يقضون ثلاثين شهراً إضافية في الخدمة العسكرية.

يبلغ عدد هذه المعاهد (42) وحدة يديرها الحاخامات، ويتم التشديد فيها على أن "*الخدمة العسكرية والروح القتالية هي مهمة جماعية يفرضها الدين بهدف قيادة المشروع الصهيوني*"، من هنا كان كل طالب في هذه المدارس لا ينظر للخدمة العسكرية على أنه يؤدي خدمة إجبارية تنتهي بعد ثلاث سنوات، بل على أنها بوابة واسعة لممارسة التأثير على مستقبل الدولة وعلى عملية صنع القرار فيها.[1]

وعلى الرغم من أن "يشيفوت ههسدير" يتم تمويلها من قبل الجيش، مديروها من الحاخامات يتلقون رواتبهم من خزانة الدولة، فإن نظام التعليم فيها مستقل تماماً وتتحكم فيه المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني مع إعطائها كامل الحرية في اختيار مضامين مناهج التعليم فيه،و بالرغم من أن الخدمة العسكرية في إسرائيل إلزامية، فإن الانتساب للوحدات المختلفة داخل الجيش هو أمر اختياري وطوعي، وبفعل التثقيف والتعبئة التي يتعرضون لها داخل هذه المدارس، فإن أتباع التيار الصهيوني الديني يتجهون للانتساب للوحدات المختارة، وسرايا النخبة في الجيش. وشيئا فشيئاً أصبح معظم قادة الوحدات المقاتلة هم من المتدينين ومعظم القادة والمنتسبين للوحدات المختارة مثل سرية وحدة الأركان، هم أيضا من المتدينين.

وليس هذا فحسب إذ إن المتدينين يحتكرون الخدمة في ما يعرف بـ"سرايا النخبة" التابعة لألوية المشاة، فمثلاً 60% من القادة والمنتسبين لسرية النخبة في لواء المشاة هم من المتدينين.[2]

ولا يقتصر اندفاع المتدينين نحو المواقع القيادية على الجيش، بل أيضاً يمتد إلى الأجهزة الاستخبارية، فعلى الرغم من أنه لا تعلن هوية الذين يخدمون في الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، فإن التسريبات الصحفية تؤكد أن المتدينين أصبحوا يمثلون ثقلاً متصاعداً داخل جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك"، وهو أكثر الأجهزة الاستخبارية تأثيراً على دوائر صنع

* - أهمها تراجع الحماسة نحو الوطن "أرض الميعاد" و ذلك بسبب توقف الحروب ضد العرب والدخول في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، وكذا لبعض الأسباب التي تخصّ الوضع المعيشي لهؤلاء و اكتشافهم المتأخر لأكاذيب النظام الصهيوني.

[1] - صالح محمد النعامي، ***الجيش الإسرائيلي في قبضة المتدينين***، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/4/17 تاريخ الإطّلاع : 2015/05/11.

[2] - نفس المرجع السابق.

القرار في الدولة، بحيث يشير الخبير العسكري "آمير آورن" * ، بأن نسبة الضبّاط المتدينين قد تصل إلى أكثر من 35 % و أنه يوجد ثلاثة من بين أربع مواقع هامّة في "الشاباك" يحتلها جنرالات ينتمون للتيار الديني الصهيوني، فرئيس الجهاز "يروم كوهين" و نائبه و قائد القسم العربي في الجهاز من المتدينين الصهاينة ، وما ينطبق على الجيش والمخابرات ينطبق على الشرطة وحرس الحدود.[1]

وعموما يمكن القول حول دور رجال الدين في الجيش الإسرائيلي بأنه يعتمد على ركيزتين أساسيتين و هما: الفتاوى الموجّهة للجنود و كذا التنشئة الدينية في صفوف أقوى مؤسسة في النظام الإسرائيلي، و التي ستكسبها الأثر البالغ في المستقبل القريب، ذلك أن هؤلاء القيادات المتدينون سوف يكونون في أعلى مراكز المؤسسة العسكرية بعد حصولهم على الرتب الكبرى (الجنرالات) في الجيش الإسرائيلي.

***المبحث الثالث*: مكانة الدين في المناهج التعليمية الإسرائيلية**

سوف نرى في هذا المبحث المكانة التي تحضا بها الديانة اليهودية عند الشباب و طلاب المدارس أو ما يعرف "بالتنشئة السياسية" في مختلف المدارس التعليمية –العامّة و الخاصّة-من خلال ما قامت- ولازالت- تقوم به القوى الدينية- بمختلف طوائفها- و ذلك لكي نستشفّ المكانة التي سوف يأخذها الدين في إسرائيل، و بالتالي الدور الذي سوف تلعبه القوى الدينية المختلفة في الحياة السياسية عامّة و في السياسة الأمنية خاصّة من خلال القطاع الأكثر حساسية في إسرائيل.

---

* - ***"آمير آورن"***: وهو يشغل حاليا منصب معلق عسكري بصحيفة "هارتز" في مقالة له نشرت بتاريخ (2014/01/26).

[1] - صالح محمد النعامي، ***ما بعد هيمنة المتدينين على الجيش الإسرائيلي***، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/3/9/ تاريخ الإطّلاع : 2015/05/11.

***المطلب الأول*: معالم التعليم في إسرائيل**

لا يخفى على أحد بأن التعليم هو أساس مستقبل أي أمّة، لما له من دور كبير في رسم طريق المستقبل، فالتلاميذ هم قادة الغد، وقد أدرك زعماء الحركة الصهيونية هذا منذ نشأة الدولة فالتعليم-بشقيه الديني و العلماني- في إسرائيل و ما يحتويه من برامج لا يؤثّر فقط في بناء الشخصية اليهودية السلبية، و إنما يعتبر كأداة للنظام –الصهيوني- في توظيفه و استحضاره و إعادة تشكيله بما يتّفق و أهداف الحركة الصهيونية، فالنظام الإسرائيلي يسعى من خلال القوى الدينية الصهيونية إلى خلق جيل يهودي متعصّب منغلق دينيا و نفسيا و مؤيد لمشروع "إسرائيل الكبرى" بكل ما أوتيا من قوّة.[1]

يوجد في إسرائيل نظامين للتعليم ، النظام التعليمي الموحّد –الرسمي- و الذي يضمّ التيارين (العلماني و الديني)، و نظاما تعليميا مستقلا تابعا للطائفة الحريدية، و قد كانت هناك اتفاقية تدعى (اتّفاقية الدليل)* التي بموجبها يوزّع أبناء المهاجرين –الوافدين- الجدد لإسرائيل على هذه التيارات المختلفة، و كان الخلاف بين العلمانيين و المتدينين قد بدأ قبل قيام الدولة أي في سنة 1943 و ذلك على إثر تجاوز بعض الأحزاب للاتفاقية المذكورة، بعد وصول حوالي ألف طفل ألماني يهودي بشكل غير مخطّط له، وهو ما جعل النشطاء في مجال التعليم التنافس و التنازع حولهم، إلى درجة وصلت إلى خطف الأطفال باستخدام أساليب الإكراه و الإغراء، وهو ما يخالف ما جاء في "اتفاقية الوضع الراهن" حول ضمان الحفاظ على استقلالية كل تيار تعليمي، كما التزم "بن غوريون" في نفس الاتفاقية بأن تحدّد الدولة الحدّ الأدنى من حصص التعليم الإلزامي:(اللغة العبرية،الرياضيات،التاريخ)، مع إعطاء كل تيار الحرية الكاملة في إدارة شؤون التعليم حسب معتقداته.[2]

وقد دام الخلاف بين التيارين (الديني و العلماني) حول التعليم لعدّة سنوات و استقالت الوزارتين الأوليين بسبب هذا الخلاف و ذلك بعد قيام الدولة مباشرة، و حتى يومنا هذا لا يزال الخلاف قائما على الرغم من الاستقرار في وزارة التعليم ، فالتيار الديني الصهيوني-بزعامة المفدال- يتّهم الحكومات دائما بالعمل على إضعاف التعليم الديني الرسمي، و الأحزاب الدينية الحريدية- بزعامة شاس-هي الأخرى تتّهم الحكومات المتعاقبة بإهمال التعليم الديني المستقل و تعمل على تقليص ميزانيته. و يذكر أن الانتماء إلى إحدى تلك التيارات "التعليمية" كان اختياريا ، و لكن – وكما ذكرنا مسبقا- فإنه و مع تزايد أعداد المهاجرين إلى فلسطين زاد التنافس بين تلك التيارات من أجل استقطاب أبناء المهاجرين، و قد تميّز كل تيار بصفات مختلفة عن الآخر، فالتيار التعليمي العمومي العلماني وبالرغم من أنه كان صورة مطابقة للتعليم في أوروبا، إلاّ أن

---

[1] - علي خليل، ***اليهودية بين النظرية و التطبيق*** ، منشورات إتّحاد الكتّاب العرب،1997، ص: 05، من الرابط: http://www.kutubpdf.net/book/6815 -اليهودية-بين-النظرية-والتطبيق-مقتطفات-من-التلمود-والتوراة.

* - ***اتفاقية الدليل***: تمّت المصادقة عليها في الثلاثينيات من القرن العشرون، من أجل توزيع أبناء المهاجرين على الأحزاب المختلفة،و على إثرها يحصل كل تيار على عدد معين من شهادات الهجرة و فق دليل حزبي متّفق عليه، و قد ظلت قائمة حتى العام 1977.

[2] - عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق ،ص: 464.

مدرّسيه كانوا يؤكدون على ضرورة تشبّع التلاميذ من "التراث الوطني اليهودي"،* و جعل يوم السبت يوم راحة، و لم يكن معظم مدرّسي هذا التيار يميلون نحو غرس مشاعر معادية للدين في نفوس الطلبة.[1]

أمّا المدارس الدينية الصهيونية فقد كانت تجمع بين الحرص على الدروس الدينية و المحافظة على الفرائض وكل مظاهر التديّن من المظهر إلى الأفكار، بالإضافة إلى تقديس الصهيونية و حبّ الوطن في آن، و قد اتّفقت في هذا الشأن مع التيار التعليمي العلماني ، بالإضافة إلى التركيز على تعليم اللغة العبرية، أمّا مدارس التعليم الحريدية فقد كانت تتميز بالانغلاق الشديد و المحافظة، وكانت مناهجها تضمّ أكثر المواد الدينية على حساب المواد الأخرى[2] .

و من الجدير بالذكر أن التعليم الإسرائيلي كان يتخبّط في نوع من الفوضى و التعددية قبل (1948)، ولكن بعد ذلك صارت العملية أكثر تنظيما و ذلك بفضل عدّة قوانين و تشريعات تمّت خلال سنوات (1969،1958،1953،1949) فبموجبها صار هناك نظاما تعليميا موحّدا يشرف على التعليم الديني و العلماني في آن، مع الإبقاء على مدارس التيار الحريدي مستقلة، كما أسندت هذه التشريعات مهام عملية التربية و التعليم في إسرائيل إلى عدد كبير من الوزارات و الهيئات و المنظمات الخيرية، فلذلك صار التعليم في إسرائيل خاضعا لتعددية واضحة.[3]

وفي الإجمال فإنه يتلقّى اليوم أكثر من (35%) من التلاميذ اليهود في إسرائيل تعليما دينيا سواء الرسمي أو المستقل، و يذكر أنه توجد جامعة –صهيونية دينية- هي جامعة "بار-إيلان" بالقدس و هي واحدة من بين سبعة جامعات إسرائيلية .

***المطلب الثاني*: التنشئة السياسية للقوى الدينية في قطاع التعليم الإسرائيلي**

تعتبر الصهيونية هي الإيديولوجية الرسمية للدولة و كل مؤسساتها في إسرائيل، و ذلك بغضّ النظر عن نسبة "الصهاينة" داخل إسرائيل أمام المعارضين لها و الذين يختصرون في (العرب و الحريديم)، فقطاع التعليم-الديني و العلماني- كما أشرنا في المطلب السابق تغلب عليه الصبغة (الصهيونية-الأمنية) و التي تؤكّد عليها معظم المناهج التربوية في القطاع. و تستمدّ الصهيونية أفكارها الأمنية من التوراة و التلمود ، الذين يهتمّان بقضية "سيادة بني إسرائيل على ما يحيط بهم من البشر"، أو على شكل عقدة الخوف المتأصّلة في النفس اليهودية، إذ تميّزت

* - يقصد عادة في الأدبيات الإسرائيلية بهذه العبارة كل ما يتعلّق برموز الدين من مقدسات و كل ما يمتّ بصلة للديانة اليهودية ، وهي في مجملها الأمور التي استغلتها الحركة الصهيونية من أجل تشجيع اليهود بكل طوائفهم للهجرة نحو إسرائيل.

[1] - عبد الفتاح ماضي، نفس المرجع السابق، ص: 285.

[2] - نفس المرجع، ص: 284.

[3] - نفس المرجع، ص: 286.

حياتهم في معظم المجتمعات التي يقطنون فيها بشعور عميق من عدم الاستقرار، كونهم عاشوا في مجتمعات (الغيتو)* المغلقة و حاولوا تلمّس ظاهرة الأمن من خلال وحدات حراسة لأحياء الغيتو عبر تنظيم قوي يمارس سلطة الحفاظ على الأمن.[1]

يقول "تيودور هرتزل" في خطابه الافتتاحي للمؤتمر الصهيوني الأول بازل 1897 حول الصهيونية:(الصهيونية هي العودة إلى حظيرة اليهودية قبل أن تصبح الرجوع إلى صهيون)[2]، فالصهيونية كما نلاحظ هي الرابط الأمثل بين العاملين الأهم في إسرائيل و هما "الدين" و "الأمن" و لذلك جاءت المناهج التربوية في قطاع التعليم الإسرائيلي تؤكّد و تمجّد هذه المفاهيم من خلال التأكيد على الصهيونية، و تنشئة الأجيال الإسرائيلية على تبنّي كل أفكارها، فالأهداف الحكومية للتربية و التعليم كلها صبّت و لا تزال تصبّ في خدمة الإيديولوجية الصهيونية.[3]

لقد عمل بناة الدولة الإسرائيلية على نقل القيم القومية المختارة بدقّة إلى الأجيال عبر كتب المناهج التعليمية، فدرس الطلاب تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين، و كيفية نشؤ الدولة و "المحرقة"، وبذلك كان لجهاز التعليم دور هائل في بناء ذاكرة جماعية و هوية قومية، حتى لو كان ذلك من خلال خلق أساطير زائفة.[4]

فنظام التعليم في إسرائيل يكوّن الطلاب على طريقة التربية العسكرية من حيث طريقة الحشو و التلقين التي يتعرّض لها الطفل الإسرائيلي منذ الأطوار الأولى، فالتربية العسكرية (عسكرة التعليم) والأيديولوجية الصهيونية ، وعملية السلام ، وتاريخ تأسيس دولة اليهود في فلسطين لا يمكن أن تكون من الهوامش ، ولذا يربط التعليم القتل للآخر بالنصوص الدينية والأمثلة التاريخية وفتاوى الحاخامات حتى تحوّل القتل إلى عبادة ، ثم طبق ذلك كله على أرض الواقع فتمخض منه جيل "شبه عسكري" لا يؤمن إلا باليهود وخصوصيتهم (شعب الله المختار) ، و (أرض الميعاد) و(بناء الهيكل) و(إنقاذ العالم) ، بالإضافة إلى المحافظة على روح الكراهية اليهودية للأمم والمجتمعات الأخرى ، وتضخيم معاناتهم ، واحتكارهم للألم والتفوق والوحدة والتشتت مع ما يدعم ذلك من وجود "إله خاص بهم" مدجج بالسلاح يسره منظر الدماء.[5]

ومن البديهي أن تكون مناهج التعليم الإسرائيلية غير عادلة ما دامت تتحدث عن "المستوطنات" و"الهجرة" و"أرض الأجداد" و"القدس" و"الحدود الآمنة" و"قانون العودة" و"الحق التاريخي" و"أرض إسرائيل الكبرى" ، وتقديم الحرب على أنها ضرورة حتمية للمحافظة على اليهودية

---

* - ***الغيتو***: هي الأحياء السكنية المغلقة التي كان يعيش فيها اليهود منعزلين و منطوين على أنفسهم في الدول الأوروبية التي عاشوا فيها.

[1] - محمد حسين المومني ، مرجع سابق، ص: 118.

[2] - نفس المرجع، ص: 37.

[3] - أمين دراوشة ، ***انعكاس الأيديولوجية الصهيونية في النظام التعليمي الإسرائيلي*** ، مجلة رؤى التربوية الإلكترونية، العددين :38-39،ص: 181، متوفّر على الرابط:
www.qattanfoundation.org/sites/default/files/u2/roaa_38-39_020_2، *تاريخ الإطّلاع: 2015/05/23.*

[4] - نفس المرجع،ص: 186.

[5] - ربيع الدبس ،***التعليم في إسرائيل و تربية العنف*** ،متوفّر على الرابط: http://www.lahaonline.com/articles ، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/23.

واليهود، ومن دلائل الهاجس الأمني فيها أنها تعتمد على التوراة المحرّفة وتترجم ما فيها من حكايات وقصص إلى صور حية تعبر عن منهج الدولة وسرّ بقائها، والمؤسف إن أسس هذه التعاليم سواء كانت "صهيونية جديدة" أو "دينية أصولية" فهي في كل الأحوال ترسّخ لمفهوم العنف، وتدعو إلى الإبادة وقتل الشيوخ والنساء والأطفال و العزّل، وتقدّم على شكل عقائد ونصوص وتشريعات يهودية للأطفال يجب الالتزام بها كما وردت في التوراة عن " يشوع بن نون " المقرر في المرحلة الابتدائية ، ثم نجد على أرض الواقع تطبيق عملي معاصر لتلك الحكايات الباطلة مجسدة في:(حصار القرى الفلسطينية ، واغتيال الأطفال ، وترك الجرحى ينزفون حتى الموت ، وإعاقة سيارات الإسعاف وتأخير النساء الحوامل من الوصول للمستشفيات ، واقتحام المساجد والمدارس والكنائس) و غيرها من المظاهر التي شهدها كل العالم عبر الفضائيات في السنوات القليلة الماضية [1].

و الملاحظ على كل ما جاء في المناهج التعليمية الإسرائيلية منذ النشأة و حتى الآن، هو كونها تتّفق حول بعض الحقائق الهامّة و منها(حق اليهود في أرض فلسطين، و أنه لم يكن في فلسطين أي مجتمع متحضّر، الشعب اليهودي محاط بأعداء "همجيين" و "متوحشين"، ضرورة الاستعداد للدفاع عن أرض إسرائيل بكل الطرق، الديانة اليهودية و تاريخ بنو إسرائيل يؤكّد أحقية اليهود في هذه الأرض وخاصّة القدس)، ويلاحظ بأننا لم نفرّق هنا بين نظامي التعليم (الديني و العلماني)، ذلك كون كلا النظامين يشتركان في معظم هذه المعطيات و الأدوار ، فالتعليم الديني لا يخفى دوره في ذلك ، و التعليم العلماني لم يعزل نفسه عن "الأدب التلموذي" أو عن "الشعر العبري" في العصور الوسطى، حيث أصبحت نماذج مختارة من هذه الأنماط جزءا حيويا من مناهج الدراسة في كل مراحل التعليم و الثقافة في إسرائيل المعاصرة.[2]

و ممّا سبق يتّضح لنا بأن القوى الدينية كانت لها نظرة بعيدة الأفق في الاهتمام المفرط بقطاع التعليم –بكل جوانحه- لأن تربية الناشئة على القيم التي يحبّذها كل تيّار هي عملية ذات "ثمار آجلة"، فقد تنازلت بعض الطوائف عن باقي حقوقها السياسية فيما عدا حقها في نشر مدارسها و خاصّة "الحريدية"، فنظام التعليم في إسرائيل هو المغذّي الأول لعقول الشعب الإسرائيلي منذ الطفولة، فهو الذي يبني الأفكار "الصهيونية-الدينية" التي تجتمع أكثر في هذا القطاع.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل اتضح لنا بأن القوى الدينية الإسرائيلية و رغم انقسامها، لديها عدّة ميكانيزمات و أساليب في اختراق المؤسسة العسكرية على وجه التحديد لما لها من دور في صناعة القرارات الأمنية خاصّة، هذا و أنه لا يخفى علينا –كما شهدنا في الفصل الأول- الدور الكبير لرئيس الحكومة في هذا الشأن.

فالأحزاب الدينية الإسرائيلية دأبت منذ نشأتها على المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية ، ودام هذا النشاط إلى أن انقسمت الأحزاب الدينية الكبرى (المفدال و أغودات)، في نهاية الثمانينات

[1] - نفس المرجع.

[2] - رشاد عبد الله الشامي ، ***القوى الدينية في إسرائيل***، عالم المعرفة، العدد:186، جوان 1994، ص: 60.

من القرن العشرين، غير أن الحزبان الجديدان "شاس" عن القوى الحريدية و "يهوديت هتوراة" عن القوى الصهيونية الدينية، كانت لهما الكلمة الكبرى و هو ما يحدث حتى الآن.

فالأحزاب الدينية مجتمعة كانت و لازالت تمثّل القوّة الثالثة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي ، وهو ما خوّلها لتلعب أدوار هامّة في الائتلافات الحكومية، وأخذت بذلك حصتها من كل تشكيل حكومي قائم، بل إنه كانت هناك خمس حكومات في تاريخ الحكومات الإسرائيلية تعتمد على الأحزاب الدينية في مواصلة تشكيلها.

غير أن تلك الأحزاب الدينية لم تكن القوى الوحيدة في التيار الديني، بل إن الحركات غير الحزبية و رجال الدين "الحاخامات" كانوا يشكّلون جماعة ضغط قوية جدا على السلطة الحاكمة، و وصل نفوذ رجال الدين إلى غاية التغلغل في المؤسسة العسكرية و بداية وصول ضبّاط متدينون إلى المراتب العليا في الجيش بما في ذلك المخابرات الداخلية الإسرائيلية "الشاباك".

و لم تكتفي القوى الدينية في محاولة التغلغل و البحث عن السيطرة في مؤسسات الدولة الهامّة، بل إنها تسعى للسيطرة في المستقبل على كافّة مراكز القرار في النظام الإسرائيلي و ذلك بواسطة التنشئة الدينية في صفوف الجيش، وكذا الدور الكبير الذي تلعبه في مؤسسات التعليم سواء المدني –العلماني- أو الديني الرسمي أو المستقل، وما يدلّل على ذلك ما تحتويها البرامج التعليمية في المدارس الإسرائيلية كافّة، من تقديس لرموز الدين و شحن الروح العنصرية و الكراهية نحو العرب و الفلسطينيين خاصّة، و دون أن ننسى محاولة القائمين على جهاز التعليم من تزوير و تشويه للتاريخ العربي و الإسلامي لفلسطين، وكل ذلك ينبئ بمستقبل مشتعل بالحروب في ظل نمو هؤلاء الأطفال على مثل هكذا برامج و مناهج تعليمية.

الخـــاتمة

من خلال ما سبق في هذه الدراسة ، يتّضح لنا الدور الذي تلعبه القوى الدينية في الحياة السياسية الإسرائيلية عامّة، وفي السياسة الأمنية خاصّة، فقد كانت القوى الدينية حاضرة في المشهد السياسي-ناهيك عن الاجتماعي و الاقتصادي- في إسرائيل منذ بداية تأسيس الدولة، أي منذ أن قرّرت الحركة الصهيونية أن تستوطن أرض فلسطين لإقامة دولة لليهود هي دولة "إسرائيل" كما دعا إلى ذلك "تيودور هرتزل".

و يبدوا جليا بأن الهاجس الأمني كان ملازما للحركة الصهيونية حتى قبل تأسيس الدولة في (1948)، بل إن الطابع الأمني و العسكري المتبوع بالخوف الشديد كان ملازما "ليهود الشتات" منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام، فمجتمعات "الغيتو" التي كانوا معزولون فيها في البلدان الأوروبية قد أكسبتهم هذا الشعور و الذي ظلّ ملازما لهم حتى بعد إقامة الدولة، بل إن "نظرية الأمن الإسرائيلي" قائمة على هذا المبدأ، انطلاقا من فكرة "أن إسرائيل محاطة بمجموعة من الأعداء و يجب أن تدافع عن نفسها بالجيش القوي و بالهجوم المباغت و التحكم في مصير الجيران الأعداء"، فإسرائيل قامت على نظرة أمنية منذ نشأتها.

أمّا القوى الدينية فقد انقسمت منذ البداية الأولى للدعوة الصهيونية بعد مؤتمر "بازل"، إلى فئتين و ذلك بحسب المرجعية الفكرية و إيديولوجية كل فئة، فالقسم الأعظم من المتدينين اليهود كانوا من أنصار الصهيونية و قد سميّت مرجعيتهم "بالصهيونية الدينية"، و أمّا الفئة الثانية فهي التي تعارض الصهيونية بشدّة و تعادي الدولة و لا تعترف أصلا بدولة إسرائيل، وهي فئة "الحريديم" أو ما تعرف بالأرثوذكسية المتشدّدة، و على اختلافها شاركت الحركات و الطوائف الدينية في عملية الاستيطان و الهجرة إلى إسرائيل، ولكن لكل فئة أسبابها و أغراضها في ذلك، و هو الأمر الذي استغلته الحركة الصهيونية ممثلة في "الوكالة اليهودية و الصهيونية العالمية"، فاستخدمت بذلك الدين و رموز اليهودية "المقدّسة" عند كل اليهود من أجل الدعوة إلى هجرة يهود الشتات إلى أرض فلسطين و إقامة دولتهم، و لم يكن ذلك ممكنا لولا عدّة عوامل وظروف هيئتها الحركة الصهيونية منها :

- ترهيب السكان العرب بالتقتيل و التنكيل من أجل ترحيلهم و الاستيلاء على أراضيهم.

- تأسيس المنظمات اليهودية الإرهابية المسلّحة مثل (الهاغانا و البالماخ و الهاشومير و غيرها).

- المساعدة الكبرى-عبر مراحل- من طرف بريطانيا بالدرجة الأولى ، ثم فرنسا و روسيا، وبعد الحرب العالمية الثانية حلّت الولايات المتحدة الأمريكية محلّ الجميع، مع عدم توقف دعم القوى التقليدية للحركة الصهيونية و للنظام الإسرائيلي منذ التأسيس و حتى الآن.

أمّا عن دور القوى الدينية بمختلف توجهاتها في رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية فقد أوضحت الدراسة بأن هذه القوى تمتلك "ميكانيزمات" و أساليب خاصّة في عملية المشاركة في رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية.

و عموما يمكن إجمال ما توصّلت إليه الدراسة في النقاط التالية:

- أن عملية رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية قد تمّت بمشاركة الجميع، وهذا في بداية الدولة الإسرائيلية، منذ أن وضع أسسها الأولى "إيجال آلون" و "بن غوريون" الذي رسم معالمها الحقيقية.

- إن الدور الذي تلعبه القوى الدينية في مختلف مجالات الحياة في إسرائيل يختلف عن صناعة القرارات الهامّة و من بينها قرارات الأمن القومي.

- إن المؤسسة العسكرية لعبت دورا كبيرا في مجال الأمن القومي الإسرائيلي منذ حرب (1967)، وهو ما أعطاها المكانة "المقدّسة" عند كل الإسرائيليين.

- على الرغم من سيطرة رئيس الحكومة على القرارات الهامّة في فترات من الزمن، إلاّ أن المستقبل يبدو في يد المؤسسة العسكرية، وهو ما جعل مختلف القوى السياسية في إسرائيل بما فيها القوى الدينية ، تتسابق من أجل "التغلغل" في الجيش و فرض سيطرتها مستقبلا على النظام السياسي.

- أن المتتبّع للشأن الإسرائيلي يستنتج ملاحظتين هامّتين و هما:

أ- أن المجتمع الإسرائيلي و من خلاله النظام السياسي، يسير نحو "العسكرة" أكثر من أي وقت مضى.

ب- إن المؤسسة العسكرية تسير نحو "التدين" عبر كامل فئات الجيش، من الجنود إلى كبار الضبّاط.

- لقد أدركت القوى الدينية و خاصّة الصهيونية منها، بأن مكانتها المستقبلية لن تكون إلاّ من خلال سيطرتها على مؤسسة الجيش الإسرائيلي.

- هناك معادلة غير متكافئة الأطراف ، تتعلّق بسؤال (من يستغلّ من؟) في النظام السياسي الإسرائيلي، و الأمر هنا يتعلّق بالطرف الأول (النظام العلماني)، أم الطرف الثاني (القوى الدينية)؟.

- لقد استغلّت الحكومات المتعاقبة على النظام الإسرائيلي الدين منذ البداية ، ثم استغلت مطالب الحركات الدينية المتطرّفة (مثل حركة غوش أمونيم) و ذلك من أجل تحقيق سياستها الاستيطانية،و في المقابل استغلّ المتدينون اليهود النظام العلماني في تحقيق أغراضهم و ذلك في عدّة مسائل من أهمها(عدم وضع دستور للدول- الدعم المادّي للمدارس التلموذية الخاصّة- السعي إلى تحقيق حلم "يهودية الدولة"- عدم ترسيم حدود الدولة) و غيرها من المكاسب.

و في الختام نودّ أن نؤكد على نقطة هامّة و هي أن القوى الدينية الإسرائيلية تساهم بشكل غير مباشر في رسم السياسة الأمنية، فالسلطات الإسرائيلية على الرغم من علمانيتها فإنها توظّف الديانة اليهودية في عدّة مناسبات، كما أن الحركة الصهيونية نفسها و هي الإيديولوجية الرسمية للدولة قامت على فكرة دينية "عودة شعب الله المختار إلى أرض الميعاد"، كما أن النداءات الدينية و الطقوس المتّبعة عند كل حرب خاضتها إسرائيل تؤكّد حقيقة واحدة و هي:

أن كل فئات و تيارات المجتمع الإسرائيلي إنما تتفّق على أمر واحد و هو ***"أمن و سلامة إسرائيل قبل كل شيء"***،أمّا عن عملية رسم السياسة الأمنية و اتخاذ القرارات الهامّة في إسرائيل، فهي عملية معقّدة جدا وغير واضحة، وقد فسّرها بعض الأكاديميين الإسرائيليين بواسطة **"نموذج الشبكة الأمنية"** كونه الأقرب لتفسيرها و الذي يعني و جود "شبكة أمنية" غير رسمية ذات قوة كبيرة وتأثير حاسم في السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة، وفي القرارات المهمّة في إسرائيل، ويرتبط أعضاء هذه "الشبكة الأمنية" الواحد بالآخر بصلات غير رسمية، ويتبنون قيماً ومبادئ مشتركة في شؤون الأمن القومي وفي الطرق الأجدى لخدمته، ولهم مصالح شخصية متماثلة أو متشابهة، ويتعاون بعضهم مع بعض للتأثير في السياسة في مستوياتها المختلفة، و هو ما يؤكّد ما توصّلت إليه الدراسة بعدم وضوح الدور الحقيقي للقوى الدينية في مدى مساهمتها في رسم السياسة الأمنية الإسرائيلية.

الملاحق

ملحق رقم01 – معادلة الأمن القومي الإسرائيلي-

تقوم فكرة "معادلة الأمن القومي الإسرائيلي" على محاولة ترجمة محصّلة الأمن القومي الإسرائيلي في طرفي معادلة رياضية، الغاية منها تقريب القارئ أكثر من مقومات الأمن القومي الإسرائيلي في شكل مختصر، وذلك كما يلي:•

الأمن القومي = القدرة القومية + الغايات القومية

بحيث تشكّل منظومة مترابطة الأجزاء تخضع لعدّة معطيات كما يلي:

* ***القدرة القومية***: و تشمل الآتي:

1- الموارد و الوسائل (الذاتية و الخارجية المحقّقة أو المتوقّعة/ اقتصاديا و تقنيا و بشريا و عسكريا).

2- الجاهزية الداخلية (الدفاع- الاستعداد- الإجماع- الاستنفار).

3- القيادة العامّة (متّخذو القرارات- دوائر التخطيط الإستراتيجي – الفاعلية).

* ***الغايات القومية***: و المتمثّلة فيما يلي:

1- الغايات الإستراتيجية (السيادة القومية – استكمال البناء – اعتراف الآخرين – المكانة المتميّزة).

2- الأهداف العسكرية (بناء جيش قوي – إلغاء التهديد الخارجي – تصريف العسكرة – التحكّم بالرقعة الجغرافية...).

3- المصالح العامّة (التماسك الداخلي – الاقتصاد القوي – تسخير الموارد – أنشطة حيوية مختلفة...).

• - إبراهيم عبد الكريم ، ***مقاربة مستقبلية للأمن القومي و القوّة العسكرية لإسرائيل*** ، شؤون الأوسط ، العدد: 101 ، شتاء 2001 ،مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ،2001، ص: 62-63.

ملحق رقم 02 - وثيقة قيام إسرائيل-

أعلنت وثيقة قيام إسرائيل عام 1948 في مدينة تل أبيب عند انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وذلك يوم الجمعة في الرابع عشر من أيار - مايو. وحضر الإعلان مندوبو المنظمات والأحزاب اليهودية في البلاد. وفي ما يأتي نصها:•

(نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها اكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والقومية والإنسانية وأورث العالم أجمع كتاب الكتب الخالد. وعندما أجلي الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلاد مهاجرة بأسره ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها.

وبدافع هذه الصلة التاريخية التقليدية أقدم اليهود في كل عصر على العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه، وفي العصور الأخيرة أخذوا يعودون إلى بلادهم بآلاف مؤلفة من طلائعيين ولاجئين ومدافعين، فأحيوا القفار وبعثوا لغتهم العبرية وشيدوا القرى والمدن وأقاموا مجتمعها، آخذا في النمو، شيد اقتصادياته وثقافته، ينشد السلام ويدافع عن ذماره ويزف بركة التقدم إلى جميع سكان البلاد متطلعاً إلى الاستقلال الدولي.

وفي عام 5657 عبرية للخليقة الموافق عام 1897 ميلادية، عقد المؤتمر الصهيوني تلبية لنداء صاحب فكرة الدولة اليهودية المرحوم تيودور هرتزل وأعلن حق اليهود في النهضة الوطنية في بلادهم.

واعترف بهذا الحق في تصريح بلفور في اليوم الثاني من تشرين الثاني - نوفمبر - عام 1917. وتمت المصادقة على هذا الحق في صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم والذي أكسب بصفة خاصة مفعولية دولية للصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل ولحق الشعب اليهودي في إعادة تشييد وطنه القومي.

إن الكارثة التي حلت باليهود في الآونة الأخيرة والتي كان من ضحاياها الملايين من يهود أوروبا، إن عادت وأثبتت بالفعل ضرورة حل مشكلة الشعب اليهودي المحروم من الوطن والاستقلال باستئناف الدولة اليهودية في أرض إسرائيل لتفتح باب الوطن على مصراعيه من أجل كل يهودي وتؤمن للشعب اليهودي حياة أمة متساوية الحقوق مع سائر الأمم في العالم.

إن البقية الباقية التي أنقذت من المجزرة النازية الفظيعة في أوروبا مع يهود سائر البلدان لم تكف عن اللجوء إلى أرض إسرائيل على رغم جميع الصعوبات والعراقيل والأخطار، ولم تنقطع عن المطالبة بحقها في حياة من الكرامة والحرية والعمل الشريف في وطنها.

وفي الحرب العالمية الثانية ساهم المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل بنصيب كامل في نضال الأمم نصيرة الحرية والسلام ضد قوى الظلم النازية، وقد اكتسب اليهود بدماء جنودهم وبجهودهم الحربية حق اعتبارهم من الشعوب التي وضعت الأسس لميثاق الأمم المتحدة.

وفي اليوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني - نوفمبر - عام 1947 اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قراراً ينص على إقامة دولة يهودية في فلسطين وطالبت أهالي فلسطين باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأنفسهم.

إن اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته غير قابل للإلغاء. إنه لمن الحق الطبيعي للأمة اليهودية في أن تكون أمة مستقلة في دولتها ذات السيادة مثلها في ذلك مثل سائر أمم العالم.

• - حلمي موسى، ***وثيقة قيام إسرائيل***، جريدة السفير الفلسطينية الإلكترونية، متوفّر على الموقع: http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1524.

وعليه فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلو المجتمع اليهودي في البلاد والحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي بمقتضى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل هي "دولة إسرائيل".

وإننا لنقرر أنه ابتداء من اللحظة التي ينتهي فيها الانتداب الليلة، ليلة 6 أيار ـ مايو ـ العام 5708 عبرية الموافق 15 أيار ـ مايو ـ 1948 ميلادية، وإلى أن تقام سلطات الدولة المنتخبة والنظامية طبقاً للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المنتخب في موعد لا يتأخر عن مطلع تشرين الأول ـ أكتوبر ـ عام 1948، يقوم مجلس الشعب مقام مجلس الدولة المؤقت وتكون هيئته التنفيذية، أي الإدارة الشعبية، هي الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية التي تسمى إسرائيل.

تكون دولة إسرائيل مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية ولجمع الشتات، تدأب على ترقية البلاد لصالح سكانها جميعاً وتكون مستندة إلى دعائم الحرية والعدل والسلام، مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل، تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها من غير تغيير في الدين والعنصر والجنس وتؤمّن حرية الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة وتحافظ على الأماكن المقدسة لدى كل الديانات وتكون أمينة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع مؤسسات وممثلي الأمم المتحدة على تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ عام 1947 وللعمل على إنشاء اتحاد اقتصادي يشمل أرض إسرائيل برمتها.

إننا نناشد الأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة للشعب اليهودي في تشييد دولته وقبول دولة إسرائيل ضمن أسرة الأمم. إننا ندعو أبناء الشعب العربي، سكان دولة إسرائيل، رغم الحملات الدموية علينا خلال شهور، إلى المحافظة على السلام والقيام بنصيبهم في إقامة الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها المؤقتة والدائمة.

إننا نمد يد السلام وحسن الجوار لجميع البلدان المجاورة وشعوبها وندعوهم إلى التعاون مع الشعب اليهودي المستقل في بلاده، وإن دولة إسرائيل مستعدة لأن تساهم بنصيبها في مجهود مشترك لرقي الشرق الأوسط بأسره.

إننا ندعو الشعب اليهودي في جميع مهاجره إلى التكاتف والالتفاف حول يهود هذه البلاد في الهجرة والبناء والوقوف إلى جانبهم في كفاحهم العظيم لتحقيق أمنية الأجيال وهي تحرير إسرائيل.

إننا بعد الاعتماد عليه سبحانه وتعالى، نثبت تواقيعنا على هذا الإعلان في اجتماع مجلس الدولة المؤقت في أرض الوطن، في مدينة تل أبيب اليوم، يوم الجمعة الخامس من أيار ـ مايو ـ عام 5708 عبرية الموافق الرابع عشر من أيار عام 1948م).

توقيع: دافيد بن جوريون، دانيال اومستر، مردخاي بنتوف، إسحق بن زفي، إلياهو برلن، برتز برنشتين، حاخام ذيف جولد، مائير جرايوفسكي ي. جوينباوم، إبراهام جرانوفسكي، اليوهو دوبكن، مائير فلز، زوراه واراهافيج، هرزل شاري، راشيل كوهن، كالمان كاهان، س كوثاش، إسحاق مائير ليفن، م. د. ليفنشتاين، زفي لوريا، جولدا مايرسن، ناحوم نير، راف لكس، زفي سيجال، يهودا ليب، كوهين فشمان، دافيد نلصون، زفي بنحاس، اهرون زيلخ، موشي كولورني، أ. كابلان، أ. كاتز، فيلكس روزنبلت، د. ديمبر، ب. ريبتور، موردخاي شامير بن زيون سنتيرنبرج، بيخور شطربت، موشي شابيرا، موشي شرتوك.

ملحق رقم 03 – اتفاق الوضع الراهن (STATUS QUO) –

و هي الاتفاقية التي أرست ملامح العلاقة بين الدين و الدولة في إسرائيل، و التي عقدت في عام 1947 بين "بن غوريون" و ممثّلي الطائفة "الحريدية"، وجاء فيها مايلي:•

((... 1- ***يوم السبت***: من الواضح أن يكون يوم راحة في دولة يهودية هو يوم السبت، على أن يسمح للمسيحيين و المنتمين إلى ديانة أخرى بالتعطيل في يوم عطلتهم الأسبوعي.

2- ***الكشيروت***: يجب اتّخاذ التدابير اللازمة لتوفير طعام الكوشير في كل مطبخ رسمي مخصّص لليهود.

3- ***الأحوال الشخصية***: إن كل أعضاء المجلس التنفيذي (للوكالة اليهودية(يقدّرون جدية المشكلة و صعوبتها الكبيرة، وسوف تعمل جميع الهيئات التي يمثلها المجلس التنفيذي، كل ما في وسعها في هذا الشأن لتلبية المطالب الدينية للأرثوذكس و ذلك لمنع وقوع الانقسام في صفوف الشعب.

4- ***التعليم***: سيتمّ ضمان استقلالية كاملة لكل تيّار في مجال التعليم (كما هو معمول به اليوم)، ولن تتعرّض السلطة لشؤون الدين أو الضمير الديني لأية فئة، و الدولة ستحدّد الحد الأدنى من حصص التعليم الإلزامي، اللغة العبرية، الرياضيات، التاريخ،الخ ، و ستشرف على إنجاز هذا الحدّ الأدنى، لكنها ستعطي كل تيآر الحرية الكاملة في إدارة دفّة التعليم بحسب معتقداته...))

وقد وقّع عليها "بن غوريون" إلى اليمين و وقّع الحاخام "فيشمان ميمون" زعيم حركة "المزراحي" إلى جانبه، و وقّع إلى اليسار "إسحق غرينبويم" ، وتمّ ذلك في 19 جوان 1947.

ملحق رقم 04 - تفسير "أهارون باراك" لمعنى يهودية الدولة-

• - عبد الفتّاح محمد ماضي، ***الدين و السياسة في إسرائيل***، ص: 276.

يمثّل تفسير القاضي السابق "أهارون باراك"، أهم طرح في إسرائيل حول مفهوم مصطلح "يهودية الدولة"، وهو المفهوم الذي يتبنّاه معظم الساسة الإسرائيليين اليوم، و قد أكّد "أهارون باراك" على أن مفهوم "يهودية الدولة" يعني ما يلي:•

1- دولة يهودية هي دولة الشعب اليهودي...دولة يحقّ لكل يهودي أن يهاجر إليها، و جمع الشتات اليهودي هو من قيمها الأساسية.

2- دولة يهودية هي دولة يتشابك تاريخها و يندمج في تاريخ الشعب اليهودي، لغتها عبرية و أعيادها تعكس انبعاثها القومي.

3- دولة يهودية هي دولة تعتبر الاستيطان اليهودي في حقولها و مدنها على رأس سلّم أولوياتها.

4- دولة يهودية هي دولة تكرّس ذكرى اليهود الذين ذبحوا في المحرقة و تشكّل حلاً لمشكلة الشعب اليهودي الفاقد الوطن و الاستقلال و ذلك بتجديد الدولة اليهودية في أرض إسرائيل.

5- دولة يهودية هي دولة تنمّي الثقافة اليهودية و حبّ الشعب اليهودي.

6- دولة يهودية هي تحقيق تطلّع الأجيال لخلاص إسرائيل.

7- دولة يهودية هي دولة تتبنّى قيم الحرية و العدالة و الاستقامة و السلام من إرث إسرائيل.

8- دولة يهودية هي دولة تنهل من التقاليد الدينية، و التوراة هي الكتاب الرئيسي بين كتبها ، و أنبياء إسرائيل هم أساس أخلاقها.

9- دولة يهودية هي دولة تضطلع فيها الشريعة اليهودية بدور هام و تقوم فيها قوانين الزواج و الطلاق بموجب قانون التوراة.

10- دولة يهودية هي دولة تعتبر قيم توراة إسرائيل و التراث اليهودي و قيم الشريعة اليهودية من بين قيمها الأساسية.

" من خطاب أهارون باراك في المؤتمر العالمي للعلوم اليهودية بتاريخ 10 أغسطس 1997"

• - عزمي بشارة، ***دولة يهودية و ديمقراطية***،(الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011)،ص:23، متوفّر على الرابط:http://en.calameo.com/read/0012314350e631f، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/12.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر:

أ- **الكتب:**

- أديب مرتضى إحسان، ***الأمن القومي الإسرائيلي***، بيروت، دار باحث للدراسات، 2006.

- المومني محمد حسين، سعد شاكر شلبي، ***المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي***،عمّان، دار حامد للنشر و التوزيع ،2013.

- فهمي عبد القادر محمد ، ***المدخل إلى دراسة الإستراتيجية***، الأردن، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2006.

- السعدون صالح بن محمود، ***الإتحاد الإنجلويهودي للسيطرة على فلسطين-1882/1922-*** الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية، 2009.

- العمر ناصر بن سلمان، ***رؤية إستراتيجية في القضية الفلسطينية*** ، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002.

- ماضي عبد الفتاح محمد ، ***الدين و السياسة في إسرائيل***،القاهرة، مكتبة مدبولي ، 1999.

- عوض سامي، **معجم المصطلحات العسكرية**. عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008.

- مصباح عامر، **تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية و الاجتماعية**. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

ب- **المذكّرات و الأطروحات:**

- قريب بلال ، ***السياسات الأمنية للإتّحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات و الرهانات***-(مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، باتنة، السنة:2011/2010).

ج- **المجلات و الدوريات**:

- الشامي رشاد عبد الله ، ***القوى الدينية في إسرائيل***، عالم المعرفة، العدد:186، جوان 1994.

د- **المواقع الإلكترونية:**

- أكرم عطا الله ، ***إسرائيل.. أزمة نظام حكم و ليس تشكيل الحكومة***،يومية الأيّام الإلكترونية، متوفّر على الرابط: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/22.

- أمين دراوشة ، ***انعكاس الأيديولوجية الصهيونية في النظام التعليمي الإسرائيلي*** ، مجلة رؤى التربوية الإلكترونية، العددين :38-39، متوفّر على الرابط: *http://www.qattanfoundation.org/sites/default/=، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/23.*

- إحسان أديب مرتضى، ***الدور السوسيولوجي-السياسي للأحزاب الدينية في إسرائيل***،متوفّر على الرابط: http://alfouaad.arabblogs.com ، تاريخ الإطّلاع:2015/05/08.

- بثينة شتيوي، ***كيف تصنع القرارات المتعلّقة بالأمن القومي الإسرائيلي***، مجلة ساسة بوسط الإلكترونية، على الرابط: http://www.sasapost.com/israeli-national-security ،تاريخ الإطّلاع: 2015/05/06.

- ربيع الدبس ،***التعليم في إسرائيل و تربية العنف*** ، متوفّر على الرابط: http://www.lahaonline.com/articles ، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/23.

- رضوان محمود المجالي، ***دور الدين في إسرائيل***، متوفّر على الرابط: *www.etudiant-dz.com/vb/showthread.php?t=29481*، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/18.

- جميل عفيفي، ***المذهب العسكري الإسرائيلي***، الأهرام الرقمية، متوفر على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial تاريخ الإطلاع: 2014/11/12.

- حلمي موسى، ***تنامي خطر رجال الدين و تأثير الفتاوى في الجيش الإسرائيلي***، على الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/ تاريخ الإطّلاع :2015/05/11.

- سعد الشهراني، ***العقيدة العسكرية في الحروب النبوية***، متوفّر على الرابط: *https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/pluginss* تاريخ الإطّلاع :2015/05/21.

- سليمان بن قاسم ، ***موقع رجال الدين في حياة الإسرائيليين***، على الرابط:

http://www.alukah.net/sharia/0/18761/#ixzz3X8d9Hw46 : تاريخ الإطّلاع:2015/03/22.

- علي حسن السعدني ،***الإستراتيجية العسكرية و المذاهب و العقائد المعاصرة***، الحوار المتمدّن، متوفّر على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid= تاريخ الإطّلاع: 2015/03/06.

- عزت عبد الواحد، ***مقومات و سياسات الأمن القومي***، السياسة الدولية الإلكترونية، متوفّر على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/3785/من-المجلة/الدراسات/تأصيل-نظري، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/21.

- عزمي بشارة، ***دولة يهودية و ديمقراطية***، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011. متوفّر على الرابط: http://en.calameo.com/read/، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/12.

- علي خليل، ***اليهودية بين النظرية و التطبيق*** ، منشورات إتّحاد الكتّاب العرب،1997، من الرابط:http://www.kutubpdf.net/book/6815 -اليهودية-بين-النظرية-والتطبيق-مقتطفات-من-التلمود-والتوراة.

- صالح محمد النعامي، ***الجيش الإسرائيلي في قبضة المتدينين***، على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinionsتاريخ الإطّلاع : 2015/05/11.

- // // ، ***ما بعد هيمنة المتدينين على الجيش الإسرائيلي***، على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/ تاريخ الإطّلاع : 2015/05/11.

- كمال الأسطل، ***الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي*** ، متوفّر على الرابط: *www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=217* ، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/21.

- محمد المصري ، ***نظرية الأمن الإسرائيلي*** ، متوفّر على الرابط: www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/07/14/139596.html، تاريخ الإطّلاع:14-02-2015.

- محمد نويري، ***النظام السياسي في إسرائيل***، الحوار المتمدّن ،العدد:2639-2009/05/07، متوفّر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp، تاريخ الإطّلاع: 2015/05/22.

- محمود محارب، ***عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل و تأثير المؤسسة العسكرية فيها***، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، معهد الدوحة، متوفّر على الرابط: ***http://www.alzaytouna.net/permalink/5605.html*** ، تاريخ الإطّلاع: 2015/03/20.

- محمد الشرعة، نظام بركات، ***القوى الدينية و دورها في الحياة السياسية في إسرائيل***، مجلة المنارة الإلكترونية للبحوث،المجلد:12، العدد:01،2006، متوفّر على الرابط: *www.yu.edu.jo/fmd/CV/Dr_MohammadEshraah.doc* ،*تاريخ الإطّلاع: 2015/03/22.*

- ب م ، ***طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي***، متوفّر على الرابط: *www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/.M* ، تاريخ الإطّلاع:2015/05/22.

- ب م ، ***واقع و آفاق السياسات الأمنية و الدفاعية بالعالم العربي***، ، متوفّر على الرابط: http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=1 ، تاريخ الإطّلاع: 2015/02/14.

- ب م ، ***النتائج النهائية لانتخابات الكنيست*** ، وكالة معا الإخبارية ، متوفّر على الرابط : http://www.maannews.net/Content.a ، تاريخ الإطّلاع : 2015/05/15.

* **الكلمات المفتاحية**:

تحتوي هذه الدراسة على بعض الكلمات المفتاحية الهامّة و التي ينبغي على القارئ لها من التعرّف على مغزاها و مفهومها و توظيفها في المكان المناسب ، و من بينها الكلمات التالية:

القوى الدينية – السياسة الأمنية –نظرية الأمن الإسرائيلي– العقيدة العسكرية – الصهيونية الدينية –الأرثوذكسية المتشدّدة– الكنيست- الهستدروت – مؤتمر بازل – الشتات.

* **ملخّص الدراسة:**

أ)- *باللغة العربية*: تتمحور دراستنا حول التعرّف على أهم القوى الدينية الفاعلة في الحياة السياسية الإسرائيلية و التعرّف أكثر على الدور الفعّال الذي تقوم به في الجانب الأمني ، وكيفية مشاركتها في صناعة السياسة الأمنية الإسرائيلية بشقّيها (الداخلي و الخارجي)، بحيث تقوم السلطات الإسرائيلية و منذ تأسيس الدولة في (1948) بتجنيد كافّة الطاقات و القدرات الممكنة، من أجل الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي، و خير دليل على ذلك الحروب التي خاضتها إسرائيل مع البلدان العربية و كذا مع الفلسطينيين.

و على الرغم من الطابع العلماني الذي انطلقت منه اللبنة الأولى في تأسيس دولة إسرائيل، إلاّ أنه يلاحظ فيما بعد بأن الحركات و الأحزاب الديني ، و كذا رجال الدين اليهود كان لهم الأثر الواضح على الحياة السياسية بشكل عام و على المؤسسة العسكرية بشكل خاص، وإذا تحدثنا على المؤسسة العسكرية فذلك يعني بأننا بصدد الحديث عن الجهة الأولى المسئولة عن المحافظة عن الأمن القومي، وهي العلاقة و الآلية التي نحاول أن نظهرها و نثبتها في بحثنا هذا.

ب)- ***باللغة الإنجليزية***: (Abstract)

In this study we try to give a definition for the religious power , end the more important that to know its roll for the decision making of the security policy, we try to discover the relation sheep between this religious power end the high authority of the Israeli national security.

Since 1948 it was a big influents from the josh monkeys into the decision making of Israel spicily in the Israeli- Arab wars.